



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّة لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

دور التحليل المالي المتقدم في تشخيص

الوضع المالية للمؤسسة

- دراسة حالة لشركة سوناطراك -

من إشراف:

من إعداد الطلبة:

- الدكتور: مصباحي محمد الأمين

- مصباحي فاطمة الزهراء

- منصوري عبير

- مفيرحي صلاح الدين

أعضاء اللجنة

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللجنة
رئيساً	جامعة حمّة لخضر-الوادي	أستاذ تعليم عالي	بن عمر محمد بشير
مشرفاً ومقرراً	جامعة حمّة لخضر-الوادي	أستاذ محاضر - ب-	مصباحي محمد الأمين
مناقشاً	جامعة حمّة لخضر-الوادي	أستاذ تعليم عالي	سالمي محمد الدينوري

السنة الجامعية: 2022-2023م

الإهداء

لله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة، فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم. أهدي ثواب هذا البحث إلى من تربيت على يديه ومن علمني القيم والمبادئ إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه إلى الذي كان له الفضل الأول بعد توفيق الله في بلوغي للخوض في ميادين العلم (والدي الحبيب حفظه الله)

وأهدي ثمرة جهدي ودراستي وفرحتي المنتظرة إلى من وضعتني على طريق الحياة وغمرتني بحبها وحنانها إلى من مهدت لي طريق العلم إلى من كانت ملجئي في هذه الرحلة إلى من لهج لسانها بالدعاء لي

(أمي الغالية حفظها الله)

إلى الشموع التي تنير لي الطريق أخي نبيل وأختي حنان وزوجة أخي أسماء هم شجعوني وواصلوا العطاء دون مقابل

وإلى البراعم الصغيرة أبناء أخي: مرام، ميار، محمد

وإلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا إلى (الأقارب والأصدقاء) قلبا ودما ووفاء أهدي إليكم جميعا ثواب هذا الجهد والبحث فقد كنتم على الدوام ملهمي فعلى خطاكم أسير، وبكم ينعقد العزم والقوة للخوض في ميادين العلم والحياة بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى فجزاكم الله كل خير وأثابكم خير الجزاء

الطالبة: مصباحي فاطمة الزهراء

إهداء

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلى ما في الوجود

أمي الحبيبة الغالية

إلى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني إلى أن أقف أمامه

احتراما وعرفانا وطاعة بعد الله والرسول وحبا

أبي الغالي

إلى كل من أخي العزيز *مبروك * وكل من أخواتي الغاليات * شيماء * سميرة *، إلى من تقاسمت معي

هذا العمل وكانت معي حتى النهاية *وريدة *

إلى من تحلو بالود وتميزوا بالوفاء والصدق والعطاء.... إلى من برفقتهم سعدت

ومن كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من كل من كان سندي من قريب أو بعيد

أهدي لكم بحث تخرجي

داعيا المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات

الطالبة: عبير منصوري

إهداء

إلى اللذين رباني صغيرا وسهرا على حسن تربيتي
إلى إختوتي من كان لهن الأثر في كثير من العقبات والصعاب
إلى جميع أصدقائي وزملائي
وإلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي
أهدي لكم هذا العمل المتواضع راجيا من الله تعالى أن يمننا بعونه وتوفيقه

الطالب: مفيرحي صلاح الدين

الشكر والتقدير

نحمد الله ونشكره على جزيل نعمه ووافر عطائه وله الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته وأفضاله حمداً
وشكراً يبلغنا رضاه

وأصلي وأسلم على خير الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم نتقدم
بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الوالدين
والأستاذ المشرف مصباحي محمد الأمين الذي ساندنا منذ مباشرتنا في العمل ولم يبخل علينا يوماً
بتقديم كل ما أمكن من مساعدة وكذلك الأستاذ سلمي محمد الدينوري
فجزاكم الله عنا الخير وجعلها في ميزان حسناتكم

الطالبة: فاطمة الزهراء - عبير - صلاح الدين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي المتقدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة الحالة المالية لشركة سوناطراك، حيث تطرقنا إلى أهم الأساليب والأدوات الخاصة بالتحليل المالي وكيفية توظيفها في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية. وكانت النتائج المتوصل إليها هي أن التشخيص المالي يعد عملية تحليلية للوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا باستخدامنا لمجموعة من أدوات التحليل وعلى أساسها يتم استخراج مجموعة من المؤشرات بناءً عليها تمكنا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تمكن المؤسسة الاقتصادية واعتمادا على القوائم المالية المستخرجة من نظامها المحاسبي المالي مما يعمل على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة في محيطها الاقتصادي والرفع من أرباحها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي المتقدم، تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، شركة سوناطراك 2021-2020-2019

Summary:

This study aims to identify the role of advanced financial analysis in the diagnosis of the financial situation of the economic enterprise. The study of the financial situation of Sonatrak Company touches on the most important methods and tools for financial analysis and how to use them in the process of diagnosing the financial situation of the economic Institution.

The findings were that the financial diagnosis is an analytical process of the financial situation of the economic enterprise. This is through our use of a set of analytical tools, on the basis of which a set of indicators are extracted based on which we can diagnose the financial position of the enterprise and make appropriate financial decisions that enable the economic enterprise and based on the financial statements extracted from its financial accounting system, thereby increasing the enterprise's market value in its economic setting and raising its profits profits profits

Keywords: Advanced financial analysis, diagnosis of the financial position of the economic enterprise, Sonatrak 2019-2020-2021

الفهرس العام

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الاختصارات والرموز
	قائمة الملاحق
	مقدمة عامة
الفصل الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	
07	تمهيد الفصل الأول
08	المبحث الأول: مفهوم ونشأة ونظم المؤسسة الاقتصادية
08	المطلب الأول: نشأة المؤسسة
10	المطلب الثاني: تعريف المؤسسة
11	المطلب الثالث: نظرية النظم الاقتصادية للمؤسسة
14	المبحث الثاني: الإطار العام للمؤسسة
14	المطلب الأول: خصائص المؤسسة
14	المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة
20	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة ووظائفها واستراتيجياتها
34	المبحث الثالث: الهيكل المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها
34	المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها
35	المطلب الثاني: مصادر تمويل الهيكل المالية للمؤسسة
37	المطلب الثالث: تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات الاقتصادية
43	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الاطار النظري للتحليل المالي	
45	تمهيد الفصل الثاني
46	المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي
46	المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي
48	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
49	المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي

50	المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي
50	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي
51	المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي
53	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
65	المبحث الثالث: أدوات ومعايير التحليل المالي المتقدم
65	المطلب الأول: أدوات التحليل المالي
96	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي
99	المطلب الثالث: التحليل المالي المتقدم
107	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك	
109	تمهيد الفصل الثالث
110	المبحث الأول: عرض وتقديم شركة سوناطراك
110	المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك، نشأتها وأهدافها
112	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك
116	المطلب الثالث: قسم ومصلحة محل الدراسة
121	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك
121	المطلب الأول: عرض ميزانية مالية لشركة لسنوات 2021-2020-2019
125	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات نتائج خاص بشركة سوناطراك
126	المطلب الثالث: قوائم مالية الأخرى الخاصة بالشركة
130	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك
130	المطلب الأول: تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
132	المطلب الثاني: تحليل مالي باستخدام النسب المالية
137	المطلب الثالث: تحليل باستخدام معدلات الأرصدة الوسيطة
139	خلاصة الفصل الثالث
141	خاتمة عامة
145	قائمة المصادر والمراجع
149	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم	فهرس الجداول	الصفحة
1	المقارنة بين عوامل الانتاج عند الرأسماليون والاشتراكيون	22
2	مقارنة التمويل بالديون والتمويل بحقوق الملكية	102
3	الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنوات 2021-2020-2019	122
4	الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنوات 2021-2020-2019	123
5	ميزانية المالية المختصرة الخاصة بالأصول لسنوات 2021-2020-2019	124
6	الميزانية المالية المختصرة الخاصة بالخصوم لسنوات 2021-2020-2019	124
7	جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك لسنوات 2021-2020- 2019-2018	125
8	جدول تدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنوات 2021 - 2020 - 2019	127
9	جدول تغير حركة الأموال لشركة سوناطراك لسنوات 2021 - 2020 - 2019	129
10	جدول رأس المال العامل	130
11	جدول يبين احتياجات رأس المال العامل	131
12	جدول الخزينة الصافية	132
13	جدول نسب التمويل	132
14	جدول نسب المديونية	133
15	جدول نسب السيولة	134
16	جدول نسب النشاط	135
17	جدول نسب المردودية	136
18	جدول معدلات نمو الأرصدة الوسيطة لتسيير لسنوات 2021 - 2020 - 2019	137

قائمة الأشكال

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
1	مخطط لتصنيف المؤسسات الاقتصادية	19
2	وظيفة موارد البشرية	23
3	وظيفة التسويق	24
4	التوازن المالي في المؤسسة	38
5	أثر الرفع المالي على معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على حق الملكية	39
6	علاقة الرفع المالي بالنتيجة	40
7	كيفية المفاضلة بين طرق التمويل	41
8	شكل الميزانية	53
9	وضع المحلل بالنسبة للشركة والأطراف التي يخدمها	54
10	يبين زيادة في رأس مال العامل	59
11	صافي رأس المال العامل ومجالات استخداماته	60
12	يبين مرحلة استرداد رأس مال العامل	61
13	التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية	66
14	وضعية الاختلال المالي	67
15	وضعية التوازن المالي المؤقت	68
16	وضعية التوازن المالي الدائم	69
17	رأس المال العامل الدائم	70
18	مختلف أنواع رؤوس الأموال العاملة	74
19	احتياج رأس المال العامل	75
20	الخزينة السالبة	77
21	الخزينة الموجبة	78
22	الخزينة الصفرية	79
23	مختلف وضعيات الخزينة	80
24	مكونات هيكل التمويل	100
25	الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك	113

قائمة المختصرات والرموز

الرمز	اللغة الأجنبية	الترجمة بالعربية
RFE	Ration de financement permanent	نسبة التمويل الدائم
Cp	Fonds permanents	أموال دائمة
AF	actifs permanents	أصول ثابتة
RFP	Ratio de financement propre	نسبة التمويل الخاص
CPr	Fonds privés	أموال خاصة
RLG	Ratio de liquidité générale	نسبة السيولة العامة
AC	Actifs circulants	أصول متداولة
DCT	Dettes à court terme	ديون قصيرة الأجل
RLR	Ration de liquidité	نسبة السيولة المختصرة "النسبية"
R	Droits	حقوق
DS	Droits prêts	حقوق جاهزة
RLI	Ratio de liquidité immédiate	نسبة السيولة الحالية "الفورية"
DS	Valeurs prêtes	قيم جاهزة
REG	Ratio d'endettement globale	نسبة المديونية الأجمالية
$\sum D$	Dettes	مجموع الديون
$\sum P$	Passifs	مجموع خصوم
RAF	Ratio d'autonomie financière	نسبة الاستقلالية المالية
RCR	Ration de capacité de rembourrement	نسبة قابلية السداد
TEM	Ration de Rotation des stocks	نسبة دوران مخزونات
CHMV	Cout d'achat des biens vendus	تكلفة شراء البضاعة المباعة
SM	Stock moyen de marchandises	متوسط المخزون من البضاعة
DEM	Délai d'écoulement des marchandises	مدة تصريف البضاعة
TEMP	Chiffre d'affaires des matières premières et fournitures	معدل دوران المواد الأولية واللوازم
CHMPS	Le coût d'achat des matières premières consommées	تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة
TEPF	Taux de rotation des produits finis	معدل دوران المنتجات النهائية
DEPF	Délai d'écoulement des produits finis	مدة تصريف المنتجات النهائية

تكلفة انتاج المنتجات النهائية المباعة	Le coût de production des produits finis vendus	CPPF
مدة الزبائن	Délai de paiement des clients	DC
أوراق القبض	Documents d'arrestation	ER
الزبائن	Clients	C
مدة الموردون	Délai de paiement des fournisseurs	DF
أوراق الدفع	Documents de paiement	EP
نسبة المردودية الاقتصادية	Ration de rentabilité économique	RE
نتيجة الأستغلال	résultat de l'exploitation	Rex
مجموع الأصول	Total des actifss	$\sum A$
نسبة المردودية المالية	Ration de rentabilité financière	RF
النتيجة الصافية	Total des actifs	RN
رقم الأعمال	Numéro d'entreprise	CA
معدل نمو رقم الأعمال	Taux de croissance du CA	TCC
معدل القيمة المضافة	TAUX de valeur ajoutée	TVA
القيمة المضافة	la valeur ajoutée	VA
الانتاج السنوي	production annuelle	$\sum PR$
نسبة مساهمة العمال في القيمة المضافة القيمة المضافة	Ratio de valeur ajoutée par salarie	VAPS
نسبة توزيع القيمة المضافة على العمل	Ration R VA au travail	RRVAT
مصاريف المستخدمين	Dépenses d'utilisation	FP
نسبة توزيع القيمة المضافة على حكومة	Ratio R VA s l`entreprise	RRVAT
الفائض الخام لاستغلال	Le surplus de matière première à exploiter	EBE
نسبة التوزيع القيمة المضافة على المؤسسة	Ratio R VA aux prêteurs	RRVAT
مصاريف المالية	dépenses financiers	CF
نسبة التوزيع	Ratio de distribution	RD
نسبة التوزيع القيمة المضافة على الدائنين	Ratio R VA aux prêteurs	RRVAE
نسبة معامل رأس المال	Ratio de coefficient de capital	RCC
نسبة كثافة رأس المال	Ratio d`intensité capitalistique	RIC
نسبة انتاجية عمال المؤسسة	Ratio de productivité des salariés	VAPS
نسبة التكلفة المديونية	Ratio du couts de l`endettement	RCD
مصاريف مالية صافية	charges financières nettes	CFN

ديون مالية	dettes financiers	DF
رأس المال العامل	Le fonds de roulement	FR

قائمة الملاحق

رقم	فهرس الملحق	الصفحة
1	الميزانية جانب الأصول	149
2	الميزانية جانب الخصوم	150
3	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	151
4	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	152
5	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	153
6	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	154
7	قائمة تغيرات حركة الأموال	155
8	الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك	156
9	(جانب الأصول) لسنوات 2019-2020-2021 الميزانية المالية لشركة سوناطراك	157
10	(جانب الخصوم) لسنوات 2019-2020-2021 الميزانية المالية لشركة سوناطراك	158
11	جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2018-2019	159
12	جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2020-2021	160
13	جدول التدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنوات 2019-2020-2021	161
14	جدول تغيرات حركة الأموال لشركة سوناطراك لسنوات 2019-2020-2021	162
15	جدول التدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2019-2020	163
16	جدول التدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2020-2021	164
17	جدول تغير حركة الأموال لشركة سوناطراك لسنتي 2019-2020	165
18	جدول تغير حركة الأموال لشركة سوناطراك لسنتي 2020-2021	166

المقدمة العامة

تمهيد

لقد أرغمت المؤشرات الاقتصادية الدولية دول العالم الثالث الى الدخول في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت حقيقة حتمية لا مفر منها، مما تطلب على هذه الدول ومنها الجزائر إلى ضرورة التعامل مع هذا الوضع الصعب الذي أطلق عليه اسم الأحادية القطبية، حيث تحول اقتصاد الجزائر من الاقتصاد الموجه، إلى عتبة باب اقتصاد السوق وذلك للبحث عن الفعالية الاقتصادية، وهذا الانتقال كلف الجزائر ومازال يكلفها من مجهودات كبيرة للولوج من هذا الباب الواسع.

ومن الانجازات التي حصدها الجزائر والتي مازالت في طريق تحقيقها نجد، عقد شركات واتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والاستعداد لدخول في المنظمة العالمية للتجارة، وإطلاق اصلاحات اقتصادية تمس المؤسسات العامة والخاصة، وذلك بفتح باب الاستثمار والشراكة هذا بالنسبة للقطاع العام والتحفيز على الاستثمار من خلال تأسيس شركات خاصة.

وفي ظل هاته التغيرات والتحولات لجأت المؤسسة نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي والخارجي، مما أدى إلى سوء تسيير هذه المؤسسات، وهذا راجع إلى نقص الكفاءات والأدوات الخاصة والملزمة للتسيير الحسن لها، حتى تصل المؤسسات إلى الفعالية في تسيير يجب عليها أن تتبع الأسس العلمية المتمثلة في تقنيات التحليل المالي المعاصر الذي يستعمل كأحد الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وذلك بالدراسة التحليلية الشاملة التي تستوجب فحص مالي مبني على أسس علمية وإحصائية على المدى الطويل أي أكثر من ثلاث سنوات.

وعليه يعتبر التحليل المالي المعاصر من أهم الوسائل التي تستطيع الإدارة من خلاله عرض النتائج المتحصل عليها، كما يبين مدى كفاءتها في اتخاذ قراراتها المالية والتسييرية الرشيدة الخاصة، إضافة إلى أنه يهتم بتحليل القوائم المالية، وذلك بإعادة تبويبها وترتيبها باستخدام أدوات التحليل المالي (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية) ثم تفسير النتائج المتحصل عليها خلال الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة من أجل تشخيص وتحليل وضعيتها المالية، وذلك من أجل التعرف على الاختلافات واستخراج نقاط القوة وتعزيزها وعلاج مواطن الضعف.

أولاً: الإشكالية الرئيسية:

انطلاقاً مما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية الخاصة بدراستنا والمتمثلة في: ما هو دور التحليل المالي المتقدم في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

وتقرغت عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

1- لماذا يعتمد التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟ وكيف يتم ذلك؟

2- ما المقصود بالتحليل المالي؟

3- ما هي مختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي؟

4- ما مدى أهمية التحليل المالي في شركة سوناطراك؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

لإجابة عن الأسئلة المطروحة أعلاه قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

1 - يعتمد التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التعرف على الاختلافات واستخراج نقاط القوة والضعف.

2- تحقيق المؤسسة لأهدافها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتسيير الجيد لها اعتماداً على التحليل المالي كأداة لتحقيق ذلك.

3- تعد مؤشرات التحليل المالي أسهل طريقة يمكن استخدامها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

4 - الأهمية البالغة لتحليل المالي في تشخيص وضعية شركة سوناطراك وذلك من خلال استخدام المؤشرات لتعرف على نقاط القوة والضعف.

رابعاً: أهداف الدراسة

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها والوصول إليها من خلال دراستنا تتمثل فيما يلي:

1- معرفة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك.

2- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

3- معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها لتوازن المالي الذي تسعى إليه.

4- ابراز أهمية التحليل المالي في الكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية.

5- التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بنسب ومؤشرات التحليل المالي.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن أهمية التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل وتبويب القوائم المالية للوصول إلى نتائج نستطيع من خلالها معرفة وضعية المؤسسة، إضافة إلى استخراج نقاط قوتها وتعزيزها ومعالجة مواطن الضعف.

كما تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في إضافة لبنة في مجال البحوث الأكاديمية التي تساهم في إثراء جانب من جوانب القيمة المتعلقة بالتحليل المالي.

سادسا: أسباب اختيار الدراسة

من الأسباب التي دفعتنا لتناول هذا الموضوع ما يلي:

1- أسباب موضوعية:

أ- محاولة تحقيق كفاءة من البحث في مجال البحوث العلمية الأكاديمية إضافة إلى مساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.

ب- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط قوتها وضعفها.

ج- الأهمية البالغة التي يحظى بها التحليل المالي لدى مسيري المؤسسات باعتباره مصدر أساسي في اتخاذ القرارات.

2- أسباب ذاتية:

أ- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المالية والمحاسبية.

ب- رغبة في محاولة التعمق والتعرف أكثر في كيفية استخدام أدوات التحليل المالي خاصة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

ج- التجربة الشخصية النظرية في التحليل المالي باعتباره مقياس جامعي.

د- الرغبة في معرفة كيفية استخدام المؤسسة لتحليل المالي في جانبه الميداني.

سابعا: منهج الدراسة

وحتى نتمكن من الاجابة عن الأسئلة المطروحة وسعيا منا إلى استجلاء صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على آليات المنهج الوصفي، وذلك برصد مختلف المفاهيم الأساسية

الخاصة بالتحليل المالي أو التشخيص المالي بالإضافة إلى الإحاطة بجميع جوانب الموضوع هذا بالنسبة للجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة سواء كان ذلك في تحليل النسب أو المؤشرات إضافة إلى التعليق على النتائج المتوصل إليها.

ثامنا: صعوبات الدراسة

أي دراسة بحثية مهما بلغت درجتها العلمية لا تخلو من وجود بعض الصعوبات والعوائق التي تعترض طريق العمل البحثي، ففي دراستنا البحثية واجهتنا بعض الصعوبات أهمها:

- 1- صعوبة قراءة وفهم محتوى القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة نظرا لكون الملاحق المقدمة غير واضحة وتنقصها معلومات.
- 2- صعوبة استعارة الكتب من المكتبات الجامعية نظرا لعدم توفرها.
- 3- الصعوبة في ترجمة القوائم المالية للمؤسسة.
- 4- ضعف سرعة تدفق الانترنت مما أدى بنا إلى التباطؤ في العمل.

تاسعا: الدراسات السابقة

يجدر بنا الإشارة إلى أن الموضوع التحليل المالي المتقدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قد تناوله العديد من البحوث الأكاديمية نذكر منهم:

- 1- دراسة **محمد الصغير عوني**، "إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات دراسة عينة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2021/2022.

- 2- دراسة **عبد الرزاق عريف**، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017.

- 3- دراسة **عبد الغني دادن**، قراءة في التحليل المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 103، 2015.

- 4- دراسة **عقبة قطاف** "أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" دراسة حالة مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - ما بين (2003-2006) رسالة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

5- دراسة محمد سامي لزعر " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي "- دراسة حالة - رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

6- دراسة حوتي حمزة، طرشون خير الدين "دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة"-دراسة حالة ملبنة عريب- مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2019/2018.

7- دراسة أمينة عابد "التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة سونلغاز (2012-2013) -أم البواقي- مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية بنوك، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي 2015/2014.

عاشرا: ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة

وإن كانت هذه الدراسات قد تناولت جانب من جوانب البحث؛ إلا أنها تختلف عن زاوية رؤيتنا، في تشخيصها وتجسيدها ومن بين ما يميز دراستنا نذكر:

- دراستنا شملت كل القوائم التي تخدم أغراض التحليل المالي خاصة في تحليلها حيث أنها حللت الميزانية وجدول حساب النتائج.

- دراستنا شملت كل جوانب الإطار النظري إضافة إلى أدوات التحليل المالي.

الحادي العشر: هيكل الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية التي طرحت سابقا ولتحقق من صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذا البحث لثلاثة فصول.

الفصل الأول: فقد عنون ب: ماهية المؤسسة الاقتصادية وفيه تم عرض ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم المؤسسة ونشأتها بالإضافة الى نظرية النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي للمؤسسة الاقتصادية، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى أساسيات المؤسسة الاقتصادية من خلال التعرف على خصائصها وتصنيفاتها بالإضافة إلى أهدافها ووظائفها واستراتيجياتها، أما في المبحث الثالث فقد خصص لمعرفة الهيكل المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها.

أما الفصل الثاني: فكان حول الإطار النظري للتحليل المالي وقد قسمناه هو كذلك إلى ثلاث مباحث تحدثنا في المبحث الأول عن مفهوم التحليل المالي ونشأته وأهميته إضافة الى وظائفه وأهدافه أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى أساسيات التحليل المالي من خلال التعرف على أنواع ومراحل التحليل المالي والتعرف على أطراف المستفيدة من التحليل المالي، أما في المبحث الثالث فتطرقنا الى أدوات ومعايير التحليل المالي المتقدم.

وتم في الفصل الثالث المعنون بـ: أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك بإجراء تطبيقي احتوى على ثلاثة مباحث، حيث تم تقديم المؤسسة محل الدراسة من خلال التعريف بها وهيكلها ومراحل تطورها والتعرف على المصلحة وقسم الدراسة هذا في المبحث الأول بالإضافة الى عرض قوائمها المالية في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث فقد تم تحليل القوائم المالية باستعمال مؤشرات ونسب مالية وذلك لمعرفة دور تحليل المالي في تشخيص وضعية المالية.

الفصل الأول

ماهية المؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، فهي التي تسيطر على الحياة الاقتصادية في عصرنا الحالي، وهي المحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد، حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، فعملية النشاط أو الإنتاج داخلها يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية والمادية وعناصر أخرى معنوية، فالتطرق إلى إدارتها يتطلب الدقة وتجنب المعالجة العامة لهذا الموضوع خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر العصور.

فالمؤسسة اتخذت العديد من الأشكال والأنماط، وأصبح دورها يشمل مجالا واسعا، فتطور دورها إلى الجانب السياسي (شركات متعددة الجنسيات)، ثم إلى الجانب العسكري والعلمي (أبحاث داخل مخابر المؤسسة).

ومن هنا سنتطرق إلى عدد من النقاط منها: مفهوم المؤسسة، أهدافها ووظائفها... إلخ.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة ونظم المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار العام للمؤسسة

المبحث الثالث: الهيكلة المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها

المبحث الأول: مفهوم ونشأة ونظم المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: نشأة المؤسسة¹

لم يكن في القديم وجود معنى أو اسم مؤسسة، ولا وجود أيضا للتجارة أو الصناعة، بل كانت المجتمعات في العصور القديمة (قبل القرن التاسع ميلادي) يعتمدون في حياتهم على يوفرونه لأنفسهم من الزراعة، وهذا ما يسمى بالاقتصاد المعيشي، هذا يعني أن كل عائلة تنتج ما تحتاجه.

وتتميز هذه المجتمعات من محدودية حاجياتها لبساطة معيشتها. ومن القرن التاسع الى التاسع عشر سميت هذه الفترة بالعصور الوسطى، حيث عرفت هذه المرحلة باسم التكوين الاجتماعي الاقتصادي، الذي يقوم على استغلال ملاك الاراضي للعمال في القطاع الاقتصادي الوحيد في تلك المجتمعات في ذلك الوقت، وهو القطاع الزراعي.

فكل هذا كان أرضا خصبة وذلك لظهور مذهب جديد يسمى بالرأسمالية التجارية.

أولاً: تشكل المؤسسة (من القرن 15 الى القرن 18) :

كانت في نهاية المرحلة الاقطاعية حيث عرفت المجتمعات بعض الحرف التقليدية البسيطة والفردية في نفس الوقت، مثل صناعة أدوات الصيد، والملابس الجلدية وإلى غير ذلك. ولكن الانسان فطبيعته حب التملك والعبودية، جعلت الطبقة الضعيفة ينتقلون من الريف إلى المدينة أين يجدون طلبا لسلعهم التقليدية الحرفية.

وبعدها تشكلت وحدات حرفية (بداية تشكل المؤسسة)، فأدى هذا إلى تكوين محلات وورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة لإنتاج سلعهم تحت إشراف أقدمهم في الحرفة. فيتم الإنتاج في شكل أسري بعيدا عن الاستغلال والقسوة، ومثل هذا أنشأت العديد من الورشات الحرفية للحدادين والنساجين والنجارين وغيرهم.

1-الوحدات المنزلية:

في ظل انتشار هذه الوحدات، فقد أصبح هناك ملاكا كبار، أصحاب الأموال الكثيرة وهذا ما يؤهلهم لشراء الوحدات بأكملها، وقد سمي هؤلاء بالتجار الرأسماليين، وبمرور الوقت أصبح الحرفيون عبارة عن عمال أجراء، وقد تشكل هذا النظام في أوروبا خلال القرن السابع عشر للميلاد (1600 م).

¹ - فوزي محيريق بن جيلاني، مدخل لاقتصاد المؤسسة، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص 31-32

ورغبة من التجار الرأسماليين في زيادة إنتاجهم وهذا تماشيا مع ازدياد الحاجيات وتنوع الرغبات، فقد فكروا في إنشاء وحدات حرفية منزلية فيتكفلون بتوفير المواد الأساسية والنقد، وتعطى لهذه العائلات اجال محددة للصناعة.

2- الوحدات الحرفية ذات الآلات اليدوية:²

أدى ثراء طبقة التجار الرأسماليين إلى امتلاك آلات يدوية، وأصبحت هذه الآلات الحرفية تستعمل الآلات المدرة يدويا (MANUFACTURE) وذلك لأول مرة. وهذه كانت أول انطلاقة للصناعات المعتمدة على الآلات والتي تسير يدويا وحتى المصنع سمي بتعا للآلة اليدوية: "المصنع اليدوي"

ثانيا: تشكل المؤسسة منذ القرن الثامن عشر إلى نهايته (1700 الى 1799م) :

ففي هذه المرحلة ومع سيطرة أرباب الأموال الرأسماليين، تأسست مدرسة سميت بمدرسة مذهب الاقتصاد الحر، أو الرأسماليون الطبيعيون (مدرسة الفيزيوقراط)، برئاسة (فرانسوا كيناي)، واعتمدت هذه المرحلة على فكرة الحرية الاقتصادية (دعه يمر، دعه يعمل) " - Laissez passer et Laissez faire".

وسلمت على أن الزراعة هو أساس الاقتصاد، وفي ذلك القرن أهملت الوحدات الحرفية، وبقيت على حالها في أحسن الأحوال وقد قسمت هذه المدرسة إلى :

- مالك: وهي الطبقة الغنية والحاكمة وهم أصحاب الأراضي الزراعية.

- منتج: وهم الذين يعملون في القطاع الزراعي.

- عقيم: وهي الطبقة العقيمة التي تضم الحرفيين في القطاعات غير الزراعية.

ثالثا: تشكل المؤسسة من نهاية القرن الثامن عشر إلى سنة 1945 م:

نشأت في هذه المرحلة المدرسة الكلاسيكية أو الليبرالية أو الصناعية، وكان الذي أنشأها هو ادم سميث (1723-1790م)، وقد نادى بالحرية الاقتصادية وشهدت هذه المرحلة تطور في التقنية العلمية، وقد ظهر ذلك خلال حلول الآلة اليدوية، اجتماعي، وقد اخترعت أول آلة للنسيج في أوروبا سنة 1735م، واستخدم البخار والفحم كقوة للمحركات، وتكون هذه الفترة نقطة قوة وانطلاق للثروة الصناعية في أوروبا، وهذا ما انعكس على أداء المؤسسات الإنتاجية، ونوعية السلع المصنعة، وهذا ما تماشى مع الزيادة السكانية وتنوع وازدياد حاجات الانسان،

² - نفس المرجع، ص ص33- 34

الفصل الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

وفي هذه الفترة ظهرت المشكلة الاقتصادية في العالم أدى هذا إلى توقيف الآلة الإنتاجية، كساد السلع وإفلاس الشركات وهذا بعد الحرب العالمية الأولى، وسميت هذه الأزمة بالكساد العالمي، وازدادت الأزمة بين سنة 1929 و1932م.

وقد جدد مؤسس علم الاقتصاد الحديث الطالب جون مينارد كينز (1883-1946م) النظرية الكلاسيكية وحتى سمي رائد المدرسة الكلاسيكية الحديثة، بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا عن طريق استعمال أدوات السياسة المالية، حيث رفض كينز اعتبار علم الاقتصاد أنه يتشكل من وحدات ومؤسسات متناثرة، وربط كل المؤسسات بالاقتصاد الكلي للدولة، طالبا منها التدخل لإنشاء مؤسسات عمومية.³

رابعا: المؤسسة في عصرنا الحالي:

بعد التطور الكبير التي شهدته كل القطاعات ومنها القطاع الاقتصادي، أصبحت المؤسسة المرآة العاكسة لهذا التطور، وقد تعددت واختلفت المؤسسات حسب طبيعة نشاطها وقانون إنشائها.

ولعبت المؤسسة أدوارا وطنية ودولية، مع تطور الاقتصاد ووجود تكتلات إقليمية، نشأت مؤسسات وشركات عملاقة تنتج وتستثمر وتحتكر، وأيضا تحقق أرباحا هائلة وهذا من خلال استغلال أسواق عالمية كبرى.

وغدت كفاءة المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية مؤشرا على تطور المجتمعات والدول.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة

المؤسسة هي ترجمة لكلمة Enterprise

وهي وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية للإنتاج الاقتصادي

وهي أيضا وحدة اقتصادية تمارس النشاطات الإنتاجية والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع.

وهي كل مكان يزاول فيه نشاط اقتصادي⁴

- هي كل هيكل تنظيمي مستقل ماليا، ويخضع لإطار قانوني ويهدف إلى دمج عوامل الإنتاج لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج، أو تبادل السلع أو الخدمات المختلفة، والمؤسسة منظمة وتعتبر

³ - نفس المرجع، ص35

⁴ - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص24

في ذات الوقت هيكلًا اجتماعيًا واقعيًا ومتعاملًا اقتصاديًا، وأيضًا هي تتبع خصائص تنظيم متكامل.

وهي أيضًا إنشاء مكان خاص أو عام من أجل تطبيق فكرة معينة.

وهي أيضًا منظمة تأسست من أجل تحقيق نوع ما من الأعمال منها تقديم الخدمات وفقًا لمعايير تنظيمية في مجال عملها، وتسعى لتحقيق هدف، سواء كان تعليميًا أو وظيفيًا أو اجتماعيًا.⁵

المطلب الثالث: نظرية النظم الاقتصادية للمؤسسة

أولاً: نظرية النظام الرأسمالي:⁶

هي تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام الفرد، أو هو مجموعة من الأفراد مجتمعين، وهي الشركات الرأسمالية، بالجمع بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية وقوة العمل المستأجر في شكل مشروع، وهو المشروع الصناعي حيث يستخدم الآلية كأساس لإنتاج وذلك من أجل تحقيق ثروة متزايدة دائماً تمكنهم من الحصول على الأرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومنها زيادة في رأس المال باستمرار.

وللنظام الرأسمالي عدة خصائص وهي:

1- الملكية الفردية (الخاصة):

حيث أن الفرد هو مصدر النشاط الاقتصادي فهو الذي يقوم به، وأيضًا للفرد حرية في امتلاك سلع الانتاج والاستهلاك دون حدود.

2- حافز الربح:

حيث أن السعي وراء تحقيق أكبر قدر من الربح الحافز الأول للنشاط الاقتصادي، حيث أن صاحب رأس المال يستثمر أمواله في النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ولا يهم نوع النشاط ويبذل كل جهد في مشروعه لكي يزيد من الأرباح وكذلك أيضاً بالنسبة للعامل حيث يعمل العامل العمل ويحقق له أكبر أجر ممكن.⁷

3- الحرية الاقتصادية:

⁵ - سيد عبد النبي محمد، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2019، ص 10

⁶ - عون خير الله عون، مبادئ الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، مصر، 5201، ص 16

⁷ - نفس المرجع، ص ص 17-18

حيث يتمتع الفرد بحرية اختيار نوع النشاط الذي يرغب فيه دون تدخل الحكومة، سواء كان المشروع زراعيا أو صناعيا أو تجاريا مادام النشاط لا يخالف القانون، وأيضا الفرد يمكنه أن يمارس أي مهنة يرغب فيها سواء كان طبيبا أو محاميا أو مهندسا أو محاسبا، وأيضا يتمتع الفرد بحرية الانتاج والاستهلاك فله الحرية في أن ينفق دخله في أي نوع من السلع والخدمات دون حدود أو قيود.

4- المنافسة الحرة:

تعتبر المنافسة الحرة شرطا أساسيا لتقدم الاقتصادي وارتفاع درجة اشباع الأفراد والمجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية، وذلك أن المنافسة الحرة تجعل كل منتج يعمل جاهدا على تخفيض تكاليف الانتاج لكي يخفض من ثمن السلع، لكي يستطيع مواجهة منافسيه وأيضا يزيد من حجم مبيعاته ومنه زيادة في الأرباح، وأيضا في هذا النظام يحرص على تقديم السلع الجيدة التي ترضي المستهلك لكي يجذب مزيدا من العملاء ولتحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمي ويستخدم أفضل طرق الانتاج ويعمل على التجديد والابتكار.

5- التدخل الحكومي في أضيق الحدود:

تلتزم الحكومة في هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث تقتصر وظيفتها على القيام بالدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة، أما النشاط الاقتصادي يقتصر على المشروعات التي لا يقل الأفراد على إقامتها، فالنظام الرأسمالي يرى أنه قادر على حل المشكلة الاقتصادية لذلك يتركها تحلها بنفسها دون تدخل الحكومة إلا في أضيق الحدود.

6- حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن:

تتم كافة العمليات الانتاج، التوزيع والاستهلاك من خلال قوى السوق وجهاز الائتمان في النظام الاقتصادي الرأسمالي فعندما كانت وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة، يخضع توظيفها الإدارة الحرة لمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التي تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينهما.

وهذا ما يقوم به جهاز الائتمان وقوى السوق وقوى العرض والطلب فالمنتج يحدد ما ينتجه وأيضا الكمية التي سينتجها والعناصر التي سيستخدمها والأسعار التي سيبيع بها، والأماكن التي سيبيع فيها منتوجه.

و بالتالي توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع يحكمه التفاعل بين قوى العرض والطلب، ومستويات الأسعار التي ستحدد وفقا لها، وأيضا توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الانتاج يحدد أيضا وفقا لقوى العرض والطلب في الأسواق الخاصة.

و أخيرا فإن الاستهلاك يتحدد وفقا لمستويات الأسعار، وحجم الدخول السابق وتوزيعها وتحديداتها وفقا لقوى العرض والطلب (قوى السوق)

ثانيا: نظرية النظام الاشتراكي

يقتضي إلغاء الملكية الفردية لأنه لا يمكن للفرد أن يمتلك أرضا أو معملا أو منجما أو أي ثروة تحتاج في استغلالها عاملا أو عمال، فيمكن للفرد أن يمتلك بيتا أو أدوات بيته طالما هذا الملك لا يضر بالآخرين.

ففرض الاشتراكية هو إيجاد الحرية الاقتصادية حتى تتساوى الفرصة بين الناس في الإثراء.⁸

⁸ - سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة الهداوي، القاهرة، مصر، 2011، ص 17

الفصل الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار العام للمؤسسة

المطلب الأول: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية :

- 1- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة ولها حضور وصلاحيات وواجبات.
- 2- القدرة على الانتاج وأداء وظيفتها.
- 3- أن تكون للمؤسسة القدرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية ولها القدرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- 4- التحديد الواضح للأهداف والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف ستسعى إلى تحقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.
- 5- ضمان الموارد المالية لكي تتم عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإيرادات الكلية، وإما عن طريق الاعتمادات، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر بعضها أو كلها حسب الظروف.

6- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة، فإنها كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.⁹

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة :

توجد عدة تصنيفات للمؤسسة الاقتصادية ويقوم هذا التصنيف على أساس عدة معايير والتي تتمثل في المعيار القانوني ، معيار الحجم ، معيار الملكية والمعيار الاقتصادي. والتي من خلالها يمكن معرفة أنواع وأشكال المؤسسات المختلفة.

و للمؤسسات الاقتصادية أنواع وأشكال مختلفة ومن بين أهم هذه الأشكال والأنواع يمكن أن نذكر :

1- تصنيف المؤسسة تبعا للمعيار القانوني :

يمكن أن نميز بين نوعين منها:

1-1- مؤسسات فردية :

وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا وأهداف أهمها :

⁹ - عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، مرجع سابق، ص25

- السهولة الإنشاء أو التنظيم
- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بجد وكفاءة لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- صاحب المؤسسة هو الذي يقوم للوحدة بإدارة وتسيير وتنظيم المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود الشركاء.
- أما عيوب المؤسسات الفردية وهي:
 - أ- ضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية
 - ب- صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية
 - ت- قلة رأس المال هذا مادام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم للوحدة بإمداد مؤسسته بعنصر رأس المال.¹⁰

1-2-1 شركات :¹¹

و تنقسم إلى شركات الأشخاص وشركات الأموال.

1-2-1-1 شركات الأشخاص: من المزايا الرئيسية لهذا النوع

- يعتبر الشريك في هذا النوع مسؤولا مسؤولية مطلقة عن ديون الشركة، حيث تمتد المسؤولية إلى أمواله الخاصة.
- يكسب الشريك صفة التاجر، أي الاعتبار الشخصي للشريك يشكل الأساس في هذا النوع من الشركات.

وهي تنقسم إلى الأصناف التالية :

- أ- **شركات التضامن:** يكون فيها الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية غير محدودة تمتد للأموال الخاصة، كما يمكن أن يكون المدير من خارج الشركاء يختارونه للإدارة نيابة عنهم.
- ب- **شركة التوصية البسيطة :**

- ت- **شركة المحاصة:** هي شركة ليس لها وجود قانوني إزاء الغير، يتعامل فيها الشركاء مع الغير بصفتهم الشخصية ولكن لحساب الشركة، ويقسمون الأرباح والخسائر حسب الاتفاق.

1-2-2-1 شركات الأموال :¹²

¹⁰ - مرجع سابق، ص26

¹¹ - هادف ياسمين، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكره ماستر، جامعة الجزائر 3، دالي إبراهيم،

2017، ص6

من مزايا هذه الشركات هي:

- تمكن المؤسسة من الحصول على قروض بشكل سريع وأسهل
- حياة أكثر استقرار
- إمكانيات استخدام ذوي الكفاءات العالية والمهارات
- مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم
- * أما مساوئ شركات الأموال فهي :

- قد ينتج عن عدم وجود حافز الملكية عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريهـا غير المساهمين

- تخضع إلى رقابة شديدة من الحكومة
- ظهور المشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.

2- تصنيف المؤسسة تبعا لمعيار الحجم:

يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم إلى :

2-1- مؤسسات صغيرة: ويتراوح عددها ما بين (01 إلى 10) وترجع ملكيتها في الغالب إلى شخص واحد أو العائلة، وتتمثل في المؤسسات التجارية والزراعية والإنتاج الحرفي.

2-2 - مؤسسات متوسطة: يتراوح عدد عمالها ما بين (01 إلى 50) عامل، وهي فعالة ونشيطة في أغلب الأحيان، من مميزات الإبداع والابتكار في نشاطاتها الإنتاجية، كما أن السلطات تساعد في الانتشار والترقية.

2-3 - مؤسسات كبيرة: هي مؤسسات ذات دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي المتطور، حيث تشغل يد عاملة كبيرة أكثر من 500 شخص، كما أن للمؤسسات الكبيرة دور كبير سواء على المستوى الوطني أو على مستوى السوق الدولية، وهذه المؤسسات تتشكل في أغلب الأحيان من مجموعات أو شركات متعددة الجنسيات، وهذه الأخيرة تعتبر اليوم من أهم المتعاملين الاقتصاديين في العالم.

3- تصنيفات المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية :

3-1- المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي يعود أصل ملكيتها للخواص ولشركات الأشخاص والأموال.

3-2- المؤسسات المختلطة: هي التي يعود أصل ملكيتها بين القطاع العام أو القطاع الخاص أو الأجنبي حيث يأخذ حصة القطاع حسب قانون كل بلد، فمثلا في الجزائر تقدر حصته ب 51 %.

3-3 - المؤسسات العمومية: هي المؤسسات التي ترجع ملكيتها للدولة فقط، حيث يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا، كما أنه لا يحق لهم إغلاقها أو بيعها إلا تحت موافقة الدولة أو الأشخاص الذين ينيبون عن الحكومة في إدارة وتسيير المؤسسات العامة مسؤولين عن أعمالهم هذه، اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة.

كما أن المؤسسات العمومية تهدف من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك اعتبار كبير للربح، فهي تسعى إلى تحقيق ما يمكن من الأهداف العامة، بمعنى تحقيق أقصى إنتاج أو نصيبها المحدد في الخطة الوطنية، ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح، والربح في المؤسسات العمومية لا يكون دائما.¹³

4- تصنيف المؤسسات تبعا للمعيار الاقتصادي :¹⁴

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لنشاط الاقتصادي الذي تمارسه وعليه يمكن تميز الأنواع التالية:

4-1 - المؤسسات الصناعية: وهي المؤسسات التي تشتغل بالصناعات الثقيلة أو الخفيفة أو متوسطة كمؤسسات صناعة السيارات، ومؤسسات التغذية.

4-2 - المؤسسات الزراعية: يشتغل في القطاع الزراعي العديد من الشركات والمؤسسات التي تباشر العمليات الزراعية مباشرة، كالمؤسسات التي تنتج سلع تستخدم في النشاط الزراعي.

4-3 - المؤسسات الفلاحية والصيد البحري: ويقصد هنا المؤسسات التي تهتم بالفلاحة وتربية الحيوانات المنتجة للحوم والحليب وغيرها اضافة الى المؤسسات العاملة في القطاع الصيد البحري والتصبير للغلال البحرية.¹⁵

4-4 - المؤسسات التجارية: وتعني بها المؤسسات التي تقدم خدمات مختلفة سواء للمؤسسات أو الافراد وتدرج تحت مؤسسات القطاع الخدماتي المؤسسات التالية :

5- مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات مختلفة سواء للمؤسسات أو الافراد وتدرج تحت مؤسسات القطاع الخدماتي المؤسسات التالية :

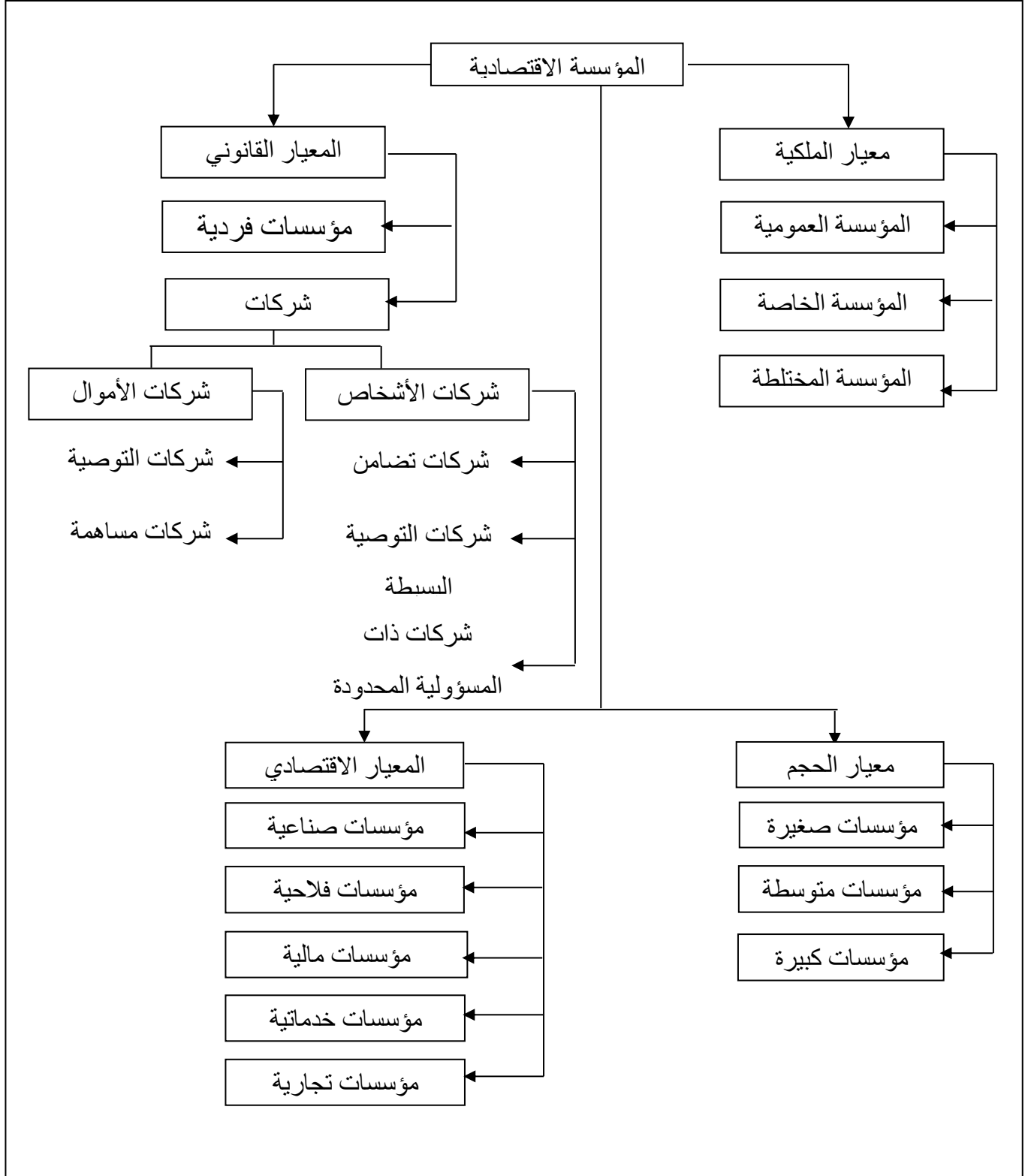
¹³ - مرجع سابق، ص 8

¹⁴ - فوزي محيريق بن الجيلاني، مدخل لاقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 40

¹⁵ - نفس المرجع، ص ص 41-43

- 5-1- المؤسسات التعليمية والتكوينية: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات التعليم والتكوين، كالجامعات ومعاهد التكوين سواء خصوصية أو عمومية.
- 5-2- المؤسسات المالية والبنكية: المؤسسات الخاصة أو عامة والتي تعمل في مجال تقديم خدمات التمويل والوساطة والادخار.
- 5-3- المؤسسات السياحية: وتعمل هذه المؤسسات في تقييم الخدمات داخل وخارج الوطن، وما يميز هذه المؤسسات أو وكالات السياحة أنها تتسق مع مؤسسات الاطعام والنقل.
- 5-4- المؤسسات الصحية: وتتمثل في المؤسسات القطاع الصحي من عيادات ومخابر طبية ومستشفيات التي تقدم خدمات علاجية.
- 5-5- مؤسسات النقل: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات نقل البضائع والأشخاص، وتشمل مؤسسات نقل بري والبحري والجوي.
- 5-6- مؤسسات الاتصالات: وتعتبر مؤسسات الاتصالات من مكونات الأساسية للبنية التحتية في أي بلد وتشمل هذه المؤسسات والشركات الأجنبية والوطنية العاملة في خدمات الهاتف الثابت والنقال وخدمات الانترنت والشبكات السلكية واللاسلكية.

الشكل رقم (01-01): مخطط لتصنيف المؤسسات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها

المطلب الثالث: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية واستراتيجياتها: ¹⁶

1- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

يهدف اصحاب المؤسسات الاقتصادية الى الوصول الى عدة أهداف ,وتعدد هذه الاهداف وتختلف تبعا لنوع المؤسسة وطبيعة عملها، ونلخصها في ما يأتي.

أ- الأهداف الاقتصادية: تتضمن الأهداف الاقتصادية عدة بنود وأهمها :

- تحقيق متطلبات المجتمع على جميع المستويات، وطنية، محلية، دولية.

- عقلنة الانتاج بالاستعمال الجيد للعوامل الانتاج، والتخطيط الجيد لها اضافة إلى توزيع ومراقبة عملية التنفيذ هذه البرامج والخطط.

ب- الأهداف الاجتماعية: تتضمن المؤسسة الاقتصادية عدة أهداف اجتماعية أهمها ما يلي :

- ضمان مستوى مقبول من الأجور.

- تحسين مستوى المعيشي للعمال.

- إقامة أنماط استهلاكية معينة.

- الدعوة الى تماسك العمال عن طريق تنظيم العلاقات غير الرسمية والرسمية بين الأفراد العاملين.

- توفير المرافق والتأمينات للعمال.

ج - الأهداف الثقافية والرياضية: للمؤسسة الاقتصادية أهداف رياضية وثقافية عديدة تتمثل

في: ¹⁷

- توفير وسائل ترفيهية وثقافية:

تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الثقافة والترفيه مثل الرحلات، المكتبات... الخ ونظرا لتأثير هذا الجانب على المستوى الفكري للعامل مما ينعكس على أدائه داخل المؤسسة.

- تخصيص أوقات الرياضية:

تلتزم المؤسسات الخاصة الحديثة على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بإجراء نشاط رياضي في وقت محدد، هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعلهم

¹⁶ - عمر بن جيمة، "نور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق حدة البطالة بمنطقة بشار"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2011 ، ص9.

¹⁷ - ياسمين هادف، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها"، مرجع سابق، ص5

يحتفظون بصفة جيدة ويتخلصون من الملل، وهي عناصر جيدة مفيدة في التحفيز ودفع عجلة الانتاج والاستعداد للعمل.

د - الأهداف التكنولوجية :

البحث والتنمية: تعمل المؤسسات على توفير مصلحة خاصة بعملية تطوير الطرق الانتاجية علميا والوسائل، ويمثل هذا النوع من البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتسابق المؤسسات فيما بينها على الوصول الى أفضل وسيلة وأفضل طريقة انتاجية مما يؤدي الى التأثير على رفع المردودية والإنتاج.

المساعدة على التنفيذ السياسة التنموية لدولة: وذلك من أجل تنظيم وتحسين الجهود بين المؤسسات وذلك من خلال ادخار وتطوير الوسائل التكنولوجية.

2- وظائف المؤسسة :¹⁸

للمؤسسة الاقتصادية وظائف رئيسية وتتمثل أهم هذه الوظائف الأساسية في:

- * الوظيفة الانتاجية.

- * وظيفة ادارة الموارد البشرية.

- * الوظيفة التسويقية.

- * الوظائف الادارية والمالية.

أ- الوظيفة الانتاجية: هي وظيفة أساسية في المؤسسة ويرى الاقتصادي الفرنسي هنري فيول (HENRI FAYOL) أن الوظائف المؤسسة لها وظيفتان أساسيتان وهما :

- وظيفة الاستغلال.

- وظيفة توفر عوامل الإنتاج.

وهناك وظائف أخرى للمؤسسة الاقتصادية تكاد تكون بصيغة عوامل الإنتاج.

وبالنظر لتقدم المؤسسة الاقتصادية وتعددتها، إلا انها بقيت محافظة على الوظائف الاساسية لها مع ظهور وظائف اخرى مكمله.

* ماهية الوظيفة الإنتاجية:

تعتبر الوظيفة الإنتاجية من أهم الوظائف المؤسسة الاقتصادية، وتكمن أهمية الأمر في جمع عوامل الإنتاج ،أي القيام بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة ، وذلك من أجل تحقيق الربح.

¹⁸ - فوزي محيريق، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة حمه لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، الوادي، الجزائر، 2015،

الفصل الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

وغالبا ما يكون هذا الغرض لصيقا بالمؤسسة الخاصة دون المؤسسات العمومية، التي ترغب في تحقيق أهداف أساسها استجابة لرغبات وحاجات المجتمع.

ولأهمية هذه الوظيفة فإن العوامل التي تتكون المؤسسة، تسمى عوامل الإنتاج.

الجدول رقم (01-01): المقارنة بين عوامل الإنتاج عند الرأسماليين والاشتراكيين: ¹⁹

العنصر	الرأسماليون	الاشتراكيون
العمل	هو ذلك المجهود الذي يقوم به الإنسان سواء كان مجهودا فكريا أو عمليا لغرض تأثير في العوامل الأخرى لتحويلها إلى سلع وخدمات تشبع حاجات المجتمع	هو ذلك المجهود الذي يقوم به الإنسان سواء كان مجهودا فكريا أو عمليا لغرض تأثير في العوامل الأخرى لتحويلها إلى سلع وخدمات تشبع حاجات المجتمع
رأس المال	هو كل ما يستخدمه المنتج من أموال وكذا السلع الإنتاجية أو الرأسمالية، لاستخدام هذه السلع في الاستهلاك النهائي المباشر	يطلق هذا العنصر عندهم بوسائل العمل ويضاف إلى تلك العناصر عناصر الأرض.
الأرض	وهناك من يطلق عليها بالطبيعة وهي عامل أساسي من عوامل الإنتاج.	و تدخل الأرض كعنصر في عناصر وسائل العمل.
التنظيم أو التسيير أو الإدارة.	ويكاد يكون هذا العامل هو جوهر الاختلاف بين النظامين ويعتبر عنصر الإدارة.	لا يدرج هذا العامل في النظام الاشتراكي لأنه لا يؤمن بالملكية العامة للمؤسسات.

* الطاقة الانتاجية وترشيد الانتاج :

ويطلق عليها ايضا بالقدرة الانتاجية وتعرف بأنها تستطيع على أداء عمل معين تحت ظروف محددة ، فالقدرة الانتاجية هي أقصى ما يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من سلع وخدمات ، في حدود ما تملكه من عناصر الانتاج.

والمؤسسة تعمل على استغلال الأمثل لمواردها، لتستفيد استفادة كلية من هذه الموارد المحدودة. وتستخدم المؤسسات مفهوم الطاقة الاحتياطية، التي ترمي الى تأخير دمج جزء من عناصر الإنتاج لوقت آخر حتى تواجه طلبا محتملا في المستقبل.

الفصل الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

إن غياب الأهداف البيئية في الخطة المؤسسة الاقتصادية، والركض وراء تعظيم الربح فقط، دون النظر لعواقب غلى البيئة يلغى التنمية المستدامة القائمة على تحسين العملية الإنتاجية والتفاعل الايجابي مشكلة تزايد الحاجيات البيئية وندرة المواد.

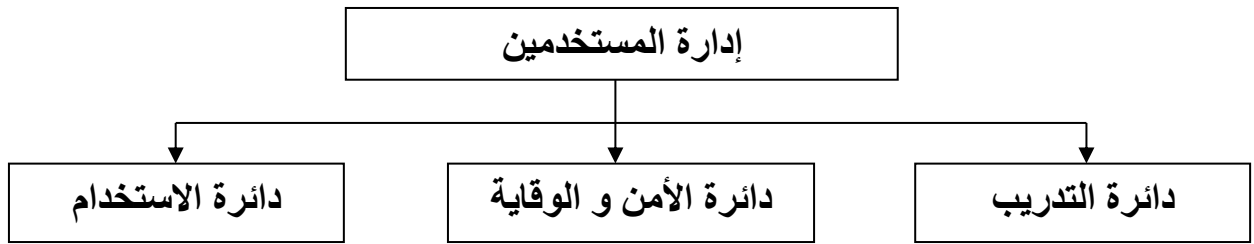
* التعجيل بالموازنة بين البيئة والإنتاج :²⁰

يستنزف الإنتاج الواسع موارد طبيعية ضخمة وطاقات، وأن الإنتاج له سبب في اشباع رغبة لدى المستهلك أو تحقيق الرفاهية، لكن الأمر عكس ذلك فالكثير من المنتجات تستهلك أو تخزن أو تتلف، دون تحقيق أدنى استفادة منها.

ب - وظيفة ادارة الموارد البشرية:²¹

يشكل الأفراد العنصر الأكبر أهمية في التنظيم، وتشكل كلمة كتلة الأجور والرواتب اكبر قيود التكاليف، إذا فانه لا بد من التأكد من صلاحية العاملين وتأهيلهم من كونهم في أماكنهم المناسبة، وهي كون شروط عملهم حسنة ومشجعة على بذل جهد وتدريب الطاقات من أجل العمل ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): وظيفة موارد البشرية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق حدة البطالة

• **التدريب:** هدفه تأمين الفرصة لكل عامل أو موظف لاكتساب المهارة والمعرفة اللتين تساعد على أداء عمله على أكمل وجه.

• **الاستخدام:** الاعتناء بأمور الترقية والانضباط والتوظيف والتعويض وتدريب المناصب.

• **الأمن والوقاية:** للتأكد من أن محيط العمل آمن من المخاطر.

ج/ وظيفة التسويق:²²

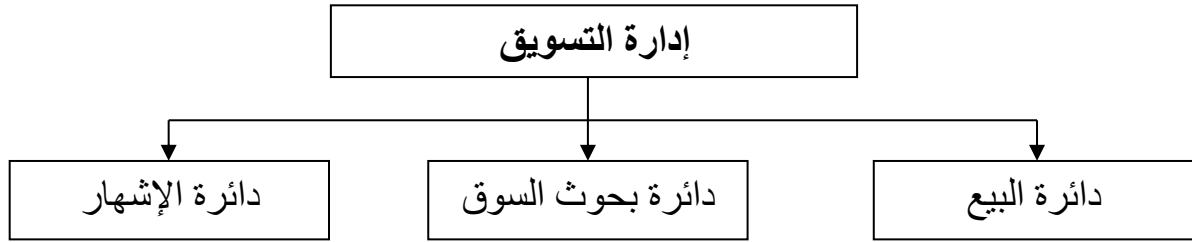
²⁰ - نفس المرجع، ص40

²¹ - عمر بن جيمة، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق حدة البطالة بمنطقة بشار"، مرجع سابق، ص14

²² - مرجع سابق، ص15

هي الوظيفة المعينة بتقدير لاحتياجات المستهلك من أجل توجديهما لأنشطة البحث والتطوير الانتاج السلع المطلوبة ،من اجل تحقيق السلع لتحقيق الربح أو الفائض، والشكل التالي يبين أهم فروع وظيفة التسويق.

الشكل رقم (03-01): وظيفة التسويق



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق حدة البطالة

- **البيع:** هو هدف العملية الانتاجية ووسيلة لتحقيق الفائض أو الربح لمختلفة قنوات البيع المستعملة وسياسته وهياكله تبعا لظروف المنشأة ونوعية السلعة.
- **الاشهار:** يقصد به تعريف السوق بمنتجات المنشأة.
- **بحوث السوق:** تستهدف البحث عن الفرص التسويق رغبات المستهلك اتجاه الطلب وطبيعة التقلبات الموسمية ويتم الحصول عليها من خلال إحصائيات رسمية وبيانات.

د - الوظيفة التسييرية والمالية: ²³

أولاً: تطوير الادارة والتنظيم في المؤسسة موازنة مع أهدافها

1- تعريف التسيير والتنظيم في المؤسسة:

- **التسيير:** هو مجموعة من العمليات المتكاملة والمنسقة والتي تشمل أساسيا التنظيم، التوجيه، المراقبة، التخطيط.

ويتناول التنظيم بصفته جزءا من العملة التسييرية، تظم هيكل المؤسسة وبنيتها بما تشمل هذه البنية من التقسيمات ادارية وعلاقات سلطة ومناصب العمل.

وأهمية العملية التسييرية هي بناء الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، مرورا بتحديد أهداف وصولا لتحديد الخطط التنفيذية.

²³ - فوزي ميجريق ، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص43.

2- تنمية الإدارة وتطويرها: 24

يشهد العالم مقاربات فكرية متنوعة، تمثلت في الدراسات العلمية والأبحاث، التي أظهرت مزايا ومقتضيات تطوير الإدارة العامة، وركزت بالشكل الخاص حول الدور الذي تلعبه الإدارة الصالحة والرشيدة للخدمات العامة والموارد، في تحقيق تنمية مستدامة اجتماعية واقتصادية، ومن بين أهم النتائج التي خلصت إليها هذه المقاربات نذكر اثنين.

- اعتماد أسس موضوعية للقياس وتقويم نتائج الموظف والإدارات والمؤسسات العامة وما تقدمه من خدمات، وما يتلزم مع ذلك من أطر تضبط وتصحح وتحفز لتحقيق أفضل النتائج.

- النزاهة وما ينجم عنها من مساءلة إدارية ومالية.

وعلى هذا أساس، وانسجاما مع دورها في توفير شروط التنمية المستدامة وفي ضمان حقوق الانسان، وضعت الامم المتحدة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد تبني الإطار العام للمسار يمكن أن يساهم في تمكين صناعة الدول والمجتمعات.

وتعمل الدول جاهدة على تحديث وتطوير إداراتها العامة، وذلك لأهمية دورها في تحقيق هدفين مركزين.

- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- خدمة الوطن.

3- التنظيم والإدارة سبيل لتحقيق أهداف المؤسسة:

تعاني دول عديدة من عدة اختلالات على المستوى الاقتصادي، وهو ما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية في تلك الدول، ومن سبب ذلك هو ضعف الإدارة والتنظيم وانتشار الفساد الإداري، وإتباع سياسات خاطئة تخدم المصالح الشخصية فقط.

وعلى هذا الأساس فإن هناك ارتباط وثيق بين وتيرة التنظيم والإدارة والتنمية، وإذا تتبعنا وضعية الإدارة والتنظيم في القطاعين الخاص، والعام وخاصة في الدول النامية، كانت السبب المباشر في ضعف الكفاءة والأداء في المؤسسات الاقتصادية، فالإدارة والتنظيم من أهم عوامل الانتاج اذا توفر فيهما عنصرين اثنين :

- استعمال المعلومات المرتبطة بذلك وتحليلها لمساندة الإصلاحات المؤسسية لتحسين اسلوب الادارة والتنظيم وكبح الفساد.

- تكوين أسلوب منهجي لقياس أسلوب الادارة والعوامل المحددة له وتأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وجود مجموعة وافرة من المؤشرات عبر البلدان لمختلف الادارة والتنظيم، وهي تبين بقوة بان اسلوب الادارة والتنظيم له تأثير جوهري على التنمية.

ولكن حتى أحسن مؤشرات الادارة والتنظيم عبر البلدان تظل غير دقيقة ولا تفيدنا في معرفة الأسباب التي تؤدي الى فشل المؤسسات والتي تؤدي الى ضعف الادارة والتنظيم في إطار ظروف معينة .

ويكون التحدي الحقيقي في العمل على تحديد وتشخيص مواضع الضعف ومعالجتها على كل المستويات، وفهم الروابط المتشابكة بينهما، للوصول الى تحقيق خطة شاملة مبنية على استراتيجيات تحكمها تنظيم وإدارة محكمين، تحقق الاهداف التنموية لكل مؤسسة، حتى نصل الى تنمية وطنية شاملة.²⁵

ويجب على المؤسسات ادخال التكنولوجيات المختلفة، وخاصة المؤسسات التي تعتمد على التكنولوجيا النظيفة والوقائية، فالتكنولوجيا هي مفتاح لتنمية المستدامة، إذ لابد من تخصيص المزيد من الموارد لأغراض التطوير والبحث بأنواع التكنولوجيا الجديدة التي تصون البيئة.

ثانيا: الوظيفة المالية وأهميتها في المؤسسة

1-تعريف الوظيفة المالية:

الوظيفة المالية هي مجموعة عمليات ومهام تسعى الى البحث عن الاموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، وفي اطار محيطها المالي.

وحتى تصل المؤسسة الى تغطية حاجياتها المالية، تسهر الوظيفة المالية على اختيار المزيج المناسب من اموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها، والذي يحقق لها أفضل مردود بتكاليف أقل.

2- المصادر المالية للمؤسسة :

للمؤسسة مصادر مالية متنوعة، يفاضل المستثمر بينها اتباع أقل تكاليف مالية نتيجة الاعتماد على مصادر المالية معينة. ويمكن أن تأخذ هذه المصادر أحد الاشكال التالية:

2-1 التمويل الذاتي:

وهي رؤوس الاموال التي يوفرها مالك المشروع أو صاحبه أو مجموعة الشركاء، ويمكن أن يكون التمويل الذاتي جزئياً أو كلياً للمؤسسة، فمثلاً يمول المشروع تمويلاً ذاتياً بنسبة 20% والنسبة الباقية تمول بأشكال أخرى.

وفي المؤسسات الصغيرة وخاصة العائلية تكون نسبة التمويل الذاتي مرتفعة.

2-2 - التمويل بالقروض البنكية: ²⁶

وهي الاموال التي تطلبها المؤسسة في شكل قروض بنكية، تكون مدة استحقاقها طويلة أو متوسطة الأجل، لمدة تصل الى عشرة سنوات، ويتحمل المستثمر خدمة هذه القروض التي تتمثل في أسعار الفائدة على القرض، وكلما كانت مدة القروض أقل، تقل معها أسعار الفائدة

2-3 - التمويل عن طريق السوق المالية:

تلجأ المؤسسة عند حاجاتها لأموال أو عند التأسيس وحتى خلال دورتها الانتاجية، إلى بورصة الاوراق المالية، لطرح سندات مالية وأسهم، تمثل حصصاً مالية، هذا بالنسبة لأسهم، والتزامات مالية بالنسبة لسندات

2-4 - التمويل من صندوق المؤسسة :

بعد حصول المؤسسة على ارباح صافية وانتهاء الدورة الانتاجية الاولى للمؤسسة، يمكن للمؤسسة اقتطاع جزء من هذه الارباح واحتجازها لدورة الانتاجية المقبلة

2-5 - التمويل بالمشاركة:

وهي من بين اهم صيغ التمويل بالاستثمارية التي تتبعها المصارف الاسلامية، حيث يمكن المصرف الاسلامي صاحب المؤسسة من تغطية جزء من رأسمال الشركة (40%) فمثلاً يكون للمصرف نسبة ربح مشاعة أي معلومة، على ان يتحمل المصرف الخسارة في حدود رأس ماله. والوظيفة المالية مع اجتهداتها لتوفير رؤوس الاموال اللازمة بالقيمة الكافية وفي وقت مناسب، تجتهد ايضاً لاختيار طريقة التمويل التي تكون ذات تكاليف أقل.

3 - أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة :

تجتهد المؤسسة من خلال ادارتها للوظيفة المالية لتحقيق الاهداف الاتية.

- دراسة الحاجة المالية التي ترتبط بنشاط المؤسسة.

- دراسة الامكانيات المتاحة أمام المؤسسة للحصول على الاموال المطلوبة.
- المقارنة بين مختلف البدائل واقتراح بأفضل مردودية وبأقل تكلفة.
- تسيير خزينة المؤسسة وسيولتها المالية، يعني الاحتفاظ بالقدر الكافي من السيولة مما يمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة.
- مراقبة الاموال عند استخدامها في اقسام المحاسبة التحليلية والعامه.
- تعظيم الربح من خلال استثمار وتخصيص الموارد المالية على الاصول والأنشطة المختلفة.²⁷

4- استراتيجيات المؤسسة الاقتصادية :

أ- تعريف الاستراتيجية :

• مفهوم الأول للاستراتيجية:²⁸

تنوعت مفاهيم الاستراتيجية بتنوع اراء المختصين والباحثين الذين تناولوا دراستها ويتوقف مقصدها على التعريف الذي يقدم من الجانب الذي يدرسه الباحث.

من الناحية اللغوية تعرف الاستراتيجية على أنها سبيل او خطة للعمل الذي يتعلق بجانب عمل أهمية دائمة للمؤسسة ولكن هذا التعريف لا يعكس المضمون العلمي لاستراتيجية إذ أن اتساع حلقة الأعمال التي تفعلها المؤسسة تتجاوز حدود هذا المفهوم وسعياً وراء تحديد مفهوم الاستراتيجية حيث يمكن أن يساعد المسير في استعمالها وفهمها أثار فضول الباحثين في هذا المجال، ونجد منهم Ansoff أحد رواد الفكر الإداري الذي رأى بأنها تصور المؤسسة عن العلاقة بين بيئتها وبينها بحيث يوضح هذا التصور تعدد العمليات التي يجب القيام بها على المدى البعيد والمدى الذي يجب أن تذهب إليه المؤسسة والغايات التي يلزم عليها أن تحققها.

وجاء Jauch وGLueck بمفهوم الاستراتيجية تبين بأنها خطة شاملة وموحدة ومتكاملة ترتبط المنافع الاستراتيجية بالتحديات البيئية، والتي تبنى لتأكيد تحقيق الأهداف الاساسية لمؤسسة وذلك من خلال التنفيذ المناسب من قبل التنظيم، وفي نفس الفكرة جاء كلا من Robinson وpearce بمفهوم مشابه لاستراتيجية على أنها خطط مستقبلية طويلة الأجل وشاملة تتعلق بتحقيق الانسجام والتوافق بين البيئة التنافسية وقدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف.

27 - نفس المرجع ، ص49

28 - فاطمة ديلمى، "نجاحة تنفيذ إستراتيجية المؤسسة"، منكرة ماجستير، جامعة سعد حطب بالبلدية، الجزائر، 2007، ص32

فحسب هؤلاء الباحثين الاستراتيجية هي عبارة عن وسيلة تستعملها المؤسسة لتحقيق بها غاياتها وأهدافها في ظل التغيرات البيئية المستمرة وذلك عن طريق مجموعة من قرارات تصنعها الإدارة.

• المفهوم الثاني للاستراتيجية:

اشتقت كلمة الاستراتيجية من الكلمة اليونانية Strategos، والتي تقصد فن القيادة أو فن الجنرال، كما تعني الدهاء في المناورة العسكرية والحرب لتضليل أو مفاجئة والمباغثة للعدو لتحقيق النصر، فهي ترتبط بالمهام الأساسية في بادئ الامر، ومن ثم امتد استعمالها الى العلوم الاخرى كالعلوم الاقتصادية، العلوم السياسية... الخ.

إذ يعرفها تشاندلر "بأنها تتطوي على تحديد الأهداف طويلة الاجل لمشروع معين، وتحديد الأنشطة والإجراءات الخاصة بتخصيص المواد اللازمة أو الوحدات الانتاجية، وتنويع أو انشاء خطوط جديدة لإنتاج لتحقيق مجموعة من الأهداف".²⁹

جاء في التعريف (السلماي) أن الاستراتيجية هي "خطط تبني على ضوء تحديد أهداف المنظمة الطويلة الامد، مع الأخذ بعين الاعتبار تخصيص الإمكانيات والموارد لتحقيق الأهداف وعدم تجاهل التحديات البيئية المختلفة".³⁰

ب- أنواع الاستراتيجية :³¹

البدائل الاستراتيجية تأخذ عدة تصنيفات وأنواع، صنف الى بدائل استراتيجية على مستوى وحدات الأعمال وبدائل على المستوى الكلي للمؤسسة وبدائل استراتيجية على المستوى الوظيفي.

1- استراتيجيات الاستقرار :

تستعملها المؤسسات التي تظن بأن أدائها في السوق مرضي، وتتنافس بالدرجة الكافية، فرجال الإدارة يعيشون في طمأنينة الأوضاع البيئية.

29 - ثائر شاكر محمد الهيتي و سامي نياي الغريزي، التخطيط الاستراتيجية في إدارة المشاريع التنموية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2014، ص17.

30 - وهبة بوتيرة، محاضرات في إستراتيجية المؤسسة، جامعة الجزائر 2022، ص03، ص02

31 - سفيان كويد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2019، ص50

* استراتيجية عدم التغير:

وفق هذا الاستراتيجية فان المؤسسة تستقر بنفس أسلوبها المعتمد سابقا، وان ما يدفع الادارة الى اعتماد هذه الاستراتيجية هو عدم الرغبة في القيام عملية التحليل الاستراتيجي وخاصة عند شعور الادارة بأن الأمور في المنطقة تجري على ما يرام.

* استراتيجية الربح في الأجل القصير :

ترتكز هذه على التضحية بالنمو في الاجل الطويل في سبيل رفع الأرباح الحالية، وتؤدي هذه الاستراتيجيات الى نجاح في الاجل القصير متبوع بوكود في الاجل الطويل، حيث يؤدي الى تخفيض مصروفات الصيانة والبحوث والإعلان عن زيادة الأرباح في الاجل القصير، وينعكس ذلك على الأرباح الموزعة على حصة لأسهم، وهذه الاستراتيجية لها ميزة خاصة بسبب الأرباح التي تحقق في الاجل القصير وإذا استمرت لفترة فإنها تؤدي الى الإفلاس، ويمكن ارجاع أسباب تبني هذه الاستراتيجية من طرف الادارة العليا الى القيم التالية للمدير الاستراتيجي صانع الاستراتيجية.

- صانع الاستراتيجية

- انعدام الطموح

- انعدام التفكير الاستراتيجي

- غياب الرؤية الاستراتيجية

* استراتيجية التريث: 32

هي الاستراتيجية التي تستخدمها المؤسسة عندما تسعى الى خفض مستوى اهدافها من مستوى النمو السريع الى مستوى النمو المستقر او الثابت، وذلك من اجل تركيز الاهتمام على تحسين الكفاءة الانتاجية، ويتم استخدام هذه الاستراتيجية عندما تغيب تنبؤات وتوقعات الادارة حول ما تم التنبؤ والتوقع به ولذلك تحتاج المؤسسة الى التريث قبل اعتماد استراتيجيات نمو معينة.

* استراتيجية الحركة الواعية:

تتميز هذه الاستراتيجية بالحركة البطيئة الواعية وذلك بسبب ظهور عوامل مؤثرة في البيئة الخارجية للمؤسسة، قد تشعرها بأنه لا تستطيع الاستقرار في استراتيجية النمو بسبب تغيرات

مفاجئة في البيئة المحيطية مثل تدهور الاحوال الاقتصادية أو نقص مفاجئ في المواد الأولية.³³

* استراتيجية النمو:³⁴

إن استراتيجيات النمو التوسعية نقصد بها وجود زيادة ملحوظة في بعض أهداف الأداء التي تضعها المؤسسة وغالبا ما يكون حصة المؤسسة في السوق أو معدل نمو المبيعات، وذلك بمعدل أعلى من الزيادة العادية التي كانت تحدث في الماضي. من أحد الاسباب التي تدعو لأخذ بهذه الاستراتيجيات هو الاعتقاد أن زيادة مبيعات لا بد أن يؤدي الى زيادة الارباح حسب اعتقاد المؤسسة.

ومن استراتيجيات النمو نجد: النمو، ففي هذه الاستراتيجية تكون المؤسسة مركزة تركيزا كاملا على مزيج واحد

* استراتيجية التركيز:

هي احدى استراتيجيات التي تمكن المؤسسة من التكنولوجيا -المنتج- المستهلك، "كما أنها تستند على أساس اختيار مجال تنافسي محدود داخل قطاع الصناعة، بحيث يتم التركيز على جزء معين من السوق، وتكثيف نشاط المنظمة التسويقي في هذا الجزء، والعمل على استبعاد الآخرين، ومنعهم من التأثير في الحصة المنظمة".³⁵

* استراتيجية التنوع:

وهي عكس استراتيجية التركيز فان هذا الصنف من الاستراتيجيات يعتمد على تقديم تشكيلة من المنتجات، ويمكن أن تعتمد كاستراتيجية استقرار أو استراتيجية النمو، ومن أسباب اعتماد هذه الاستراتيجية الى ما يلي :

- تنوع المخاطر.
- مواجهة وصول بعض المنتجات إلى مرحلة الاشباع أو نضج.
- البعد عن احتكار صناعة معينة.

وهناك أربعة من استراتيجيات التنوع

1- استراتيجية التنوع المتمركز

³³ - جمال الدين محمد المرسي و مصطفى محمود أبوبكر و طارق رشدي جبة، التفكير الاستراتيجي و الإدارة الاستراتيجية منهج تطبيقي، الدار

الجامعية الإسكندرية، مصر، سنة 2007، ص300

³⁴ - سفيان كويد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص52-51

³⁵ - محمد السيد الطوخي، الإدارة الاستراتيجية بين الفلسفة و التنفيذ، جامعة العلوم الشرطية بالشارقة، ص1200

2- استراتيجية التنوع المختلط

3- استراتيجية التنوع الداخلي

4- استراتيجية التنوع الخارجي

ج- استراتيجية التكامل الرأسي: ³⁶

وفقا هذه الاستراتيجية فان المؤسسة تدخل في مجالات اعمال ضرورية لتوزيع منتجاتها وتتنوع أشكال التكامل الرأسي على النحو التالي.

*** التكامل الرأسي الخلفي:**

الذي يتحقق عندما ترغب المؤسسة في السيطرة على التسهيلات الانتاجية، خاصة عند رغبتها في تنمية القدرة على انتاج مواد خام جديدة.

*** التكامل الرأسي الأمامي:**

ويهدف هذا التكامل الى الدخول في مجال توزيع المنتجات المنشأة عن طريق السيطرة على منافذ التوزيع الموصلة الى المستهلك النهائي.

*** استراتيجية التكامل الأفقي:**

يتم تكامل الأفقي عند دخول المؤسسة لميادين عمل جديدة، فيأخذ شكل طرح منتجات جديدة لأسواق نفسها أو بيع المنتج نفسه الى أسواق جديدة، قد يكون عن طريق شراء مؤسسة أخرى تمتلك بعض منافع التوزيع في أسواق جديدة لنفس المنتج الذي تقوم المؤسسة بإنتاجه لتدعيم موقعها، وتساعد على توسيع فعاليتها الى مواقع جغرافية أخرى بزيادة الخدمات والمنتجات المقدمة لسوق كما تساعد على الدخول الى قسم جديد من أقسام السوق.

*** استراتيجيات الانكماش:**

تعد استراتيجية الانكماش غير شائعة بسبب اقترانها بالفشل ومع ذلك فهي بديل من بدائل الاستراتيجية المتاحة، فالمؤسسات التي تتبع هذه الاستراتيجيات تقلل من حجم اعمالها وتعاملها بطريقة معينة، ومن أسباب التي تجعل الى اعتماد استراتيجية انكماش هي :

. الضغوط التنافسية

. الظروف الاقتصادية

. ضعف الكفاءة الانتاجية والتشغيلية

³⁶ - سفيان كويد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 52- 54

*** الاستراتيجية المركبة:**

تعمل المؤسسات على تجميع خليط من الاستراتيجيات التي تناسب مع غرضها أو مع رسالتها، وقد تستعمل المؤسسة أكثر من استراتيجية واحدة في نفس الوقت، يحدث غالباً في المؤسسات ذات الكبير التي تتنوع أغراضها، أو قد تعني استعمال المؤسسة لأكثر من استراتيجية، في صورة متتابعة، فمثلاً قد تستعمل استراتيجية التجريد في بعض وحدات الأعمال التابعة لها، لتحسين نوعية الاداء وتحقيق وحدات أخرى أعلى قدر من الربحية.

*** استراتيجيات الزيادة: 37**

إن استراتيجيات الزيادة من أهم الاستراتيجيات التي تدفع المؤسسات نحو التوجه لتحقيق حاجات ورغبات الزبائن، وكذلك الوصول إلى تميز استراتيجيات الزيادة هي تلك الاستراتيجيات التي تشجع المؤسسة على الابتكار والإبداع وأخذ مخاطرة وتشجع الإدارة على اتخاذ القرارات وأخذ مسؤولية عن هذه القرارات.

وقد بين Haïtt and others بأنه لا يستطيع تحديد معنى واحد للاستراتيجية الزيادة، لكنها ترتبط بمكونات متنوعة حيث أن على المديرين ابتكار شيء جديد. إن استراتيجية الزيادة تساعد على تحقيق الرؤية على المدى الطويل لأعمال، وأن نجاح في تحقيق استراتيجيات الزيادة من الأفكار المهمة في الوصول إلى رؤيا بالنسبة للمؤسسات، وقدرتها على التوجه نحو التغير المطلوب وقبولها للمخاطرة والوصول بالمؤسسة لتحقيق الرؤية المطلوبة.

المبحث الثالث: الهيكلة المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها

المطلب الأول: مفهوم الهيكلة المالية للمؤسسة وأهميتها

أولاً: مفهوم الهيكل المالي: ³⁸

لقد قضي موضوع الهيكل المالي لدراسات مالية كبيرة نظراً لأهميته وعليه لقد وردت عدة تعاريف للهيكل المالي من بينها :

يعرف الهيكل المالي بأنه " ذلك المزيج من الأموال الذي يترتب عنها أقل تكلفة ممكنة " كما يعرف أيضاً بأنه " توليفة مكونة من مجموعة مصادر التمويل التي تم اختيارها من قبل المؤسسة لتغطية استثماراتها"

كما يقصد به " كل مصادر التمويل قصير الأجل، وهو ما يعرف محاسبياً بالخصوم أو متطلبات بالميزانية العمومية والتي تمثل مجموع الالتزامات التي تترتب على المنشآت مقابل الحصول على مجموع الأصول "

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن مفهوم الهيكل المالي هو طريقة التمويل التي تجعل تكلفة رأس المال أدنى ما يمكن من جهة، وتعمل على تعظيم قيمة المؤسسة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين مفهومين أساسيين الهيكل المالي Financial Structure وهيكل رأس المال Capital Structure فأما المفهوم الأول يعني كل مصادر التمويل بينما يقصد بالمفهوم الثاني مصادر التمويل طويلة الأجل فقط (حقوق الملكية) وعليه فهيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي.

ثانياً: أهمية الهيكل المالي

تلجأ المؤسسات عند الحاجة إلى مصادر خارجية للحصول على الأموال اللازمة لسد حاجاتها والوفاء بالالتزامات ومن هذا المنطق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في :

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة الحجز المالي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

38 - نضيرة حمر العين، " أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، جيل، 2014/2015، ص 12

ونظرا لأهمية التمويل فإن قراراته تعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعني بها المؤسسة ذلك لأنه المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة للمشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها ثم استخدامها أحسن استخدام بما يناسب ويحقق أكبر عائد بأقل تكلفة وبأقل مخاطرة مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة. كما أن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية بحيث يرتبط بالهيكل المالي وتكلفته، إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن.³⁹

المطلب الثاني: مصادر تمويل الهيكل المالية للمؤسسة:⁴⁰

لكي تتمكن المؤسسات من ممارسة نشاطها سواء عند الإنشاء أو التوسع، يجب على الإدارة بشكل خاص أن تتولى مهمة توفير الأموال اللازمة وذلك من خلال تحديد الخليط المناسب من مصادر التمويل المتاحة بالشكل الذي يحقق أكبر فائدة وأقل تكلفة تمويل، حيث يمكن تصنيف هذه المصادر حسب معيار الملكية كالآتي: تمويل خاص وتمويل مقترض.

1 - التمويل الخاص: لتأسيس أي مؤسسة لابد على الإدارة المالية أن تعتمد على المدفوعات النقدية التي يقدمها المالكون لشراء الأصول المطلوبة كافتناء التجهيزات والآلات الضرورية لبدء نشاط هذه المؤسسة، ويمكن أن تزداد حقوق الملكية عن طريق احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في عمليات المؤسسة أو استقطاب مساهمين جدد بهدف التوسع، ان تندرج أشكال التمويل هذه تحت ما يسمى رأس المال الخاص الذي يعتبر عن مجموع الأموال التي تمتلكها المؤسسة والذي يتألف من الأموال التي جهزها الملاك أي الأسهم بنوعيتها، والفائض المحقق خلال نشاط المؤسسة أي التمويل الذاتي.⁴¹

*** التمويل الذاتي:** ويسمى كذلك بالتمويل الداخلي، والمعنى المقصود من مصطلح التمويل الذاتي هو اعتماد المؤسسة على الأموال التي تتولد نتيجة العمليات على مستواها دون اللجوء إلى مصادر خارجية، حيث يمكن حسابه وفق علاقتين:

39 - نفس المرجع، ص13

40 - صديقي أحمد و اخرن ، بحث حول تأثير الهيكل التمويلي على القرارات المالية في المؤسسة ، في يوم 19 فيفري 2023 ، موقع

asjp.cerist.dz/en/downarticle/515/1/1/7460 ص 79

41 - نفس المرجع، ص ص 80-81

صافي التمويل الذاتي = النتيجة الغير موزعة (الأرباح المحتجزة) + الإهلاكات + مؤونات
الأعباء والخسائر

حيث أن:

النتيجة الغير موزعة (الأرباح المحتجزة) = النتيجة الصافية التوزيعات

***التمويل بالأسهم:**

وهو التمويل الخارجي تعتمد المؤسسات لزيادة رأس مالها إذ تلجأ إلى طرح الأسهم وهي عبارة عن حصص متساوية من رأس مالها لصالح المكتتبين ويؤكد ذلك على وثيقة تسمى السهم تحمل قيمته الاسمية، مقابل الحصول على عوائد في اخر الدورة إن وزعت، كما يكون لهم الحق في الحصول على جزء من رأس المال المتبقي في حال التصفية، ويمكن تقسيم الاسهم إلى نوعين أساسيين هما الأسهم العادية والممتازة.

2- التمويل المقرض :

يعتبر التمويل بالاقتراض من المصادر الأساسية في المؤسسات إذ يشكل أحد بدائل الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، ويكون اللجوء إليه عادة عند عدم كفاية الأموال المملوكة لتلبية احتياجات المؤسسة أو تجنب لتكاليفها، وتكون مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض من جهات خارجية، قصد ضمان التمويل الدائم لاستثمارها، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة على المدى الطويل وهذا ما يعرف بالاقتراض طويل الأجل ومن أهم الأشكال المنظمة له: السندات، القروض طويلة الأجل، والتمويل بالاستئجار.

كما يجب على المؤسسة خلال نشاطها إيجاد مصادر تمويل قصيرة الأجل من نشأتها لتلبية احتياجاتها الدورية كتمويل عملياتها التشغيلية لضمان السير الحسن لدورة الاستغلال، إذ أنه من النادر أن يستخدم هذا النوع لتمويل الأصول الثابتة ذلك لأن مدة استحقاقه لا تتجاوز السنة، ويكون استخدامها لتمويل احتياجات المؤسسة من الأصول المتداولة، وهذا ما يوضح اعتماد مسألة استخدام التمويل قصير الأجل من عدمه على طبيعة عمل كل مؤسسة ومن بين أهم مصادر التمويل قصير الأجل، الائتمان المصرفي والائتمان التجاري.

المطلب الثالث: تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات الاقتصادية:⁴²

في إطار تنقل المؤسسات الجزائرية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق وإمكانية الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبظهور العولمة التي أصبحت ضرورة حتمية على كل الدول وهنا تضطر المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية إيجاد إصلاحات وتطورات لمحيطها الوطني والعالمي من أجل بقائها وقدرتها على المنافسة الداخلية والخارجية.

- حيث التوجه إلى إصلاحات وإعادة الهيكلة، عدا بعض التوازنات على المستوى الكلي مما يؤدي إلى التفكير في إصلاح طرق التسيير.

- وتسيير الجانب المالي يتعلق بأمرين:

1- الحصول على الموارد المالية (التمويل).

2- استخدام هذه الموارد المالية.

1- تتمثل عملية التمويل في حصولها على موارد مالية ضرورية تحقق أهداف مسطرة.

حيث يمر القرار التمويلي بالمراحل التالية:

- تقييم البدائل.

- اختيار البديل الأمثل على أساس العائد، التكلفة المخاطرة.

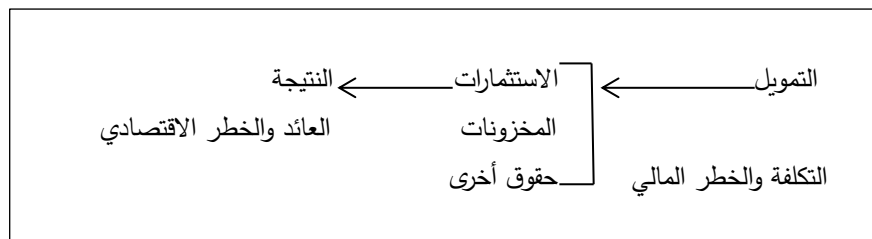
- التنفيذ والمتابعة.

- البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال.

2- الأموال التي يتحصل عليها في استخدامات مختلفة من مخزونات واستثمارات، حيث أن

القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تسبقه دراسات تهدف إلى تحقيق زيادة في العوائد

بمخاطر أقل.⁴³

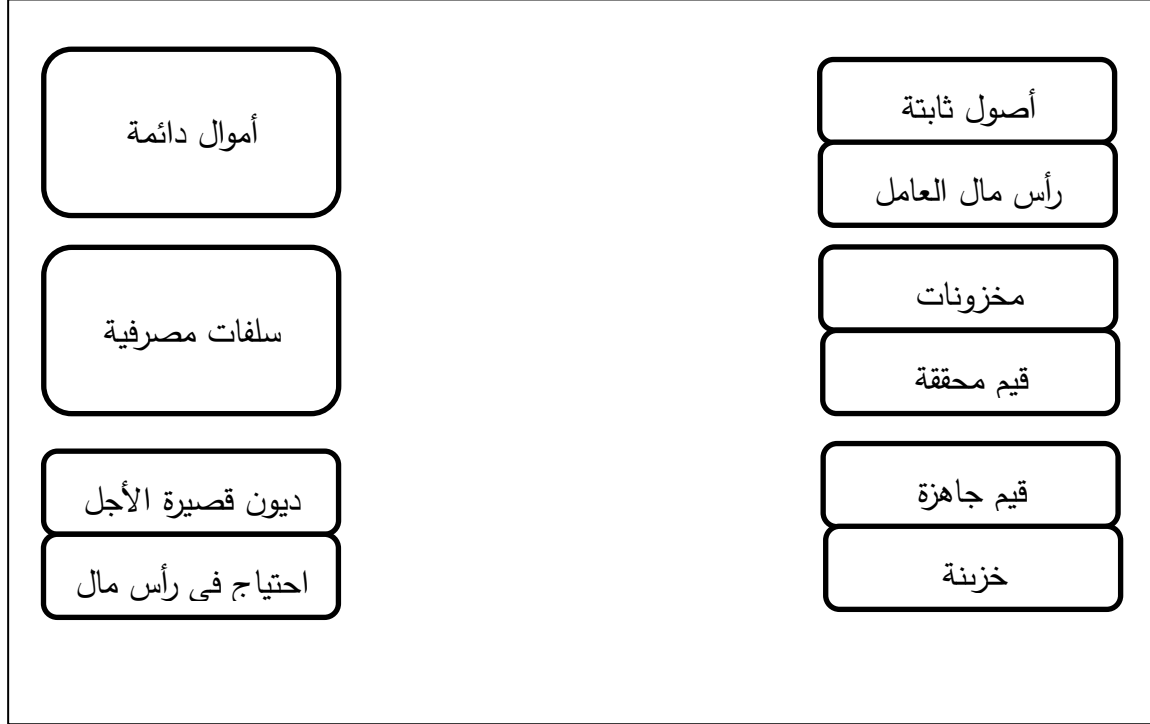


42 - بشير بن عيشي، تحديد الهيكل الأمثل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية ، دار الهدى للطباعة، العدد 2002، 3، ص 86

43 - نفس المرجع، ص 87

حيث أنه يجب توفير شرط التوازن المالي حيث أنه قد تكون رؤوس الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة، حيث أن الأصول المتداولة تمول بالقروض قصيرة الأجل أي أن سيولة الأصول أكبر أو تساوي درجة استحقاق رأس المال الذي يسمح بتمويله:

الشكل رقم (04-01): التوازن المالي في المؤسسة



المصدر: بشير بن عيشي، تحديد الهيكل الأمثل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية،

دار الهدى للطباعة، العدد3، 2002، ص 87

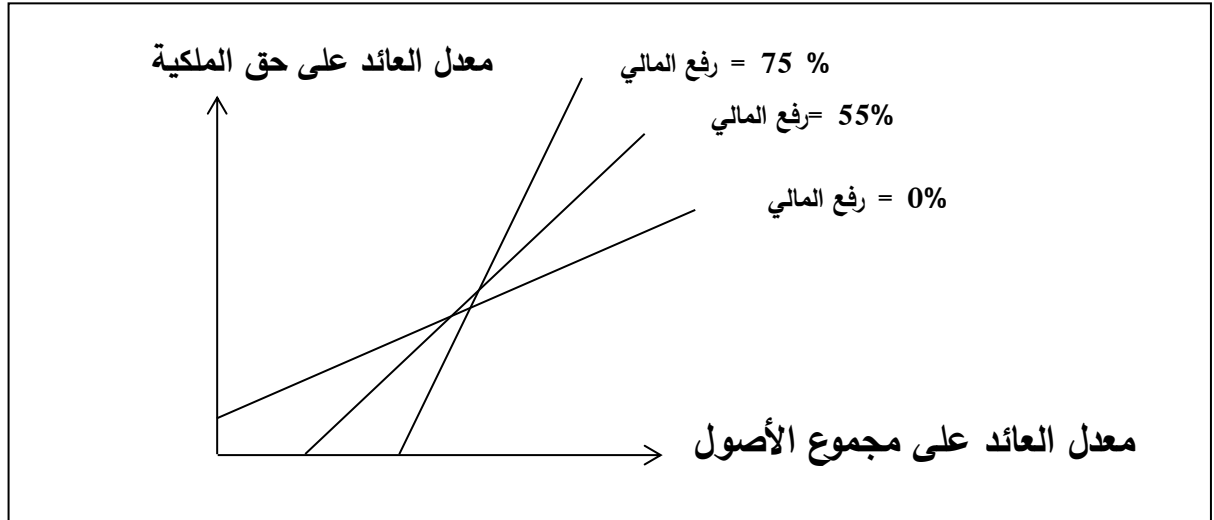
الأمر الأول تخص دراسة عملية التمويل في المؤسسة فقط، وتتلخص مشكلة التمويل في اختيار بين المخاطر والتكلفة قصد الحصول على أكبر عائد، حيث يأتي الخطر المالي يأتي لتخفيف أثر الرفع المالي الذي يدفع المؤسسة إلى زيادة الديون، حيث أن التكلفة المالية تلعب دورا هاما في تخصيص الأمثل للموارد المالية يعني أن المؤسسة لا تلجأ لديون إلا إذا كان سيحقق أرباحا بقدر معين.

- تختلف المؤسسات في وضع هياكلها المالية، فيوجد مؤسسات تعتمد على الأموال الخاصة أكثر وأخرى تستخدم الأموال المقترض، أكثر وتجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من الطرق لتمويل فيما بينها.⁴⁴

أ- الهيكل المالي ونظرية الرفع المالي:

يوجد اختلاف في أنواع مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، حيث تصنف كمصادر داخلية وخارجية، وتختلف عن هيكل رأس مال حيث يمثل التمويل الدائم للمؤسسة. ويتكون عادة من قروض طويلة الأجل والأموال الخاصة ويستبعد قروض قصيرة الأجل ومن هنا نستنتج أن هيكل رأس مال المؤسسة هو جزء من هيكلها المالي أما بالنسبة إلى الرفع المالي فهو نسبة القروض إلى مجموع حيث يتم البحث على الهيكل المالي الأمثل ويستوجب دراسة أثر الرفع المالي فعند تحصل المؤسسة على مواردها المالية فسوف تقوم بتوظيفها حيث يجب مقارنة النتائج المحققة من جهة الأصول المستخدمة ومن جهة الأموال الخاصة حيث نتحصل على معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على مجموع الأصول والعلاقة بينهم في ظل معدلات الرفع المالي وتظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (05-01): أثر الرفع المالي على معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على حق الملكية



المصدر: بشير بن عيشي، تحديد الهيكل الأمثل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية،

دار الهدى للطباعة، العدد 3، 2002، ص 89

حيث إن نقطة التقاء المنحنيات الثلاث تسمى نقطة عدم الاهتمام ويكون فيها

- معدل العائد على مجموع الأصول = سعر الفائدة

- معدل العائد على حق الملكية = معدل العائد على مجموع الأصول (1- معدل الضريبة)

- فإن كما زاد معدل العائد على مجموع الأصول عن سعر الفائدة فيمكن الاعتماد أكثر على القروض والعكس صحيح

- ومعدل العائد على مجموع الأصول يرتبط بنتيجة الاستغلال المحققة⁴⁵

الشكل رقم (06-01): علاقة الرفع المالي بالنتيجة

ربح مهم →	ربح ضعيف	خسارة
علاقة طردية بين الرفع المالي والنتيجة	علاقة عكسية بين الرفع المالي والنتيجة	علاقة طردية بين الرفع المالي والنتيجة

المصدر: بشير بن عيشي، تحديد الهيكل الأمثل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، دار الهدى للطباعة، العدد3، 2002، ص 90

-عندما تكون المؤسسة في حالة خسارة تكون قد اعتمدت على القروض وكلما زاد اعتمادها عليها زادت خسارتها (أنظر A الشكل 4).

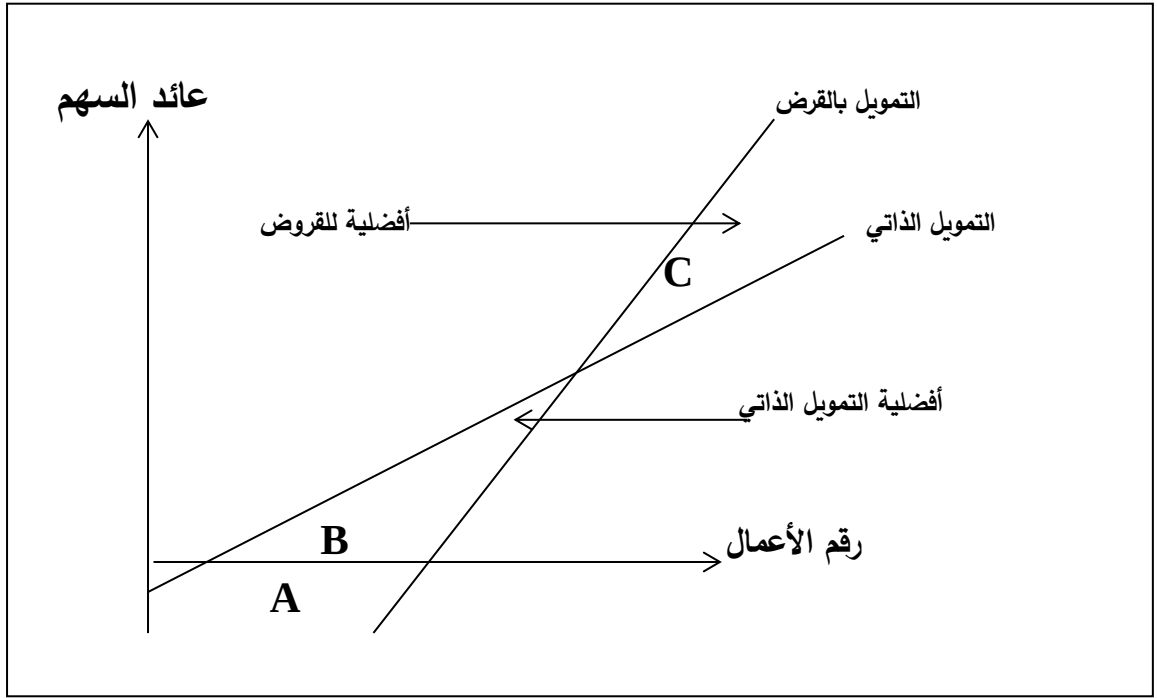
- وعندما تكون مؤسسة في حالة ربح، لكن أرباح ضعيفة حيث عند زيادة اعتمادها على القروض تنخفض نسبة أرباحها (أنظر B في الشكل 4).

- أما عندما تكون الأرباح مهمة فإن عند زيادة اعتمادها على القروض أكثر زادت أرباحها أكثر (أنظر C في الشكل 4)، وهذا هو أثر الرفع المالي، والنقطة الفاصلة في مجال الربح هي نقطة عدم الاهتمام التي ذكرت سابقا في (شكل رقم 2 نقطة التقاء المنحنيات) ويمكن توضيحها من خلال علاقة بين رقم الأعمال وعائد السهم التي تظهر في الشكل التالي:⁴⁶

45 - نفس المرجع، ص 90

46 - نفس المرجع، ص 91

الشكل رقم (07-01): كيفية المفاضلة بين طرق التمويل



المصدر: بشير بن عيشي، تحديد الهيكل الأمثل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية،

دار الهدى للطباعة، العدد 3، 2002، ص 91

حيث كل ما يزيد رقم الأعمال عن نقطة عدم الاهتمام ستكون الأفضلية للقروض أما في حالة عكسية يجب الابتعاد عن القروض واعتماد عن مصادر داخلية للمؤسسة. فأثر الرفع المالي يعني زيادة الاعتماد على القروض تزيد الخسائر أو الأرباح بنسب حسب النتيجة المحققة وهذا يعني أن الاعتماد على القروض أكثر طالما وضعية المالية للمؤسسة جيدة.

ب- علاقة الهيكل المالي بالمردودية:

ونفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية فالأولى نسبة النتيجة الصافية إلى مجموع الأموال الخاصة أما الثانية فهي مقارنة نتيجة الاستغلال بمجموع الأموال والعلاقة التي تربطهم ببعض هي:

$$R_f = R_e + (R_e - i) * D / F_p$$

R_f = المردودية المالية ، R_e = المردودية الاقتصادية

i = سعر الفائدة ، D = الديون ، F_p = الأموال الخاصة

الفصل الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

وهنا نميز بين 3 حالات تتعرض لها المؤسسة:

أ- عندما تكون المردودية والاقتصادية أقل من سعر الفائدة: هنا يكون الرفع المالي في غير صالح المؤسسة أي عندما يزداد الاعتماد على القروض تتخفف المردودية.

ب- حالة المردودية الاقتصادية يساوي سعر الفائدة: هنا يكون الرفع المالي بدون أثر على المردودية المالية.

ج- عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من سعر الفائدة: في هذه الحالة نقول أن الرفع المالي في صالح المؤسسة.

د- الرفع المالي وعنصر المخاطرة:

وهنا نقصد بالمخاطرة وهو " مدى تعرض أموال الملاك لمخاطر الإفلاس أو ضياع نتيجة عند زيادة العبء المالي وهي نوعان: مخاطر مالية ناتجة عن استخدام القروض ومخاطر تشغيلية ناتجة عن الظروف التي تعمل فيها المؤسسة فكل مصادر التمويل ترتبط بدرجة معينة من المخاطرة.

خلاصة الفصل الأول:

على ضوء ما جاء في هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسة هي نواة الحياة الاقتصادية ومنطلق للحياة الاجتماعية، فهي مصدر للمداخل لكل من الأفراد والدول مهما اختلفت منتجاتها في السوق.

و بالرغم من اختلاف تعريفات المؤسسة إلا أنها تجتمع كونها أساس قيام ونجاح أي اقتصاد، لأنها تقدم جملة من المنتجات سواء سلعية او خدماتية للمجتمع، من أجل تلبية احتياجاته ودعم وتسيير الاقتصاد من ناحية أخرى.

و في ظل المنافسة وتطور متطلبات المستهلكين والموردين والحكومة إضافة إلى عمال المؤسسة، فإنها أصبحت ملزمة بدراسة وتحليل بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء.

كما أصبحت المؤسسة مركز هام لاتخاذ القرارات، ولكي تقوم بوظائفها بأكمل وجه لابد من إتباع سياسات واستراتيجيات كفيلة بتحقيق الأهداف المرغوبة، وذلك بتوفير الوسائل المادية اللازمة، وأيضا توفير المهارات التقنية والمهنية للعنصر البشري الذي يمثل الركيزة الأساسية لنجاحها.

و كلما كان العمال والمسирون ذوي كفاءة عالية في مجال عملهم كلما كان التنبؤ بمستقبل هذا القطاع الذي تنشط فيه، والذي يؤثر على استمراريتهما والتصدي لأي مخاطر تتعرض لها.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتحليل المالي

الفصل الثاني: الاطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

إن التحليل المالي موضوع مهم من مواضيع التسيير المالي (الإدارة المالية)، وهو أداة مهمة يستعان بها لتخطيط المالي السليم، كما يسمح بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة لاتخاذ القرار المالي المناسب في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، ومنه تقدير الوضعية المستقبلية وذلك باستعمال وسائل متنوعة تختلف باختلاف الطرق والأهداف المرجوة من هذا التحليل مثل تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية لمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال. وفي الأخير يستعمل المسير المالي النسب المالية لسهولة استعمالها ووضوح نتائجها.

المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي

المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي

المبحث الثالث: أدوات ومعايير التحليل المالي المتقدم

المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

أولاً: نشأة التحليل المالي: ⁴⁸

يعتبر التحليل المالي من أهم الموضوعات التي دراسة تتناولها دراسة اقتصاديات المشروع، وضرورة بالغة يملئها التخطيط السليم، والتحليل المالي لا يخرج في مضمونه عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية، وأثرة التساؤلات حول مدلولات هذه البيانات ولذلك شرح الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالأرقام التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية والبيعية والانتاجية... الخ، التي يعمل المشروع في اطارها، فيتم على المدى البعيد تدعيم نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف.

فالتحليل المالي لا يهتم بوضع الحلول لنقاط الضعف التي قد يظهرها، فهي غالبا ما تكون شكل سياسات مالية وبيعية ونتاجية... الخ ، يطبقها المشروع مستقبلا، فحدوده تقف عند إبراز النتائج ومدلولاتها.

فكما هو معلوم فإن وضع السياسات المختلفة للمشروع ليست من صلاحيات المدير المالي وهذا لا يمنع من قيامه بتقديم الاقتراحات من واقع خبرته حول كيفية الخروج من المشاكل التي يظهرها التحليل المالي.

وجدير بالذكر أن التساؤلات التي تعقب الدراسة التفصيلية للبيانات المالية وتكون كرد فعل لما تأتي به نتائج التحليل من مؤشرات لا تتماثل مع ما هو متوقع أو متعارف عليه بشكل عام أو بقطاع الصناعة التي ينتمي إليها المشروع.

و أيضا لما كانت هذه الاستخدامات الأساسية للتحليل المالي تتمثل في :

- تخطيط السياسة المالية للمشروع.
- تحديد القيمة الاستثمارية للمشروع.
- تقييم كفاءة العمليات التسويقية والانتاجية والمالية للمشروع.
- الحكم على مركز المشروع في القطاع الذي ينتمي إليه.
- تقييم صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- تحديد المركز المالي للمشروع.
- معرفة المركز الائتماني للمشروع.

48 - سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي، مركز الاسكندرية للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2006، ص 225

فهذه الاستخدامات تظهر أكثر في مدى أهمية التحليل المالي لطوائف كثيرة والتي يهتمها أمر المشروع مثل: أصحاب هذا المشروع، البنوك، الدائنين، المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإدارة المشروع... الخ، لهذا فإن التساؤلات التي يثيرها التحليل المالي كثيرة وأيضاً هذه التساؤلات تمكن إدارة المشروع من تحديد مستوى الأداء في الماضي والحاضر، وبالتالي تفيد من عمل تخطيط أكثر دقة وواقعية في المستقبل في ضوء نتائج وإنجازات الماضي.

ثانياً: تعريف التحليل المالي :

التعريف الأول: هو معالجة للبيانات المالية لتحديد الربحية على المدى الطويل وتقييم الأعمال، وهو ينطوي على استخدام المعلومات والبيانات للوصول الى نماذج رياضية نسب تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم الأداء⁴⁹

التعريف الثاني: هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة تهدف الى الحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسات الماضي والحاضر وفي عملية اتخاذ القرار.

التعريف الثالث: هي مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تسمح للمحلل المالي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا يعني تحديد نقاط القوة والضعف التي تميز الوضعية المالية للمؤسسة.

التعريف الرابع: وهو عبارة عن مجموعة من التقنيات التي تبين للمؤسسة كيفية الحفاظ على توازن هيكلها المالي على المدى القصير أو البعيد أو المتوسط.⁵⁰

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي هو عملية تنطلق من عرض القوائم المالية للمؤسسة (جدول حسابات الميزانية) ودراستها ثم تحليلها باستعمال الادوات المعتمدة في التحليل المالي وبهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف وإظهارها بشكل دقيق من أجل وصف تصحيحات اللازمة للنقائص من جهة وتعزيز نقاط القوة وتحسين وظيفتها من جهة أخرى ومن ثم تمكين المؤسسة من تجاوز صعوباتها وتحقيق أهدافها.

⁴⁹ - زروقي عبد الكريم وزروقي هشام ، "أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية" ، ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم المالية و المحاسبة ، المسيلة، الجزائر، 2022/2021 ، ص 21

⁵⁰ - نبيل بوفليح، دروس و تطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ، 2019 ، ص 10

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

أولاً: أهمية التحليل المالي :

يهتم التحليل المالي بجمع المعلومات المالية وتصنيفها وقياسها وخاصة التي تتعلق بالقوائم المالية التي تنشرها الشركة، وأيضاً تحليل القوائم المالية هي أداة لتفسير هذه القوائم ومعرفة العلامة بين مضامينها، ودلائل الأرقام الواردة فيها والعلاقة بينها، والتحليل المالي هي وسيلة الإدارة لمعرفة قدرات الشركة مالياً وإدارياً، وأيضاً يوفر معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة عن طريق معرفة تدفقاتها النقدية المستقبلية، وتقييم مركزها المالي، ومدى فعالية أنشطتها المختلفة، وتقييم أداء الشركة، وأيضاً فالتحليل المالي منطلق عملية التخطيط ونقطة بدايتها وهو وسيلة من وسائل الرقابة الداخلية وأداة تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف في الشركة.⁵¹

ثانياً: أهداف التحليل المالي :⁵²

التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات صائبة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة النقص المتوقع في السيولة، ويهدف التحليل المالي إلى :

- تعرف حقيقة الوضع المالي في المؤسسة
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض
- معرفة مدى كفاءة الإدارة
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة في المؤسسة
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم
- معرفة وضع الشركة في قطاعها

⁵¹ - فايز سليم حداد ، الادارة المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص53

⁵² - مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2009، ص ص

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي⁵³

من أهم وظائف التحليل المالي هي إدارة طريق متخذي القرار في المؤسسة لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود عليها بالربح، والسير لتحقيق أهدافها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي: قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار التخطيط والرقابة المالية.

أ- **التحليل والتخطيط المالي:** ويكون ذلك عن طريق تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

ب- **تحديد هيكل أصول المشروع:** وذلك من خلال تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وأيضاً التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

ج- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** حيث يجب تحديد المزيج الأمثل والملائم من تمويل قصير وطويل الأجل، وأيضاً تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

⁵³ - محمد عبد الله شاهين محمد ، محافظ الأوراق المالية ، حميثرا للنشر و الترجمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2017 ، ص20

المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي⁵⁴

هناك العديد من أنواع التحليل المتاحة للمحلل المالي، ولكن لا يوجد نوع تحليلي معين يمكن وصفها أنها لجميع أغراض التحليل، وأيضا يستطيع المحلل اختيار النوع الملائم على حسب الغرض من التحليل، وأيضا قد يستخدم المحلل أكثر من نوع تحليلي للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل بشكل عام هناك العديد من الأنواع سنتطرق إلى نوعين :

1- التحليل الرأسي أو العامودي (VERTICAL ANALYSIS):⁵⁵

و يتضمن التحليل العامودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي اخر في القوائم المالية أي للوصول إلى دلالة ذات معنى، حيث أن في قائمة المركز المالي في شق الأصول يتم نسب أصل معين لمجموع الأصول، أما رقم صافي المبيعات فينسب له عناصر قائمة الدخل، وفي جميع الحالات لا تكتمل معنى ودلالة النسبة المستخرجة في حال القيام بهذا التحليل إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس معين، وهذا المعيار قد يكون نفسه في السنوات السابقة أو مقارنة نسبة بمعدل نسب كل الشركات التي تعمل بنفس معيار الصناعة " Indutry Average".

وكذلك يتصف أيضا التحليل العامودي بالثبات، كما يساهم هذا التحليل في المساعدة على تقييم اداء الشركات وأيضا يستخدم كوسيلة للتخطيط والرقابة خاصة عند مقارنته مع مقياس أو معيار محدد.

2- التحليل الأفقي (Horizontal Analysis) :

و يتكون التحليل الأفقي من تتبع سلوك بند محدد من بنود القوائم المالية، وذلك ليتعرف على مدى استقرار أو تراجع هذا البند. ويتصف أيضا هذا التحليل بالديناميكية، ويساهم في اكتشاف بعض الخصائص النوعية للمتغيرات المحاسبية والمالية مثل: اتجاه متغير محدد من متغيرات القوائم المالية إلى زيادة أو نقصان، وما مدى استقرار أو تذبذب هذا المتغير من فترة إلى أخرى، فلا يقتصر اهتمام محلل أغراض الاستثمار على معرفة مستوى الأرباح، وإنما يهتم بمدى الاستقرار Earminigs Stability فيها واتجاهات Earnings Trend وهذه الصفات النوعية للأرباح حيث نستخلص من فحص السلاسل الزمنية حيث لا يكشف التحليل العامودي

⁵⁴ - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 58

⁵⁵ - نفس المرجع، ص ص 59-60

عن مثل هذه الصفات وعلى الرغم من أهمية التحليل الأفقي إلا أنه يوجد بعض المحددات التي يجدر الانتباه إليها للتقليل من الوقوع في الاستنتاجات الخاطئة وأهمها:

أ- عدم ملائمة المعيار المستخدم: وهي أن سنة الأساس التي تستخدم كمعيار تتميز بأرباح منخفضة جداً أو مرتفعة جداً.

ب- تستخدم الأرقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية وهذا يؤدي إلى نتائج مضللة حيث لا تتلائم مع البعد الاقتصادي للتغيير في هذا المتغير.

ج- إذا كانت نسبة الأساس قيمتها منخفضة جداً أو مرتفعة جداً تؤدي إلى ظهور قيم متطرفة عند استخدام نسبة التغيير.

د- عندما تكون سنة الأساس قيمتها سالبة قد تؤدي إلى نسبة تغيير مضللة لا تتناسب مع واقع التغيير.

المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي⁵⁶

يعتمد التحليل المالي على عدة مراحل على المحلل المالي أن يقوم بها لكي يجعل الكشوفات المالية تتلائم مع ومتطلبات التحليل المالي.

فإعادة ترتيب قائمة المركز المالي وتبويبها بشكل مجموعات محاسبية مجانسة كبيرة حيث تمكنها من تسهيل عملية التحليل المالي، وترتيب عناصر الميزانية تبعاً لمعايير معينة مثل معيار السيولة ومعيار وجوب الاداء. فالمحلل المالي يقوم بترتيب عناصر الميزانية من الأعلى إلى الأسفل بحسب تزايد درجة السيولة، وهذا ما يمكن تحويلها إلى نقد ويتم ترتيب المطلوبات بحسب تزايد وجوب ادائها فضلاً عن وضع هذه العناصر في مجموعات كبيرة ومتجانسة، وأما الثاني فيبدأ بالأصول الأكثر سيولة إلى التي يصعب تحويلها ويبدأ بالالتزامات الأكثر سرعة في سدها إلى التي تكون بطيئة التسديد، فمهما يكن فإن المحلل يمكن له أن يتبع طريقة معينة في ترتيب وتصنيف البنود المحاسبية لكي يسهل عليه اجراء التحليل المالي، حيث يتم ترتيب الميزانية وتجميع عناصرها وفق أربع مراحل :

المرحلة الأولى :

تتضمن الأصول الثابتة وبالمفهوم المالي هي العناصر التي تبقى بحوزة الشركة لفترة طويلة لغرض استخدامها أو استثمارها وتعتبر من الأصول الثابتة ويضاف لها المخزون الاستراتيجي وتسمى أيضاً مخزون الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به وتشمل الأصول الثابتة العناصر

⁵⁶ - عبد الستار الصياح و سعود العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2007، ص ص 54-55

التشغيلية في الشركة وأيضا العناصر الغير ملموسة اذا اقتضت الضرورة احتسابها ضمن الأصول بغرض التحليل، لأن هناك بعضا منها لا يدخل ضمن عمليات التحليل المالي بسبب خصوصيته من ناحية التقويم نذكر منها شهرة المحل والاستثمارات المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات المستخدمة في تأسيس شركات أخرى وأيضا القروض طويلة الأجل الممنوحة للغير.

المرحلة الثانية :

وتشمل الأصول المتداولة والتي عادة ما تتضمن المخزون المتداول (باستثناء الاستراتيجي) والذي أصبح ثابتا، والمدينين سواء كانوا زبائن أو أوراق قبض بكل أنواعها المخصومة أو برسم التحصيل وأيضا المصاريف المدفوعة مقدما (وهي ما تخص السنة الحالية فقط حيث أن باقي السنوات تعتبر أصول ثابتة). والنقدية بنوعيتها لدى البنوك والصندوق أو النقدية لدى الجهات الأخرى سواء بالبريد أو بالشيكات المرسله للتحصيل وايضا حوالات الخزينة... الخ

المرحلة الثالثة :57

و تحتوي على حقوق الملكية التي تتكون من رأس المال الاجتماعي (رأس المال المساهم به) الممثل لعدد الأسهم مضروبا في القيمة الاسمية للسهم الواحد، والاحتياطات وأيضا أي تخصيصات تتخذ صفة الاحتياطات والفائض المرحل والأرباح المحتجزة، علاوة على حقوق الملكية هناك بند اخر هو القروض متوسطة وطويلة الأجل وحقوق الملكية ليشكلا مع بعض بند تسمى الأموال الدائمة أو الثابتة.

المرحلة الرابعة:

الالتزامات المتداولة وتشمل القروض قصيرة الأجل والدائنين سواء كانوا مجهزين أو أوراق دفع والائرادات المستحقة والائرادات المستلمة مقدما والائتمان النقدي وأيضا السحب على المكشوف وأية مستحقات أخرى يجب ادائها خلال الفترة المالية الحالية، وبناء على ما ذكرنا فالشكل الآتي هو شكل الميزانية :

الشكل رقم (08-02): شكل الميزانية

→ الأموال الدائمة (الثابتة)	1 الأصول الثابتة 3 حقوق الملكية + قروض + مستلمة طويلة الأجل	
	2 الأصول المتداولة 4 الالتزامات المتداولة	

المصدر: عبد الستار الصياح وسعود العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2007، ص 56

فنلاحظ أنه يجب على المحلل المالي أن يراعي في عملية التحليل طريقة الصرف في صافي الربح فإن كانت قرارات الشركة تنص على توزيع الربح بأكمله على المساهمين فيجب عليه أن يلغي صافي الربح من الميزانية ويقطع مبلغ الأرباح الموزع من مبلغ النقدية لدى المنشأة. وعليه تكون الميزانية بعد توزيع الأرباح وليس قبلها، فإذا كانت قرارات الشركة تنص على احتجاز كامل الأرباح للسنة المالية فإنه يضيف صافي الربح كبند مستقل ضمن حقوق الملكية والمساهمة بالأرباح المحتجزة ويلغي بند صافي الربح من أسفل الميزانية في الأصول، وإذا كانت قرارات الشركة تنص على احتجاز نصف الأرباح وتوزيع النصف الآخر فالمحلل هنا يتصرف في هذه الحالة كما أشرنا في الحالتين السابقتين.⁵⁸

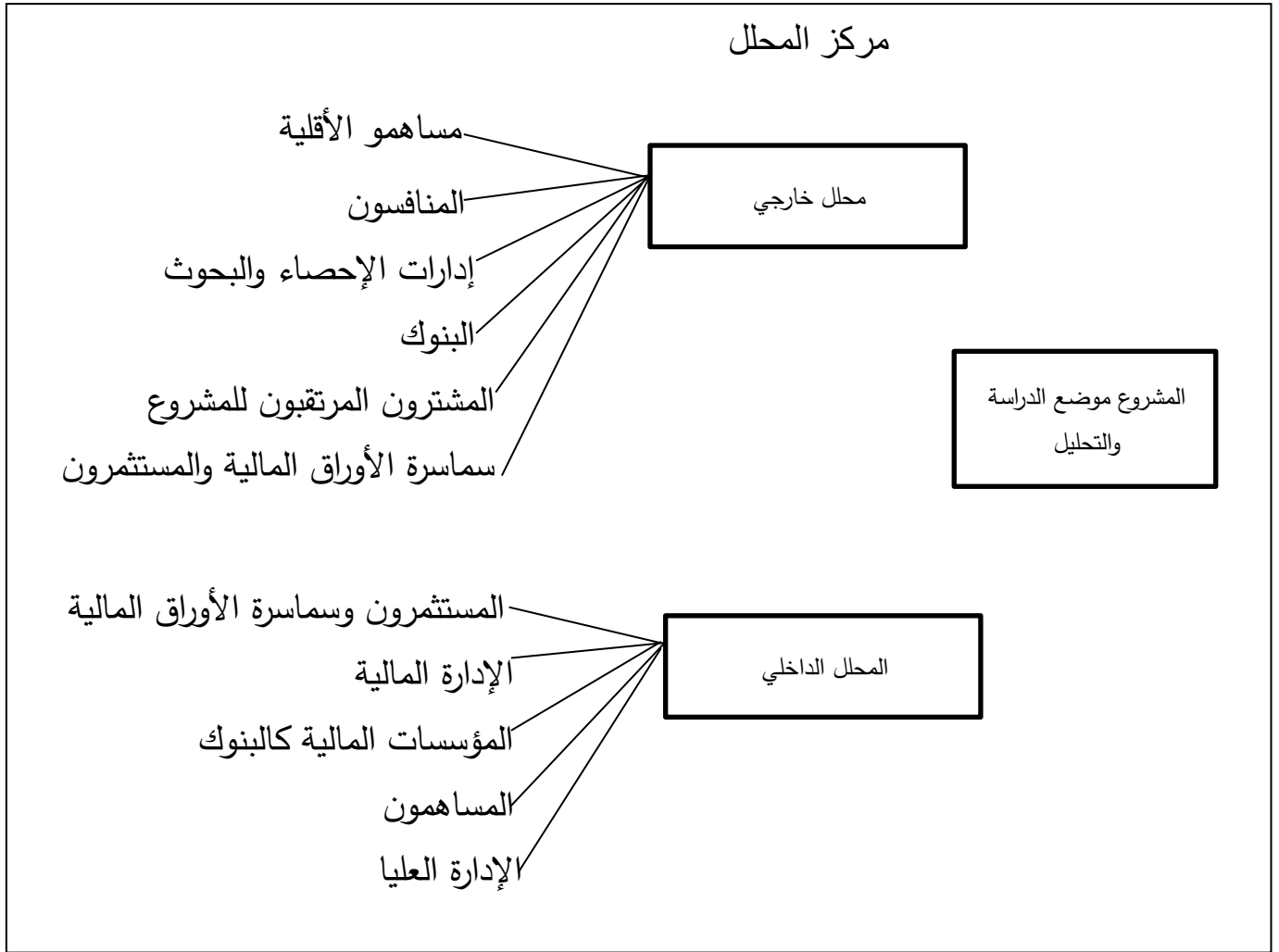
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي⁵⁹

مركز المحلل بشكل أهمية بالنسبة للمشاريع إذا كان المحلل داخلي فيحصل على معلومات أساسية تساهم في تحقيق أهداف حيث أن المحلل الخارجي يمكنه جمع معلومات من مصادر مختلفة ومتعددة لكنها قد تكون أقل دقة من معلومات المحلل الداخلي لكنهما متساويان في حصول على بيانات ومعلومات ويمكن تلخيص وضع المحلل بالنسبة للشركة والأطراف التي يخدمها كما يلي:

⁵⁸ - نفس المرجع، ص 57

⁵⁹ - عبد الغفور حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 51

الشكل رقم (02-09): وضع المحلل بالنسبة للشركة والأطراف التي يخدمها



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مرجع أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى
وهنا نقول أن التحليل يختلف بالنسبة للجهة التي يوجه إليها التحليل حيث يتم ذلك بواسطة
المحلل الداخلي أو الخارجي.

- ويمكن تلخيص الأطراف التي يوجه إليها كما يلي:⁶⁰

- 1- التحليل المالي الموجه للمساهم
- 2- التحليل المالي الموجه للدائن
- 3- التحليل المالي الموجه للمورد
- 4- التحليل المالي الموجه للعميل
- 5- التحليل المالي الموجه للعاملين
- 6- التحليل المالي لإدارة المشروع

⁶⁰ - نفس المرجع، ص ص 52-53

أولاً: التحليل المالي الموجه للمساهم:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة ولذلك نقترح التحليل وفقاً للخطوات الآتية:

- 1- دراسة مركز المشروع داخل الصناعة أو النشاط الذي ينتمي إليه.
 - 2- التعرف على الاتجاهات المستقبلية للمشروع، والنمو المتوقع.
 - 3- تحليل النتائج المالية للمشروع خلال خمس سنوات الأخيرة.
- أ- مركز المشروع داخل القطاع: يساعد البيانات الإحصائية والاقتصادية في التعرف على مشاريع القطاع الصناعي ويتبع ما يلي:⁶¹
- *دراسة فرع النشاط :

يتعرف مركز الصناعة في الداخل والخارج، والنمو المترقب وهل ما حدث في الماضي يتماشى مع هذا، أو يوجد اختلاف سلبي أو إيجابي حيث يمكن معرفته من خلال:

- قيمة وحجم الانتاج بالداخل والخارج

- خصائص المواد الأولية ومصادر الطاقة المستخدمة

*دراسة عوامل الانتاج من حيث أوضاع وظروف العمل والتجهيزات.

*ماهي أوضاع السوق المرتقبة؟ للإجابة على هذا السؤال يجب دراسة الطلب والعرض في الماضي والحاضر في الداخل والخارج، وتحليل التبادل التجاري.

*المشروعات القومية الدولية التي تدخل في النشاط من حيث عدد هذه المشروعات وترتيبها حسب أهميتها وخصائصها وحصتها السوقية.

*وضع ومركز المشروع ومقارنته مع المشروعات المنافسة أي تحديد مركز بالمقارنة مع المشروعات المنافسة، على كل من مستوى المحلي ومستوى الدولي ودول التي يتم تصدير المنتجات لها ومسؤولين عن إدارته وشكل قانوني للمشروع وخبراتهم.

*تطور ونمو المشروع حيث يكون بدراسة المشروع في السوق، وتطور منتجاته وهل يقوم باتباع سياسة التبسيط أم التشكيل

*دراسة وتحليل الهيكل المالي حيث يقوم بمقارنة قوائم المركز المالي ومقارنة الموارد والاستخدامات خلال السنوات الأخيرة وتقييم تطور رأس مال العامل.

ب- دراسة وتحليل النتائج المالية:

- وتشمل التدفق النقدي وقيمة مضافة وصافي الربح خلال السنوات الأخيرة مقارنة بمشاريع المنافسة ويجب تحليل رأس مال العامل، وهيكل التمويل، في حالة تصفية وتقييم المشروع، أما القيمة السوقية فهي تساوي قيمة السهم $\times$ عدد الأسهم المصدرة (المتداولة خارج الشركة).
- ونقارن قيمة حق الملكية بقيمة السوقية يتم تحديد الخسائر والأرباح الرأسمالية حيث أن في الأخير يقيم السهم بسعر أقل من قيمته أما في الأول يقيم بسعر أعلى من قيمته.⁶²
- وفي بعض الأحيان قد تقيم أسهم المشروعات ذات مراكز مالية قيمة في سوق الأوراق المالية بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية لذلك يجب على المستثمر توقع ارتفاع قيم الأسهم.
- *وتكون ربحية المشروع بحساب الربحية والعائد وهل يمكن حصول المشروع على توزيعات من المشاركات في مشروعات آخر ومقارنة نتائجه بنسب تلك التوزيعات بهدف المحافظة أو تنمية مركزه في السوق وتساعد القوائم المالية في الإجابة عن النقاط السابقة.
- والأهم أيضا أن المحلل يتعرف على رقم المبيعات بعد وقبل الضرائب وأيضا تطور المخزون تام الصنع ودخل العام وتطوره وتحت التشغيل حيث بذلك في النهاية يصل إلى إيرادات العام الناتجة عن النشاط الاقتصادي.
- وتصنف التدفقات إلى تدفقات داخلية وأخرى تدفقات خارجية تدفع إلى خارج المشروع وتكون التدفقات الخارجية من مواد مشتراه من مشروعات أخرى وبذلك نصل إلى ما يسمى بالقيمة المضافة للمشروع *La Valeur Ajoutée* ولها أهمية كبيرة في وجهة النظر الاقتصادية.
- وبعد مقابلة المصروفات النقدية وغير النقدية (الاهلاك) بالإيرادات فإننا نصل إلى الربح بعد الضريبة وبذلك يمكن التوصل إلى ما يسمى بالفائض النقدي للمشروع كما يلي:

$$\text{الفائض النقدي للمشروع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} + \text{الاهلاك}$$

- ج- مستقبل المشروع: نتطرق في التحليل المالي لتعرف على وضع المشروع خلال الفترة المقبلة فإن يجب على المحلل المالي القيام بما يلي:
- *إعداد قائمة العمليات التقديرية ومقارنة نتائجها الحالية بالمتوقعة
- *التعرف على التوازن المالي في المستقبل من خلال

- تطور القيمة السوقية للشركة
- إعداد قائمة المركز المالي التقديرية
- دراسة برنامج الاستثمار والتمويل
- * حساب النتائج المالية عن كل سهم ويتطلب ذلك ما يلي:⁶³
- تطور التدفق النقدي عن كل سهم
- العلاقة بين النتائج المالية وسعر السهم

العلاقة الأولى:

$$\frac{\text{توزيعات السهم}}{\text{سعر السهم}}$$

العلاقة الثانية:

$$\frac{\text{الربح للسهم}}{\text{سعر السهم}}$$

العلاقة الثالثة:

$$\frac{\text{سعر السهم}}{\text{ربح السهم}}$$

وتسمى العلاقة الأخيرة (PER) بنسبة أو

(Price Earning Ration) (PER)

ثانيا: التحليل المالي الموجه للدائنين:

وهنا نقصد بالدائن Le Prêteur أي الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للمشروع، وقد يكون الدائن مؤسسات مالية أو بنكا لذلك يهتمون لتعرف على مدى قدرة المشروع للوفاء بالقروض عندما يأتي أجل الاستحقاق فإن كان المشروع سنة ما فوق يعتبر التزام طويل الأجل وإذا كان التزام أقل من سنة فهو قصير الأجل.

أ- تقييم إمكانية سداد الالتزامات في الأجل الطويل حيث يهتم الدائن بالتعرف على الطاقة الافتراضية للمشروع La Capacite D'enadettment De L'entreprise حيث يتم تركيز على الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي (هيكل الموارد) ومن أهم النسب ما يلي: حق الملكية (إجمالي الموارد وحق الملكية / إجمالي التمويل الدائم).

⁶³ - نفس المرجع، ص ص 58-60

ولتحليل النتائج ينبغي حساب نسب قبل وبعد القرض فإذا كانت نسبة حق الملكية / إجمالي الموارد للتمويل $3/2$ فإن إمكانية سداد المشروع للالتزامات كبيرة أما إذا كانت تساوي $2/1$ فهي نسبة معقولة أما إذا كانت أقل فيتطلب دراسة مكثفة لمراكز المشروع ويطلب الدائنون في هذه الحالات ضمانات أو رهونات أو زيادة رأس مال.

أما إذا كانت النسبة $3/1$ فتشكل خطورة في منح المشروع قروض طويلة الأجل بدون شروط لزيادة في حقوق الملكية.

- ونضيف إلى ما سبق ذكره من ضروري ملاحظة تطور العلاقة بين حق الملكية والمديونية.
- ويكون اهتمام الدائن أيضا (الحالي والمرتبب)، يتعرف على مجالات استخدام القروض لذلك يجب وجود برنامج للاستثمارات والتمويل لمدة 3 أو 5 سنوات على شكل موارد واستخدامات ويوجد أيضا ملاحظة هامة أنه إذا كان مشروع يسدد القروض القائمة بقروض جديدة فيدل هذا على عدم كفاية ربحية الاستثمارات السابقة.

- ومن الأساليب التي تساعد في معرفة قدرة المشروع على سداد التزاماته ومنها التي ينبغي على المحلل المالي استخدامها (معدل أو نسبة التغطية Couverture) أي تغطية الأرباح المتوقعة والأعباء المالية للقروض الجديدة.⁶⁴

• قياس إمكانية اداء المشروع لكافة التزاماته باستخدام قائمة التدفق النقدي التقديرية.
وتكون على أساس حساب كل المدفوعات النقدية غير التشغيلية وتشمل هذه المدفوعات: التوزيعات، سداد أقساط القروض القديمة وعوائدها، الأعباء المالية المترتبة على القرض الجديد، الاستثمارات الاحلالية.

ونقول هنا، أنه من الأفضل أن نعتبر التوزيعات بند من بنود المدفوعات بالإلزامية على الرغم من انها لا تعتبر مستحقات إجبارية.

و يتم حصر هذه المدفوعات، حيث يقوم بحساب التدفق النقدي للمشروع في ظل الظروف السيئة، ومقارنة تقديرات النقدي السنوي بالمدفوعات الإلزامية، ومن الملائم أيضا تقييم ربحية الاستثمارات ومقارنة التكلفة الحدية بالعائد الحدي وتحليل المشروع ككل قبل وبعد تنفيذ الاستثمارات.

- ومن المفيد التعرف على امكانيات أو طاقة المشروع على الاقتراض والسداد La capacité de remboursement والتمويل الذاتي L'aut-financement بالنسبة للمقرض المرتقب.⁶⁵

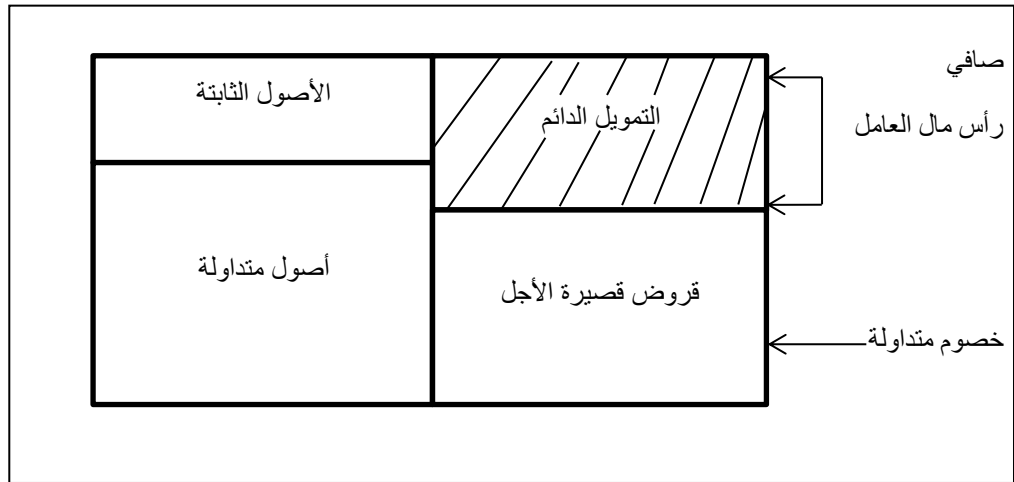
⁶⁴ - نفس المرجع، ص ص 61-63

• تقييم قدرة المشروع على أداء التزامات في الأجل القصير وذلك أن المقرض يقرض المشروع قرض قصير الأجل وأن يقوم المدين بعملية مالية طويلة الأجل ولزيادة رأس مال تقوم بإصدار أسهم تدفع نقداً أو إصدار سندات جديدة أو تحصيل قيمة تصفية أصول تستخدم هذه الحصيلة في أداء الالتزامات قصيرة الأجل.

و في أحوال أخرى فإن مهمة الدائن التعرف على احتياجات مالية للمشروع في الأجل القصير وذلك بتقدير قيمة رأس المال العامل إذا كان يتصف المشروع بالموسمية يرجح استخدام قروض قصيرة الأجل لتغطية العجز في رأس المال العامل وتمويل في أصول متداولة فهناك العديد من المشاريع التي تستخدم جزء من أموالها لتمويل شراء أصول رأسمالية وتغطية خسائر العمليات وتغطية التزاماتها ونتيجة تحصيل المبيعات في فترة الازدهار الموسمي حيث يتم ذلك عبر مراحل وكالاتي :

المرحلة الأولى: مرحلة توزيع الربح وذلك بزيادة رأس المال العامل في نهاية الموسم كما موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (10-02): يبين زيادة في رأس مال العامل



المصدر: عبد الغفور حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 65

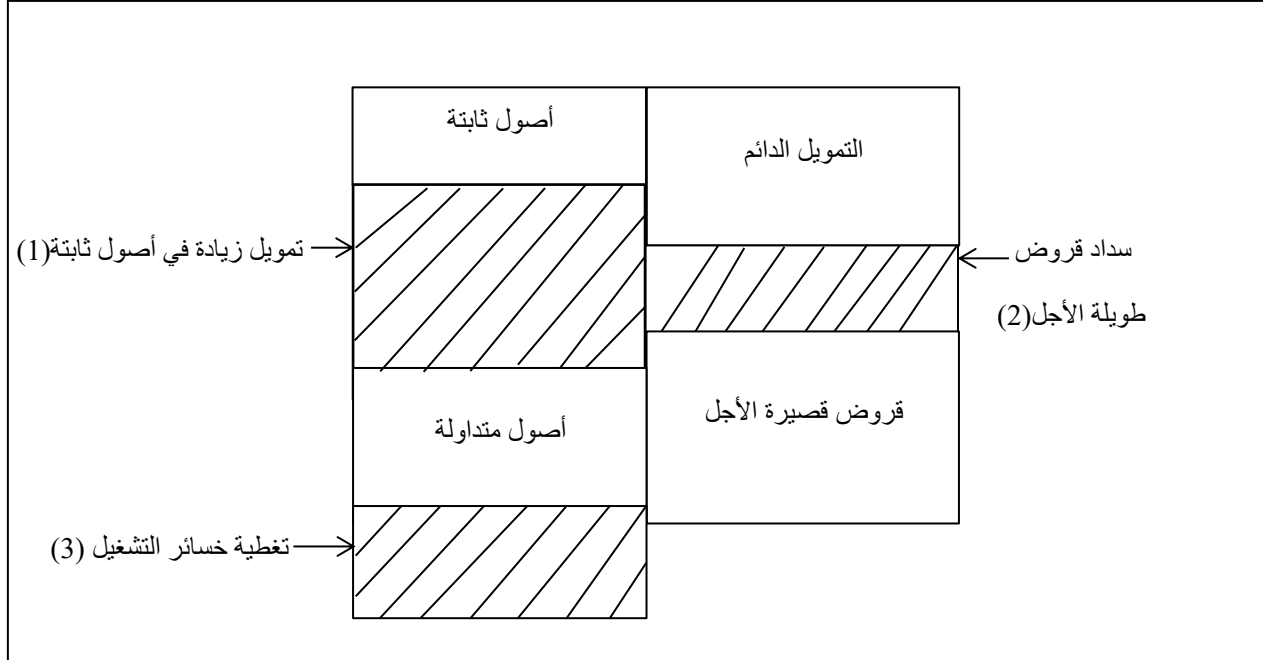
المرحلة الثانية: يقوم مشروع رأس مال العامل باستخدام الإراض الآتية :

1- تمويل زيادة في الأصول الثابتة.

2- سداد قروض طويلة ومتوسطة الأجل.

3- تغطية خسائر التشغيل في فترة تقلص النشاط حيث هذه الفترة تحتاج إلى تمويل قصير.⁶⁶
الأجل كما موضح في الشكل الآتي:

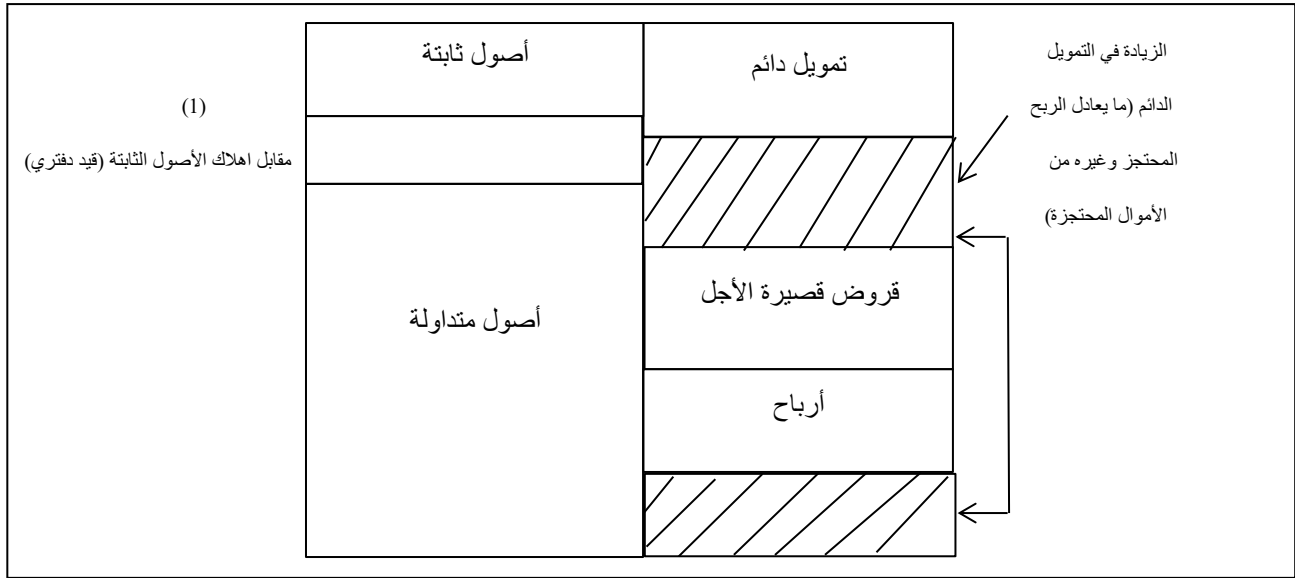
شكل رقم (11-02): صافي رأس المال العامل ومجالات استخداماته



المصدر: عبد الغفور حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 66

حيث يتضح من الشكل نقص في التمويل نتيجة استخدام رأس المال العامل.
المرحلة الثالثة: حيث يتضح من قائمة المركز المالي استرداد رأس مال العامل من عدة مصادر مقابل أرباح محتجزة وإهلاك الأصول الثابتة مما يؤدي ذلك إلى زيادة التمويل الدائم كما موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (12-02): يبين مرحلة استرداد رأس مال العامل



المصدر: عبد الغفور حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 67

ونستدل مما سبق في هذه الأحوال أن الدائن يهمل التأكد من كفاية رأس المال العامل لتعويض النقص في الأصول الثابتة خلال الموسم أما إن حدث عكس هذا فلا يستطيع المشروع سداد قروض قصيرة الأجل وهذا يعني أنه يحتاج إلى تمويل دائم وقد لا يكون حساب نسبة السيولة أو النقدية كافيا لسداد قروض قصيرة الأجل ويمكن الذكر هنا أن حساب نسبة السيولة والنقدية مقارنة بالمديونية قصيرة الأجل كما يلي: ⁶⁷

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الذمم}}{\text{المديونية قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسب النقدية} = \frac{\text{النقدية} + \text{الأرصدة لدى البنوك} + \text{الشيكات البريدية}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

و يتطرق التحليل المالي إلى تقسيم مستوى رأس المال رأس مال العامل والقوة الإيرادية للمشروع، وحجم التمويل الذاتي وهنا يتم تحديد حدود للجوء إلى قروض قصيرة الأجل ولكن المشكلة التي ذات أهمية كبيرة هي تقييم أوضاع المشروعات الكبرى لذلك يتم التركيز على 3 عوامل وهي:

⁶⁷ - نفس المرجع، ص 67-68

- **العوامل الشخصية:** وتتكون من كفاءات ومهارات القائمون بإدارة المشروع.
- **العوامل الاقتصادية:** وتكون بتحليل الظروف الاقتصادية للمشروع حيث يتحصل على هذه المعلومات التي قد تكون احصائية أو اقتصادية في الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أو وزارة الصناعة.
- **العوامل المالية:** وتكون بتقييم الوضع المالي باستخدام قائمة المركز المالي ويوجد اختلاف للأهمية النسبية للعوامل السابقة حيث يمكن اعطاء وزن 40% لكل من عوامل الشخصية والمالية أما الاقتصادية فتكون 20 % باستخدام النسب المالية.⁶⁸

ثالثا : التحليل المالي الموجه للمورد :

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه فهنا يكون العميل مدين للمورد من الناحية العملية، وهذا يعني تحليل دراسة وتطور مديونية العميل في دفاتر المورد، وعلى هذا الأساس سأخذ المورد قرارات إن كان سيستمر في التعامل معه أو سينخفض هذا التعامل وهنا يستفيد المورد من بيانات التي ينشرها العملاء فمنها يتم مقارنة فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مثل التي يمنحها المنافسون أم لا ويمكن حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

إن يتضح مواظبة العميل في أداء التزاماته وتكون مهمة هذه الدراسات في حال طلب تمديد فترة الائتمان أو مع العملاء الجدد.

رابعا: التحليل المالي من وجهة نظر العميل :

يستخدم العميل البيانات التي ينشرها المورد وأيضا منافسه لمعرفة الشروط التي يمكن أن يحصل عليها فترة الائتمان تماثل لما تمنحه لغيره، وتطابق الفترة التي يمنحها هو لعملائه وتكون هذه المقارنات بواسطة القوائم المالية أي بحساب متوسط فترة الائتمان.

سيتضح للعميل أن متوسط فترة الدفع التي يمنحها المورد لأحد عملائه قد تختلف وتكون أقل من التي تمنح من نفس المورد وحياة آخرين لذلك من المستحسن معرفة السبب قد يكون سبب تعجيل الدفع للاستفادة من الخصم النقدي الذي ينقص من تكلفة المواد المشتركة ويقوم العميل بتحليل المركز المالي للمورد فيمكنه من الحصول على شروط أفضل.

خامسا: التحليل المالي من وجهة نظر العاملين: ⁶⁹

بصفة عامة يمكن القول أن من أهم الأطراف ذات المصلحة في المشرق هم:

المساهمون والعاملون

فعند زيادة الأجر وثبات الانتاج يعني انخفاض العائد المخصص للمساهمين بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي)، أو ضعف المركز المالي، إذ ما لم يتم دفع التوزيعات من الإحتياطيات. ومن أجل هذا السبب لا يمكن للعاملين المشاركة في الأرباح في فرنسا إلا إذا تجاوز صافي الربح 5 % أي بالمقارنة بحق الملكية، حيث يكون دافع لزيادة الانتاج، وضمان حد أدنى من العائد للمساهمين، حيث يحل هذه على من المفيد للعاملين التعرف على مركز المالي لمشروع الذي ينتمون إليه، وبصفة عامة فأسلوب التحليل المالي لا يختلف عن التحليل المالي الموجه للمساهمين لذلك يجب دراسة الانتاجية والربحية من أجل إعداد دراسات للوضع المستقبلي للمشروع.

أ- دراسة وتحليل الإنتاجية والربحية :

يجب التعرف على وسيلة لتحسين إنتاجية المشروع، فقد يكون ذلك بتخفيض القوى العاملة، حيث أن عند تحسين الإنتاجية يكون هناك زيادة في الأجر والتوزيعات للمساهمين.

- ويستخدم في هذا النسب أو معدلات فنية (عدد الوحدات المتبقية، عدد العاملين، معدل دوران المخزون) والنسب المالية (رأس مال / الأجر)، (الأجر/المبيعات)، ونقارن تطور هذه النسب بالنسبة للمشروعات المنافسة.

- حساب العمليات الذي يستخلص منه تحليل النتائج يساعد في استبعاد المصروفات غير الضرورية، ويفيد استخدام الموازنات التقديرية، بما فيه من تحديد دور مسؤولية كل رئيس، ومراقبة الأنشطة التابعة له، والبحث عن أسلوب لتحسين الإنتاجية والربحية.

ب- التنبؤ بمستقبل المشروع:

يهتم العامل بالتعرف على مستقبل المشروع والعمل به خصوصا إذا كان هناك بواذر بطالة، فإذا كان التدفق النقدي سالب لعدة سنوات، ويوجد اختلال في توازن الهيكل المالي، فهذا مؤشر على إمكانية توقيف المشروع، ويتطلب هذا تحليل مكونات الأصول، الخصوم ومواعيد استحقاق القروض الحالية والتمويل الذاتي.

سادسا: التحليل المالي لإدارة المشروع :⁷⁰

تحيط الإدارة الاهتمام بكل جوانب المركز المالي، خصوصا أنها تعمل على تحقيق مصلحة المساهمون، حيث تتمثل زيادة قيمة حق الملكية، والدائنون أيضا حيث يؤكد على سداد مستحقاتهم في أجل الاستحقاق، ويعكس هذا النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية للمشروع حيث أنها هي الجوانب التي يركز عليها المحلل المالي.

فإذا تحققت مصالح هذه الأطراف فإن سعر السهم يكون عند المشتري المقبول، حيث يمكن استخدام النسب المالية كمؤشرات، لتوجيه الأداء من فترة لأخرى، حيث يتضح هنا أن التحليل المالي يقوم بتزويد المدير بالأدوات التي من خلالها يقوم بالمتابعة المستمرة للتغيرات والاجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.

⁷⁰ - نفس المرجع، ص 74

المبحث الثالث: أدوات ومعايير التحليل المالي المتقدم

المطلب الأول: أدوات التحليل المالي

القسم الأول: مؤشرات التوازن المالي⁷¹

أولاً: مفهوم التوازن المالي :

هو التوافق وتجانس مبدأي سيولة الأصول (الاستخدامات) واستحقاقية الخصوم (الموارد)، إن هذا التوافق والتجانس يجب أن يتحقق في العمليتين التاليتين :

-عملية التمويل Operation de financement:

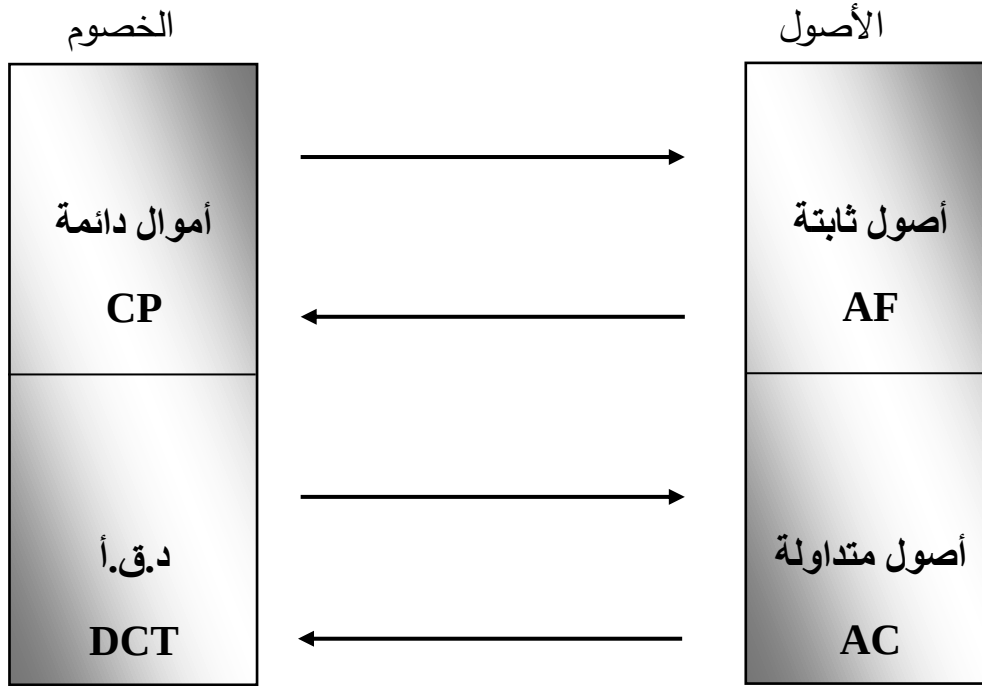
وهي العملية التي تحصل عليها المؤسسة على خصوم أو موارد من أجل تمويل مختلف الأصول أو الاستخدامات وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن يتم تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

-عملية سداد الديون أو الالتزامات (الخصوم) Operation de remboursement :

في مقابل حصول المؤسسة على تمويل يترتب عليها التزامات وديون يتعين سدادها وفقاً لأجراها المتفق عليها وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن يتم سداد الالتزامات الخاصة بالأموال الدائمة باستخدام عوائد الأصول الثابتة، وفي نفس الوقت يتم سداد الالتزامات الخاصة بالديون قصيرة الأجل باستخدام عوائد الأصول المتداولة.

⁷¹ - نبيل بوفليخ، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص41

الشكل البياني رقم (13-02): التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص 42

ثانيا: وضعيات التوازن المالي في المؤسسة: ⁷²

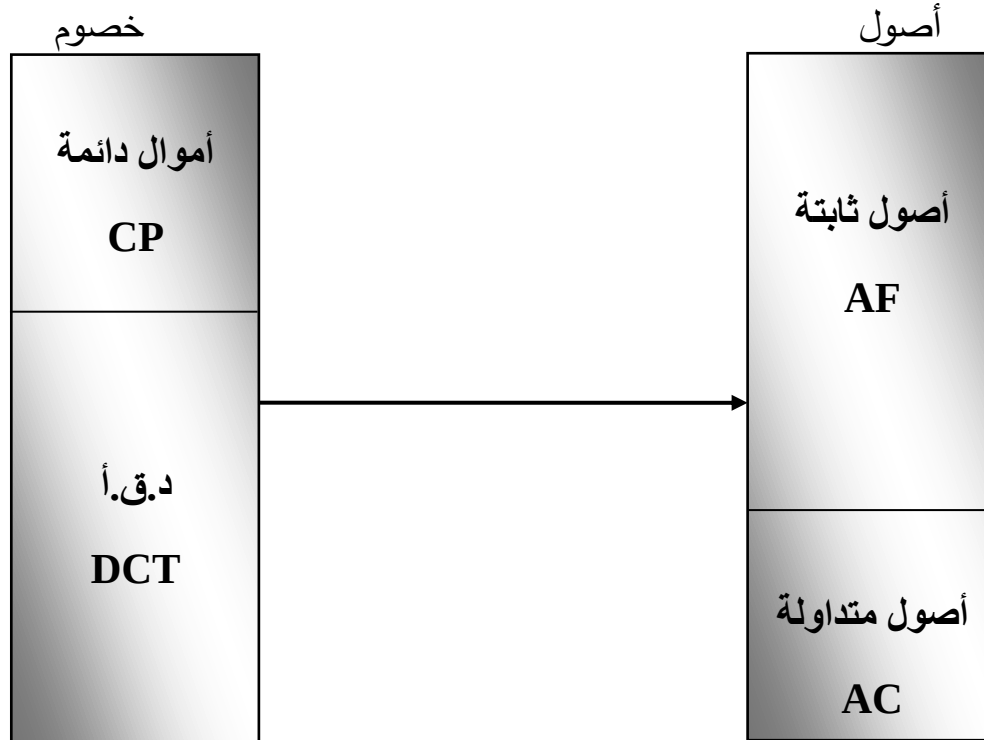
هنالك ثلاثة وضعيات للهيكل المالي لأي مؤسسة اقتصادية

أ- **وضعية الاختلال المالي Déséquilibre financier :**

هي أسوأ وضعية بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية، وفيها يكون الهيكل المالي في وضعية الاختلال، وتتميز بكون الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وفي نفس الوقت الديون قصيرة الأجل أكبر من الأصول المتداولة حيث تستخدم المؤسسة في هذه الحالة ديونها قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة مما يضع المؤسسة في حالة حذر عن سداد هذه الديون باعتبار أنه لا يوجد هناك توافق بين أجال استحقاق هذه الديون وعائد استخدامها في تمويل الأصول الثابتة، يمكن تمثيل هذه الوضعية بيانيا على النحو التالي :

⁷² - نفس المرجع، ص ص 42-43

الشكل البياني رقم (14-02): وضعية الاختلال المالي



المصدر: نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص 43

تؤدي وضعية الاختلال الى افلاس المؤسسة في حالة استمرارها لمدة زمنية طويلة ولمعالجة وضعية الاختلال يمكن للمؤسسة تنفيذ الاجراءات التالية: ⁷³

- الزيادة في قيمة الأموال الخاصة: وذلك من خلال رفع قيمة الأموال الخاصة في المؤسسة من خلال الاحتفاظ بالنتائج المحققة وعدم توزيعها أو بحث على المساهمين جدد أو زيادة حجم الاحتياطات.

- الزيادة في قيمة الديون طويلة الأجل: عن طريق البحث عن مصادر التمويل الطويلة الأجل لدى سوق المالي أو بنوك.

- تخفيض قيمة الاصول الثابتة: عن طريق البيع (التنازل) بعض الاصول المادية التي تملكها المؤسسة والتي لا تساهم في نشاط المؤسسة وبيع الاصول المالية التي تملكها المؤسسة.

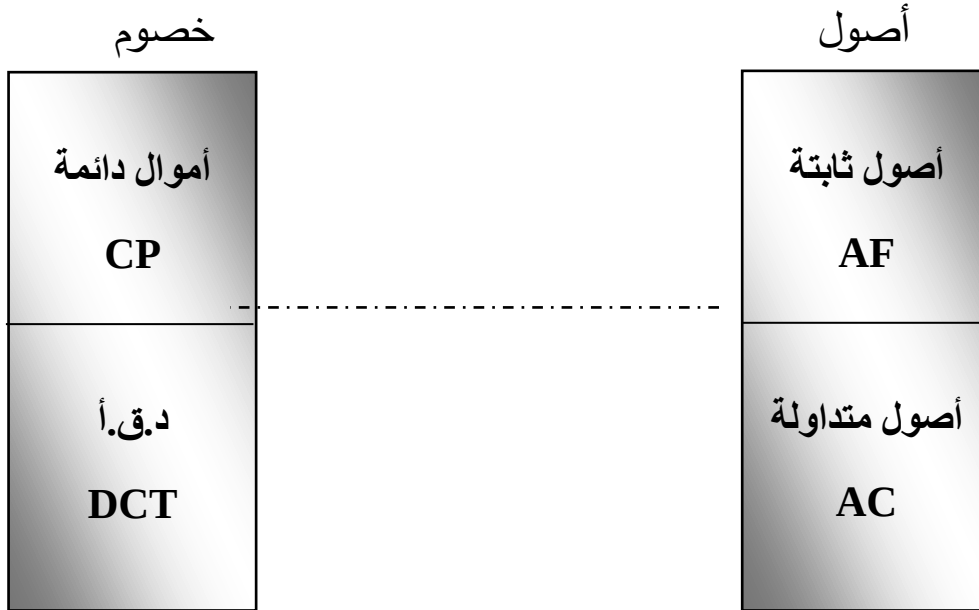
- تخفيض قيمة الديون قصيرة الأجل: وذلك من خلال التفاوض مع الدائنين لتأجيل سداد هذه الديون وتحويلها الى ديون طويلة الأجل مقابل فوائد اضافية تمنحها المؤسسة إلى دائنين.

⁷³ - نفس المرجع، ص 43

ب- وضعية التوازن المؤقت Equilibre financier provisoire: 74

تتميز هذه الوضعية بوجود تطابق بين استحقاقية الخصوم ومبدأ سيولة الاصول أي أن الاصول الثابتة تساوي الاموال الدائمة وفي نفس الوقت الديون قصيرة الاجل تساوي الاصول المتداولة، وفي هذه الوضعية يتحقق التوازن المالي ولكنه توازن مؤقت يمكن تمثيلها بيانيا على النحو التالي :

الشكل البياني رقم (15-02): وضعية التوازن المالي المؤقت



المصدر: نبيل بوفليخ، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص44

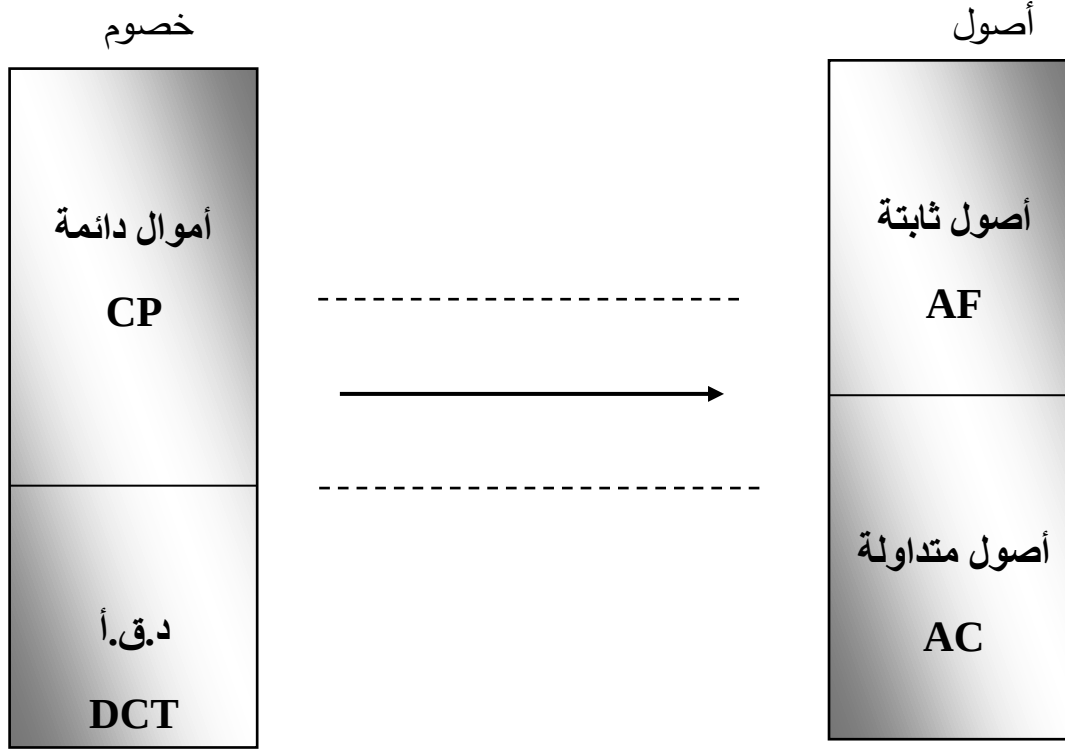
تمثل هذه الوضعية بالنسبة للمؤسسة وضعية مثلى لو كانت تنشط في محيط اقتصادي أمثل، ولكن في الواقع يصعب على أي مؤسسة اقتصادية أن تحافظ على هذا النوع من التوازن لأنها تنشط في محيط اقتصادي يتميز بوجود مخاطر متنوعة قد تؤدي في حالة وقوعها إلى اختلال التوازن المالي للمؤسسة مع العلم ان هذه المخاطر قد تمس سرعة تحول المخزونات والحقوق إلى سيولة نقدية.

ج - وضعية التوازن الدائم Equilibre financier permanent:

يمثل الوضعية المثلى لأي مؤسسة اقتصادية، يتميز بكون الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، كما أن الديون قصيرة الأجل أصغر من الاصول المتداولة مما يدل أن المؤسسة

تستخدم أموالها الدائمة في تمويل أصولها الثابتة وجزء من الاصول المتداولة، كما تستطيع المؤسسة سداد ديونها قصيرة الاجل باعتبار أن الاصول المتداولة أكبر من ديون قصيرة الأجل، وتمثل هذه الوضعية بيانيا على النحو التالي: ⁷⁵

الشكل البياني رقم(16-02): وضعية التوازن المالي الدائم



المصدر: نبيل بوفليخ، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص46

تتميز هذه الوضعية بأن المؤسسة تحتفظ بجزء من أموالها الدائمة في شكل سيولة نقدية لمواجهة أي تباطؤ يحدث في سرعة تحول الأصول المتداولة الى سيولة نقدية، مما يضمن هامش أمان أو احتياطي تستطيع المؤسسة من تسديد ديونها قصيرة الأجل في أي لحظة، يطلق على هذا الجزء برأس المال العامل.

ثالثا: رأس المال العامل "FR" le fonds de roulement:

1- تعريف رأس مال العامل "le Fonds de roulement" FR:

هو ذلك الجزء من الاصول الدائمة المخصص لتمويل الاصول المتداولة.

2- حساب رأس مال العامل :

1- باستخدام الميزانية المالية: وفي هذه الحالة يطلق عنه إما :

⁷⁵ - نفس المرجع، ص ص45-47

رأس المال العامل المالي le fonds de roulement financier

أو رأس المال العامل الدائم le fonds de roulement permanent

يحسب باستخدام إحدى المعادلتين التاليتين :

- من أعلى الميزانية: رم ع= أموال دائمة - أصول ثابتة

$$FR = CP - AE$$

- من أسفل الميزانية: رم ع = أصول المتداولة - ديون قصيرة الاجل

$$FR = AC - DCT$$

ب- باستخدام الميزانية الوظيفية: وفي هذه الحالة يطلق عليه

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: "FRNG le fonds de roulement net global"

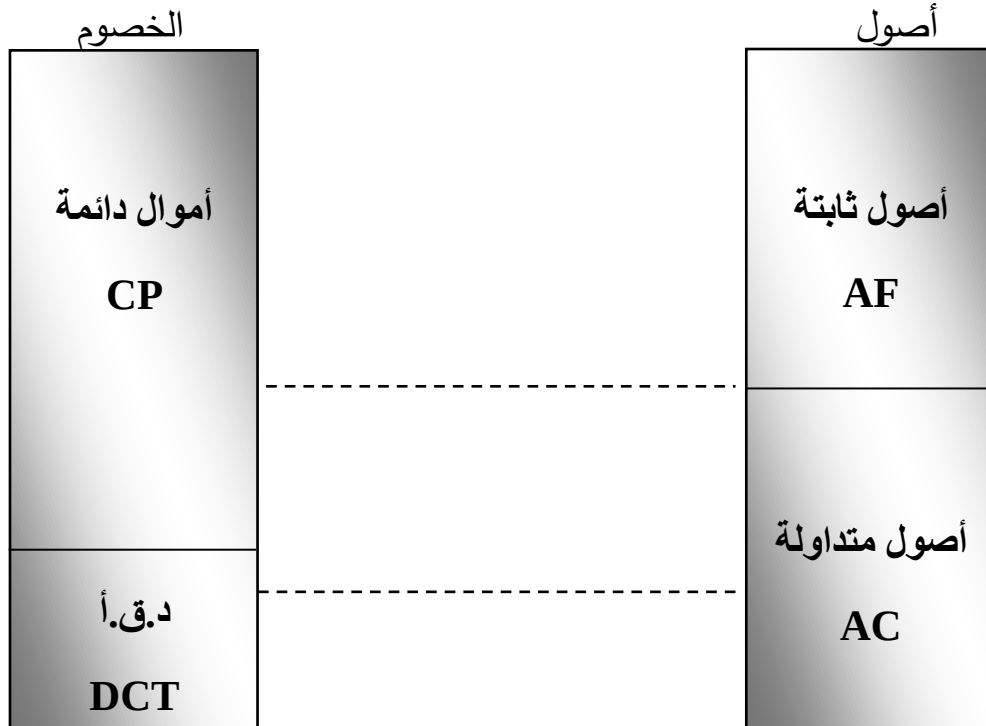
يحسب باستخدام إحدى المعادلتين التاليتين:

- من أعلى الميزانية: موارد دائمة - استخدامات دائمة

- من أسفل الميزانية = أصول متداولة - ديون متداولة

$$FRNG = AC - DC$$

الشكل البياني رقم (17-02): رأس المال العامل الدائم



المصدر: نبيل بوفليخ، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص48

3- حالات رأس المال العامل: لرأس المال العامل ثلاث حالات هي: ⁷⁶

- رأس المال العامل سالب $FR < 0$: وذلك يعني أن الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية اختلال وهي أسوأ وضعية.
- رأس المال العامل معدوم $FR = 0$: وذلك يعني أن الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية التوازن المؤقت.
- رأس المال العامل موجب $FR > 0$: وذلك يعني أن الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية التوازن الدائم وهي أحسن وضعية.

4- الحجم الأمثل لرأس المال العامل: الهدف التي تسعى إليه أي مؤسسة للوصول إليه هو تحديد الحجم الأمثل لرأس المال العامل لأنه يسمح للمؤسسة بضمان توازن مالي دائم، وفي هذا المجال يتفق المختصون في التحليل المالي على أنه يجب ألا يتجاوز رأس المال العامل مجموع كلا من القيم المحققة والمخزونات، وللوصول إلى الحجم الأمثل يمكن للمؤسسة إما زيادة قيمته أو حفظها حسب وضعية رأس المال العامل.

4-1- كيفية زيادة رأس المال العامل: يمكن للمؤسسة رفع قيمة رأس المال العامل عن طريق تنفيذ الاجراءات التالية: ⁷⁷

- الزيادة في حجم الاموال الدائمة: وذلك عن طريق رفع قيمة الأموال الخاصة وذلك من خلال البحث على مساهمين جدد أو زيادة حجم الاحتياطات من خلال الاحتفاظ بالنتائج المحققة وعدم توزيعها كما يمكن.

- تخفيض حجم الأصول الثابتة:

و ذلك من خلال التنازل "البيع" على بعض الأصول المادية التي تملكها المؤسسة وبيع الأصول "الانتاج والبيع" التي تملكها المؤسسة.

- زيادة حجم الأصول المتداولة:

و ذلك من خلال زيادة حجم النشاط "البيع والانتاج" أو كما نقدم سابقا تحويل بعض الأموال الثابتة إلى اموال متداولة عن طريق التنازل عليها.

- تخفيض حجم الديون القصيرة الأجل: عن طريق التفاوض مع الدائنين لتأجيل تسديد هذه الديون وتحويلها إلى ديون طويلة الأجل مقابل فوائد إضافية تمنحها المؤسسة إلى الدائنين.

76 - نفس المرجع، ص48

77 - نفس المرجع، ص49

4-2- كيفية تخفيض رأس المال العامل: يمكن للمؤسسة تخفيض قيمة رأس المال العامل عن طريق الاجراءات التالية:

- **التخفيض في حجم الأموال الدائمة:** وذلك عن طريق تخفيض الأموال الخاصة أو التخفيض في حجم الديون الطويلة الأجل عن طريق التسديد المسبق لها.
- **رفع حجم الأصول الثابتة:** وذلك من خلال شراء أصول ثابتة مادية أو مالية جديدة.⁷⁸
- **التخفيض في حجم الأصول المتداولة:** عن طريق تحويل جزء من هذه الأصول إلى أصول ثابتة حيث يتم استخدام القيم الحاضرة لشراء تثبيطات جديدة

5- أنواع أخرى لرأس المال العامل:

بالإضافة إلى رأس المال العامل الدائم هناك أنواع أخرى لرأس المال العامل يمكن حسابها وهي:

5-1- رأس المال العامل الخاص: "Le fonds de roulement propre" FRP :

يبين حجم الأموال الخاصة التي تستخدم في تمويل الأصول المتداولة ويتم حسابه باستخدام إحدى المعدلات التالية :

رم ع خ = أموال خاصة - أصول ثابتة

$$FRP = CPR - AF$$

رم ع خ = رأس المال العامل الدائم - الديون طويلة الأجل

$$FRP = FRG - DLT$$

رم ع خ = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخارجي "الأجنبي"

$$FRP = FRG - FRE$$

حالات رأس المال العامل الخاص :

- (رم ع خ) سالب $FRP < 0$: الأموال الخاصة تمويل جزء فقط من الأصول الثابتة, مما يدل أن المؤسسة تعتمد على الديون في تمويل أصولها الثابتة والمتداولة.
- (رم ع خ) معدوم $FRP = 0$: الأموال الخاصة تمويل فقط الأصول الثابتة.
- (رم ع خ) موجب $FRP > 0$: الأموال الخاصة تمويل الأصول المتداولة وهي الوضعية المثلى.

5-2- رأس المال العامل الأجنبي الخاص Le fonds de roulement étrange FRE⁷⁹:

يبين حجم الأصول الخارجية "الديون" التي تستخدم في تمويل أصول المؤسسة ويحسب باستخدام إحدى المعادلات التالية :

$$\text{ر م ع ا} = \text{مجموع الديون} = \text{د ط ا} + \text{د ق ا}$$

$$\text{FRE} = \Sigma \text{DETTES} = \text{DLT} + \text{DCT}$$

ر م ع ا = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

$$\text{FRE} = \text{FRG} - \text{FRE}$$

5-3- رأس المال العامل الإجمالي: "Le fonds de roulement global FRG"

يبين الحد الأقصى الذي يستطيع رأس المال العامل أن يصل إليه ويتم احتسابه بإحدى المعادلات التالية :

$$\text{ر م ع ج} = \text{مجموع الأصول المتداولة} = \text{مخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}$$

$$\text{FRG} = \Sigma \text{AC} = \text{S} + \text{R} + \text{DS}$$

ر م ع ج = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي.

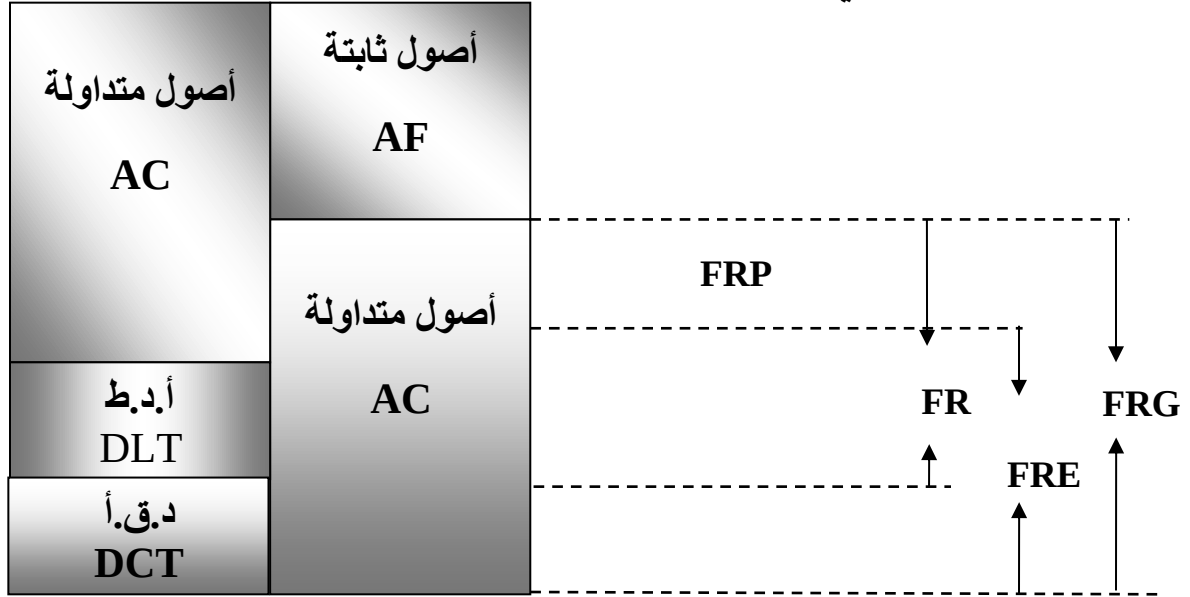
$$\text{FRG} = \text{FRP} + \text{FRE}$$

ر م ع ج = رأس المال العامل الدائم + ديون قصيرة الأجل

$$\text{FRG} = \text{FR} + \text{DCT}$$

يمكن تمثيل أنواع رؤوس الأموال العاملة في الشكل البياني التالي :

الشكل البياني رقم (18-02): مختلف أنواع رؤوس الأموال العاملة



المصدر: نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص52

رابعاً: احتياج رأس المال العامل: "Le besoin en fonds de roulement BFR":⁸⁰

ينتج احتياج رأس المال العامل في المؤسسة بسبب وجود تأخر زمني " décalage dans le temps" بين درجة سيولة الأصول المتداولة وأجال سداد الديون قصيرة الأجل هذا التأخر الزمني يحدث بسبب تباطؤ سرعة تحويل المخزونات والحقوق إلى سيولة نقدية بسبب عوامل متنوعة، وبالشكل العام يتم الحديث عن احتياج رأس المال العامل عندما لا يحدث تغطية الاستخدامات المتداولة بموارد متداولة، ويحسب احتياج رأس المال العامل كما يلي:

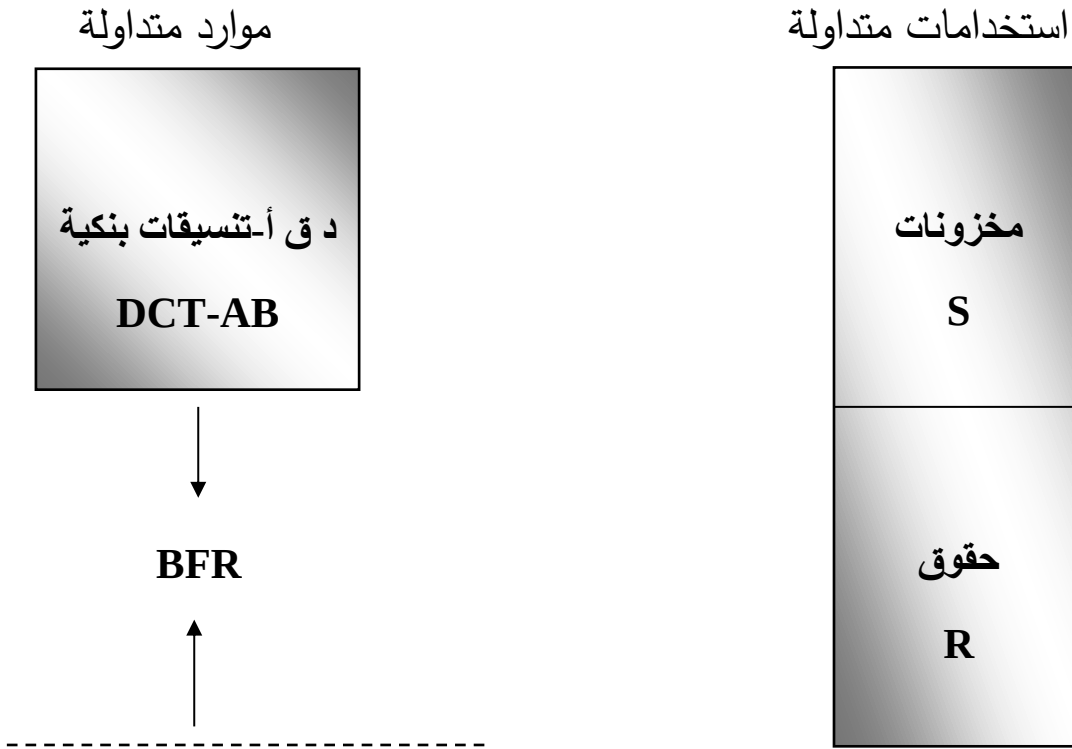
$$\text{ا ر م ع} = \text{استخدامات متداولة} - \text{موارد متداولة}$$

$$\text{ا ر م ع} = (\text{المخزونات} + \text{القيم المحققة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{الحسابات البنكية الدائنة})$$

$$\text{BFR} = (\text{S} + \text{R}) - (\text{DCT} - \text{AB})$$

⁸⁰ - نفس المرجع، ص52

الشكل البياني رقم (19-02): احتياج رأس المال العامل



المصدر: نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص53

1-أنواع احتياج رأس المال العامل :⁸¹

وينقسم إلى نوعين :

1-1- احتياج رأس المال العامل الاستغلالي:

وهو عبارة عن احتياج ينشأ ضمن عمليات دورة الاستغلال في المؤسسة ويتم حسابه عن طريق الاعتماد على مكونات دورة الاستغلال كما يلي:

إ ر م ع إ = احتياجات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال⁸²

= (المخزونات + القيم المحققة الاستغلالية) - (ديون الاستغلال)

$$BFRE = (S + R_{ex}) - (D_{ex})$$

1-2- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال: Le besoin en fonds de "roulement hors exploitation" BFRHE

هو احتياج ليس له علاقة بدورة الاستغلال ويتم حسابه كما يلي:

⁸¹ - نفس المرجع، ص53

⁸² - نفس المرجع، ص54

إ ر م ع خ إ = استخدامات متداولة خارج الاستغلال - موارد متداولة خارج الاستغلال

= (حقوق خارج الاستغلال) - (ديون قصيرة الأجل غير استغلالية)

$$BFRHE = (R \text{ Hex}) - (DCT \text{ Hex})$$

مع العلم أن :

احتياج رأس المال العامل = إ ر م ع الاستغلالي + إ ر م ع خارج الاستغلال

خامسا: الخزينة "La tresorerie" "TR":

يبين الواقع الاقتصادي على أغلب المؤسسات الاقتصادية تحتفظ بجزء من أموالها في شكل سيولة نقدية حاضرة تستطيع استعمالها في أي وقت لمواجهة التزامات غير متوقعة والمتوقعة، إن ادخار المؤسسة لحجم معين من السيولة النقدية له مزايا وسلبيات، ومن بين هذه المزايا نذكر منها :

- تعظيم ثقة الدائنين بالمؤسسة ورفع مستوى الملاءة المالية لها.
- تأمين تمويل المؤسسة بمختلف احتياجاتها من المواد الأولية والسلع والمستلزمات.⁸³
- إن استعمال المؤسسة على تمويل نشاطاتها بواسطة أموالها الجاهزة يؤدي للتقليل من الأعباء الناتجة عن الاعتماد على الديون في تمويل هذه النشاطات.
- إن وجود سيولة نقدية جاهزة تستطيع المؤسسة من تجاوز المخاطر التي قد تمس ممتلكات وأصول المؤسسة على غرار حدوث عطل في تجهيزات الانتاج أو إفلاس زبائن تتعامل معهم المؤسسة أو تلف في المخزونات.
- تساعد النقود الجاهزة على إمكانية استفادة المؤسسة من خصومات على مشترياتها المدفوعة نقدا.

ومن السلبيات المرتبطة للاحتفاظ بالسيولة النقدية في حالة تجاوزها لحدود معينة وتتمثل في :

- يترتب احتفاظ المؤسسة بحجم كبير من الأموال في شكل سيولة نقدية إلى وجود أموال معطلة مما يؤدي إلى التقليل من عوائد المؤسسة نتيجة عدم توظيف واستغلال الاموال.
- إن ارتفاع معدلات التضخم يترتب عليه انخفاض قيمة الأصول الجاهزة التي تكون في حوزة المؤسسة.

تعريف الخزينة: هي مجموع الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة على شكل سيولة نقدية والتي يمكن استخدامها في أي وقت وتحسب كما يلي:

الخزينة = أصول الخزينة - خصوم الخزينة

= القيم الجاهزة - الحسابات البنكية الدائنة (المساهمات البنكية الجاهزة أو التسبيقات)

$$TR = Ds - AB$$

كما يمكن حساب الخزينة باستخدام العلاقة التالية: ⁸⁴

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

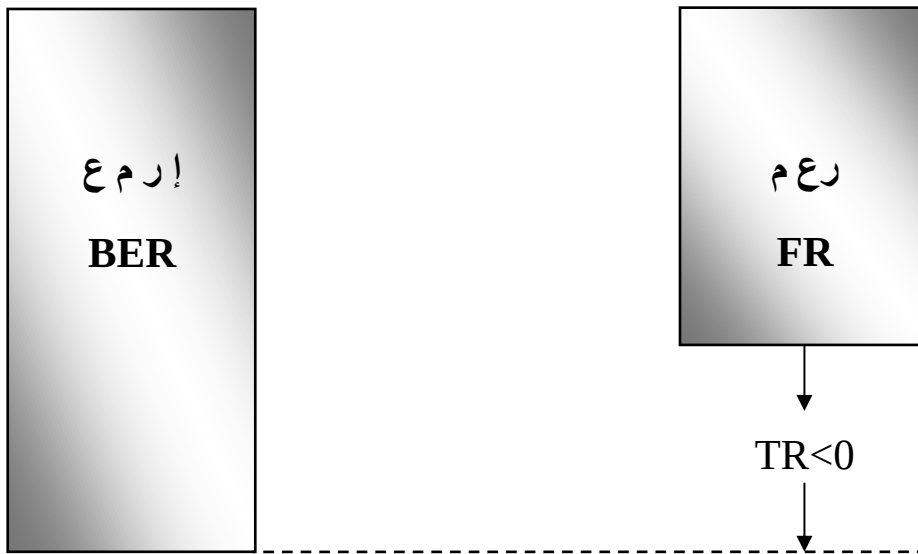
$$TR = FR - BFR$$

2- وضعيات الخزينة: هناك ثلاث وضعيات للخزينة لأي مؤسسة اقتصادية :

2-1- وضعية العجز في الخزينة "الخزينة السالبة": $TR < 0$

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من احتياج رأس المال العامل، يمكن تمثيلها بيانيا على النحو التالي :

الشكل البياني رقم (20-02): الخزينة السالبة



المصدر: نبيل بوفليخ، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،

الجزائر، 2018، ص56

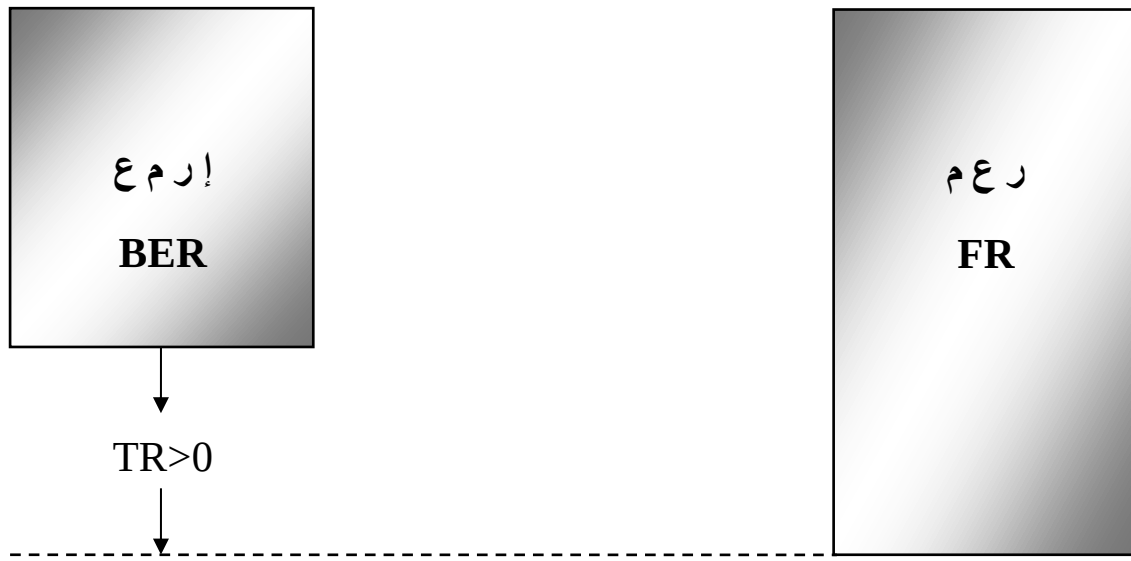
وهي أسوأ وضعية وذلك بسبب المؤسسة تصبح عاجزة على الوفاء بالالتزامات والديون قصيرة الأجل، وهي وضعية قد تؤدي إلى إفلاس في حالة بقائها لمدة زمنية طويلة وعدم معالجتها بأسرع وقت، ويمكن معالجة هذه الوضعية إما بتخفيض حجم الأصول الثابتة أو تخفيض الديون قصيرة الأجل، أو تخفيض حجم احتياج رأس المال العامل عن طريق رفع المبيعات

وتخفيض الآجال الممنوحة للزبائن من أجل تحصيل حقوق المؤسسة أو زيادة رأس المال العامل عن طريق الزيادة في حجم الأموال الدائمة.⁸⁵

2-2- وضعية الفائض في الخزينة "الخزينة الموجبة": $TR > 0$

و في هذه الوضعية يكون رأس المال العامل أصغر من احتياج رأس المال العامل، ويمكن تمثيلها بيانيا على النحو التالي:

الشكل البياني رقم (21-02): الخزينة الموجبة



المصدر: نبيل بوفليخ، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص 57

هي وضعية مقبولة وحسنة لكن ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن توظيفها واستغلالها لتنظيم عوائد المؤسسة، وللوصول إلى الوضعية المثلى يجب على المؤسسة إما القيام بتخفيض رأس المال العامل عن طريق تخفيض حجم الأموال الدائمة أو تخفيض حجم الديون الطويلة الأجل عن طريق التسديد المسبق لها، أو زيادة حجم احتياج رأس المال العامل عن طريق رفع نشاط المؤسسة، وبالتالي زيادة في الآجال الممنوحة للزبائن أو زيادة حجم المخزونات مما يؤدي إلى تحسين مبيعات المؤسسة أو التسديد المسبق للديون قصيرة الأجل.⁸⁶

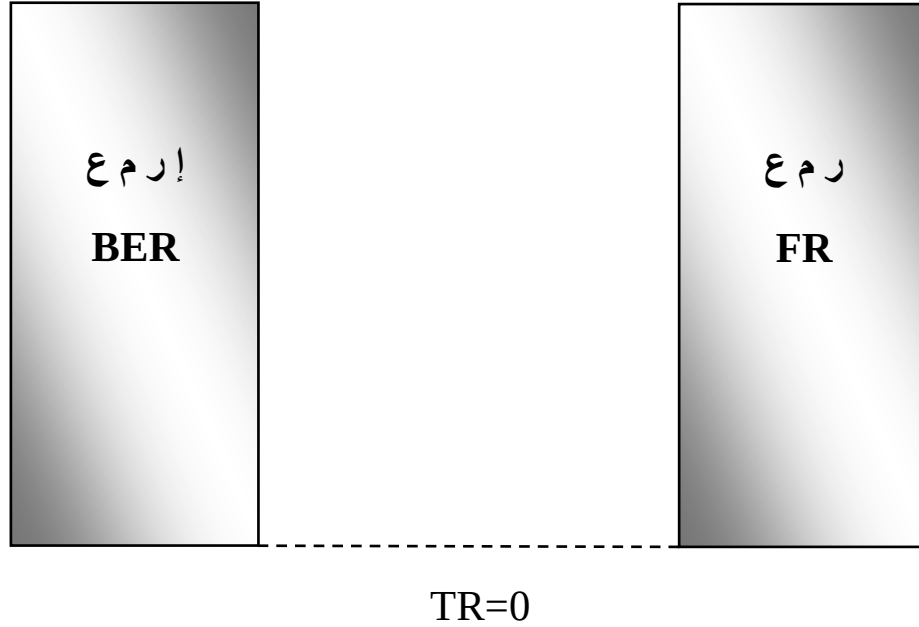
85 - نفس المرجع، ص 57

86 - نفس المرجع، ص 58

2-3- وضعية التوازن في الخزينة "الخزينة الصفرية": $TR = 0$

هذه الوضعية يكون رأس المال العامل مساويا لاحتياج رأس المال العامل، ويمكن تمثيلها في بيانها كما يلي :

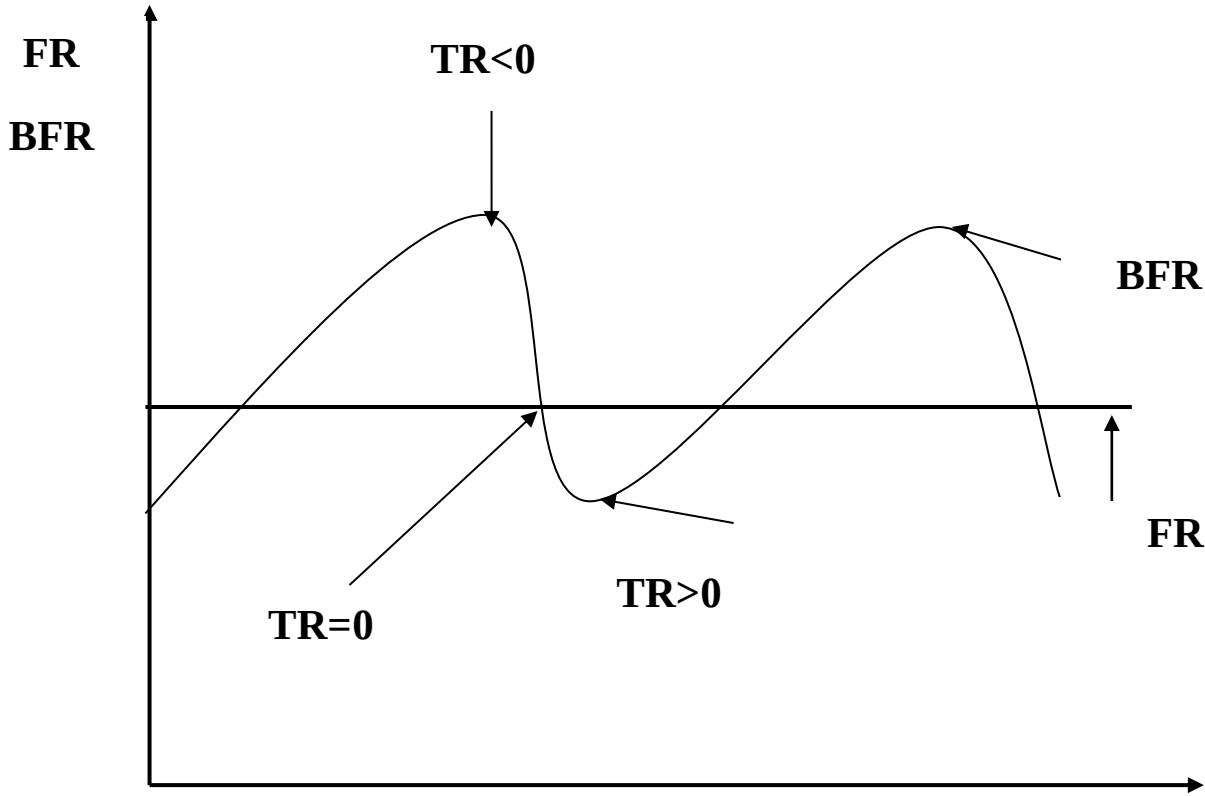
الشكل البياني رقم (22-02): الخزينة الصفرية



المصدر: نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص58

هذه الوضعية هي أحسن وضعية لأي مؤسسة اقتصادية لأنها تدل على عدم وجود أموال معطلة في الخزينة وتدل أيضا على عدم وجود عجز في السيولة النقدية، كما يصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تحافظ على هذه الوضعية لمدة زمنية طويلة بسبب عدم أمثلة المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه وبالرغم من ذلك ينبغي على المؤسسة العمل باستمرار على تحقيق الخزينة الصفرية لما لها من تأثير إيجابي على وضعيتها المالية.⁸⁷

الشكل البياني رقم (23-02): مختلف وضعيات الخزينة



المصدر: نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص59

القسم الثاني: النسب المالية⁸⁸

النسب المالية هي محاولة الایجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بقائمة الدخل أو بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو أيهما معا، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل لفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حده، يتم تقسيم النسب المالية لغاية دراستها إلى خمسة مجموعات هي :

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب الربحية.
- نسب المديونية.
- نسب السوق.

⁸⁸ - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2010، ص312

أولاً: مجموعة نسب السيولة (LIQUIDITY RATIOS):

الهدف من مجموعة نسب السيولة تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، وذلك من خلال قياس القدرة المالية للمؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات (الأصول المتداولة)، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع التزاماتها قصيرة الأجل ومجموع موجوداتها قصيرة الأجل.

وتحسب نسبة السيولة العامة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{أصول متداولة} \div \text{ديون قصيرة الأجل}$$

*أهم نسب السيولة:

1. نسب التداول: CURRENT RATIO

و تحسب هذه النسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتستخدم هذه النسب كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة، وتعتبر من أقدم النسب وأوسعها انتشاراً. وقد قبلت نسبة التداول كمقياس عام لسيولة لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية المطلوبات المتداولة.⁸⁹

ويعتبر تندى نسبة السيولة مؤشراً للمشكلات في التدفق النقدي على مدى القصير قد يؤدي الى افلاس المؤسسة، أما ارتفاع هذه النسبة فيعني زيادة في قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من مطالبات الدائنين القصيرة الأجل.

ولكن يجب أن لا ينظر بارتياح الى الارتفاع غير العادي في هذه النسبة، لأنه قد يعني اما نقدا معطلا، أو زيادة عن الحجم المناسب من البضاعة، هذه الأمور جميعها مظاهر لسوء ادارة السيولة.

وتنعكس سلبي على نسبة تداول أية صعوبات مالية قد تواجه المؤسسة، فضعف قدرتها على الوفاء يؤدي ذلك الى تباطؤ في دفع الالتزامات .

وتوجد قاعدة شبه عامة تقول أن نسبة التداول المرغوب فيها هي $1/2$ لأن هذا المعدل يدل على وجود هامش أمان كاف لعدم تعريض الدائنين القصيري الأجل لأي خطر حتى لو انخفضت قيمة الموجودات المتداولة ومدى تغطيتها لمطلوبات المتداولة، بغض النظر على نوعية الموجودات المتداولة، يمكن معالجة المشاكل في نسبة التداول من خلال :

أ - التلخص من المفهوم التقليدي على أساس أن الوضع المثالي لهذه النسبة هو $1/2$

ب- تعويض هذه النسبة لاختبارات الكيف من خلال التدقيق والتحليل في مكوناتها.

ج- التعرف على مدى التأثير المتبادل بين هذه النسبة والنسب الأخرى.⁹⁰

2- نسبة السيولة السريعة QUICKRATIO:⁹¹

تستخدم هذه النسبة لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من البضاعة. وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - البضاعة - المصروفات المدفوعة مقدما}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

عنصر البضاعة هو من أهم أسباب فشل التداول كمؤشر دقيق لسيولة لكونه أكثر عناصر الموجودات المتداولة احتمالاً لانخفاض في قيمته، هذا بالإضافة إلى اعتماد عنصر البضاعة الظاهر في الميزانية على التقدير في تحديد قيمته أكثر من أي عنصر آخر في الموجودات. و تعتبر هذه النسبة تدقيقاً في نسبة التداول لأنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها القصيرة الأجل من الأوراق المالية والنقد والديون الموجودة لديها دون أن تعتمد على البضاعة.

وينظر بعض المحللين الماليين إلى سيولة سريعة تقدر بـ 1:1 كهدف قابل لهذه النسبة، ويعتبرون انخفاض هذا المعدل ضرورة الاعتماد المؤسسة على تسيل البضاعة من أجل الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وعلى المحلل أن يقدر إذا كان هذا الاعتماد في موقعه أم لا. وانحراف هذه النسبة عن المعدل المقبول يعني ضغطاً على السيولة، ويؤكد على أن المؤسسة بحاجة لتصفية بعض بضاعتها لتتمكن من دفع ديونها قصيرة الأجل.

⁹⁰ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2009، ص212

⁹¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، ص314

3- صافي رأس المال العامل **NETWORKING CAPITAL**:⁹²

صافي رأس المال هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول، وهو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، لذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى. و يمثل صافي رأس المال الجزء المتحرر من الموجودات المتداولة من سلطان المطلوبات هذا الجزء عبارة عن هامش الأمان المتاح لديون قصيرة الأجل على المؤسسة. أما من ناحية التمويل، فان صافي رأس المال العامل هو عبارة عن ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي لم تكف المصادر القصيرة الأجل لتمويله، ولهذا يجب تمويله من مصادر طويلة الأجل كالحقوق المساهمين والقروض.

وتحاول المؤسسات الصناعية والتجارية العمل بالجد الأدنى الممكن من صافي رأس المال العامل موازنة في ذلك بين الربحية والسيولة.

4- نسبة النقد **CASH RATIO**:⁹³

اهتمام المحللون بهذه البيئة، لأن موجودات المؤسسة من الأوراق المالية والنقد هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي يتم الاعتماد عليها في الوفاء بالتزامات بشكل رئيسي ويتم احتسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة النقد} = \frac{\text{النقد} + \text{الأوراق المالية القابلة للتسويق}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ومن المهم الانتباه الى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، لأنه قد تكون لها ترتيبات اقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.

5- نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية:

تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة أن تستمر بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - البضاعة}}{\text{المعدل اليومي لتكاليف العمليات}}$$

⁹² - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 214 - 215

⁹³ - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، ص 316

ويقصد بتكاليف العمليات تكلفة المبيعات والمصاريف العمومية والإدارية تطرح منها المصاريف غير النقدية والاستهلاك، أما المعدل اليومي لهذه التكاليف فهو خارج قسمة مجموعها على عدد أيام السنة (360 أو 365 يوما).⁹⁴

6- نسبة التدفق النقدي الى ديون CASH FLOW/DEBT:⁹⁵

من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

ويقصد بالنقد المتحقق من العمليات صافي الربح يضاف إليه الإطفاءات والاستهلاكيات.

7- نسبة السيولة المختصرة "النسبية":⁹⁶

الهدف من هذه النسبة قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة.

8- نسبة السيولة الحالية "الفورية":

الهدف من هذه قياس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على قيمها الجاهزة.

وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

ثانيا: نسب النشاط:⁹⁷

ويستدل من نسب النشاط على مدى توفر عنصر الكفاءة الإدارية، حيث يتم الاستدلال من خلالها على مدة الكفاءة الادارية في أداء وظيفة التسويق والبيع للمنظمة، فعندما ترتفع نسبة النشاط يدل ذلك على سرعة تصريف المنتجات ومن ثم نجاح المشروع.

إن معدلات الدوران تعتبر من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استعمال أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل، حيث يمكن الحكم على إدارة مشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في مختلف الأنشطة أو معرفة مدى كفاءة

⁹⁴ - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، مرجع سابق، ص 316. 317

⁹⁵ - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 216

⁹⁶ - نبيل بوفليح، دروس و تطبيقات في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 66-67

⁹⁷ - فهد راشد مسعود الهاجري، "أثر نسب و مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي و المحاسبي في شركات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات في

دولة الكويت"، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال و الأعمال، المفرق، الأردن، 2016، ص 37

الإدارة في تحويل عناصر الموجودات الى مبيعات ومن ثم إلى سيولة حيث أن من مهام الإدارة هو الموازنة بين الربحية والسيولة والمخاطرة وهي معادلة صعبة في حقيقة. وتشمل هذه النسب ما يلي :

$$1- \text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط مخزون}}$$

$$2- \text{متوسط فترة التخزين} = \frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$3- \text{معدل دوران المدينين التجاريين} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي المدينين التجاريين}}$$

$$4- \text{مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيها} = \frac{\text{مخصص الديون}}{\text{المدينين + أوراق القبض}}$$

$$5- \text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

إن النسب تقيس مدى كفاءة العمل في إدارة الأصول واستغلالها في توليد الإيرادات، فإذا كان هذا المعدل مرتفع، فإنه يشير إلى زيادة ربحية الأصول أو نقص الاستثمار في الأصول بسبب الاستغلال الكبير لها.

وبالتالي فهي تعطي مؤشرا عن الكفاءة في توليد المبيعات في الأصول فالاستثمار الزائد في الأصول عن الحدود المقبولة يؤدي ذلك إلى تجميد جزء من الموارد المالية في أصول قد لا يتولد عنها عوائد بل من الممكن أن يتحمل عنها نفقات للحفاظ عليها، كما أن الاستثمار في الأصول عندما يكون أقل من المستوى الملائم يؤدي ذلك إلى فشل في طلبات العملاء مما ينجم عنه آثار سلبية على حجم المبيعات وبالتالي على معدل نمو نشاط العمل المقترض.⁹⁸

6 - معدل القيمة المضافة: الهدف من هذه النسبة هو نسبة القيمة المضافة من إجمالي إنتاج المؤسسة خلال السنة وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{معدل القيمة المضافة} = (\text{القيمة المضافة} \div \text{الإنتاج السنوي}) \times 100$$

⁹⁸ - فهد راشد مسعود الهاجري، مرجع سابق، ص37

7- معدل نمو رقم الاعمال: تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل النمو السنوي للمبيعات أو رقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل نمو رقم الاعمال = (رقم الاعمال لسنة ن - رقم الاعمال لسنة ن-1) ÷ رقم الاعمال لسنة ن-1

8- نسبة مساهمة العمال في القيمة المضافة القيمة المضافة: تهدف هذه النسبة إلى قياس مساهمة كل عامل في المؤسسة في تحقيق القيمة المضافة وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة مساهمة العمال في القيمة المضافة القيمة المضافة = القيمة المضافة ÷ عدد المستخدمين
9- نسبة التوزيع القيمة المضافة على العمل: الهدف من هذه النسبة هو قياس نصيب عمال المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارهم ساهموا في تحقيقها وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التوزيع القيمة المضافة على العمل = (مصاريف مستخدمين ÷ القيمة المضافة) × 100

10- نسبة توزيع القيمة المضافة على حكومة: تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الحكومة من القيمة المضافة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة توزيع القيمة المضافة على حكومة = (ضرائب ورسوم - ر ق م ÷ القيمة المضافة) × 100
نسبة توزيع القيمة المضافة على المؤسسة: تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارها ساهمت في تحقيقها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة توزيع القيمة المضافة على المؤسسة = (الفائض الخام لاستغلال ÷ القيمة المضافة)

11- نسبة التوزيع القيمة المضافة على الدائنين: تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الدائنين من القيمة المضافة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيع القيمة المضافة على دائنين = (مصاريف مالية ÷ القيمة المضافة) × 100

نسبة التوزيع: تبين هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح المتبعة في المؤسسة

نسبة التوزيع = (نتيجة موزعة ÷ نتيجة السنة المالية) × 100

ثالثاً: نسبة التسيير:⁹⁹

الهدف من هذه النسبة هو تحديد مدى كفاءة مختلف سياسات التسيير المتبعة في المؤسسة، خاصة تلك السياسات المرتبطة بالموردين والتموين، تسيير المخزونات، المبيعات والزيائن، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة :

1- نسبة دوران المخزونات: الهدف من هذه النسبة هو قياس سرعة دوران المخزونات في المؤسسة مع العلم أنه يمكن حساب هذه النسبة في شكل مدة زمنية أو معدل وتتكون من النسب التالية:

أ- معدل دوران البضاعة: وتحسب بالعلاقة التالية

معدل دوران البضاعة = تكلفة شراء البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون من البضاعة

$$TEM = CHMV \div SM$$

TEM: نسبة دوران المخزونات

CHMV: تكلفة شراء البضاعة المباعة

SM: متوسط مخزون من البضاعة

- مدة تصريف البضاعة = (متوسط المخزون من البضاعة ÷ تكلفة شراء البضاعة المباعة) × 360

تقاس المدة الزمنية بالأيام وعلى أساس سنوي 360 يوم مع العلم يمكن قياس هذه المدة على أساس نصف سنوي 180 يوم أو فصلي 90 يوم إذا توفرت المعطيات.

متوسط المخزون = (مخزون بداية المدة + مخزون نهاية المدة) ÷ 2

ب- معدل دوران المواد الأولية واللوازم = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة ÷ متوسط مخزون من المواد الأولية واللوازم

- مدة تصريف المواد الأولية واللوازم = (متوسط المخزون من المواد الأولية ÷ تكلفة شراء مواد أولية مستهلكة) × 360

ج- معدل دوران المنتجات النهائية = (متوسط المخزون من المنتجات النهائية ÷ تكلفة انتاج المنتجات النهائية) × 360

- مدة تصريف المنتجات النهائية = (متوسط المخزون من المنتجات النهائية ÷ تكلفة انتاج المنتجات النهائية) × 360

99 - نبيل بوفليخ، دروس و تطبيقات في التحليل المالي، مرجع سابق، ص ص 68-70

مدة الزبائن: تهدف هذه النسبة إلى قياس متوسط المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائن من أجل تحصيل ثمن مبيعاتها لهم وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{مدة الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) \times 360$$

رقم الاعمال (TTC)

$$\text{مدة الموردون} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) \times 360$$

المشتريات (TTC)

رابعا: نسب الربحية Profitability ratios: ¹⁰⁰

تعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بأداء المؤسسة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج القرارات والسياسات التي اتخذها المشروع.

أ- نسبة الأرباح إلى حقوق الملكية:

تعكس هذه النسبة جدوى استثمار هذه الاصول في هذا المجال ،كلما كانت النسبة مرتفعة تشجع أصحاب المؤسسة على الاستثمار في هذا النشاط.

وتحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأرباح على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية}$$

حيث أن :

$$\text{صافي الربح} = \text{الربح بعد الضريبة} - \text{حقوق حملة الأسهم الممتازة.}$$

$$\text{حقوق الملكية} = \text{حقوق المساهمين.}$$

ب- صافي الربح الى مبيعات:

تقيس هذه النسبة الربح المحقق لكل وحدة نقدية من المبيعات.

وتحسب على اساس العلاقة التالية :

$$\text{نسبة صافي الربح الى مبيعات} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات}$$

خامسا: نسب المديونية: ¹⁰¹

وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف النسب المديونية، وتعرف مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل مختلف موجوداتها، حيث يمكن من خلال هذه النسب التعرف

¹⁰⁰ - معتمد أيمن محمود الحلو، "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية"، جامعة غزة، كلية التجارة، 2016، ص ص 47-48

¹⁰¹ - علي كياس، "دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة"، مذكره ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية و

التجارية و علوم التسيير، مستغانم، 2016، ص25

على الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح لدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستخدام علاقات في الميزانية العمومية. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ- نسبة الديون الى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين Dept to Equity Ratio:

تحسب هذه النسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة والأجل طويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

ويقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيعني بها رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات.

وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم لنفس هدف من قبل أصحابه، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وكذلك تزيد مخاطر المقرضين، كما تزيد أيضا مخاطر المستثمرين، لان عدم قدرة على خدمة الدين قد يؤدي الى الإفلاس. بالشكل العام يعبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل لدائنين، كما يعبر عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة.

ب - إجمالي الديون/الموجودات Total Dept To Total Assets¹⁰²:

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعرض حقوق الدائنين لخطر.

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة إجمالي ديون /الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة والأجل طويلة الأجل)}}{\text{الأصول}}$$

يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاض النسبة يدل ذلك على انخفاض عبء خدمة الدين، وبفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة، لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم، في حين يفضل المالكون

زيادة تلك النسبة، لأن زيادتها قد يؤدي الى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي الى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.

ج- نسبة الديون القصيرة الأجل الى حق الملكية:

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة الديون القصيرة الأجل الى حق الملكية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

لا تلجأ المؤسسة الى زيادة الاقتراض قصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استنفاد قدرتها على طول الأجل وذلك بسبب انخفاض رأسماله، أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها، بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعاً بالتغيرات التي قد تحدث على المستوى النشاط الاقتصادي، وارتفاع هذه النسبة تقريباً إلى 67 % قد يكون مؤشراً باقتراب الخطر، وكذلك مؤشراً على اضطراب المؤسسة الى زيادة الاعتماد على مصادر قصيرة الأجل بدلاً من المصادر الطويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.

د- نسبة الاستقلالية المالية :

تهدف هذه النسب إلى قياس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة وبالتالي مدى استقلاليتها المالية عن الدائنين

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{أموال خاصة} \div \text{مجموع الديون}$$

هـ- نسبة قابلية السداد :

الهدف من هذه النسبة قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد مختلف ديونها باستخدام أصولها الثابتة وذلك في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها. وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة قابلة لتسديد} = \text{أصول ثابتة} \div \text{مجموع الديون}$$

سادساً: نسبة السوق MARKET RATIO¹⁰³:

يرغب المحللون في الوقوف على تقييم السوق لأداء الشركة وغالباً ما يكون تقييم السوق قريباً من التقييم المالي، فمثلاً إذا دلت النسب المالية على ارتفاع مخاطر شركة عن المعدل العادي لصناعة التي ينتمي إليها، وكذلك انخفاض ربحيتها عن المعدل المتوقع فإن هذه المؤشرات تعكس على شكل سعر السوقى منخفض لسهم هذه الشركة.

¹⁰³ - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، مرجع سابق، ص 336

ومن أهم نسب السوق :

أ- العائد على السهم (نصيب السهم من الأرباح):¹⁰⁴

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{الربح بعد الفوائد والضريبة حقوق حملة الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية قائمة في نهاية الفترة}}$$

تقيس هذه النسبة مبلغ الأرباح الموزعة على كل سهم من أسهم الشركة في نهاية الفترة المالية، ويعتبر إحدى مؤشرات الربحية.

ويعتبر العائد على السهم من أكثر مؤشرات الأداء استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي لشركات، وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الاستثماري كما يعتبر ضرورياً لما يلي :

1- تحقيق معدلات النمو المتوقعة.

2 - وضع السياسات الخاصة بالأرباح حيث تحدد إدارة الشركة هدفها بتحديد عائد معين لسهم.

3 - القيمة المستقبلية للأسهم.

4- التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها، ويؤخذ على هذا المؤشر غموضه كمقياس لأداء بسبب ظاهرة الاحتفاظ بجزء من الأرباح لأسباب مختلفة.

ب- نسبة سعر السهم إلى عائدته (PRICE-EARNINGSRATIOPE):

تقوم هذه النسبة على العلاقة بين سعر السهم السوقي وعائدته من الأرباح ويتم احتسابها بموجب المعادلة التالية :

$$\text{سعر السهم الى عائدته} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد المحقق على السهم}}$$

تعبر هذه النسبة عن المبلغ الذي يرغب المستثمر في دفعه لكل دينار من الربح الذي يحققه سهم معين.

ج- نسبة المدفوع من الأرباح.

تحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الأرباح الموزعة} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد والضرائب حملة الأسهم الممتازة}}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشر على نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من حملة الأرباح المتاحة لتوزيع لهم والمحققة.

وتعكس هذه النسبة وجهة نظر الادارة في الإمكانيات الاستثمارية لشركة، فانخفاض نسبة التوزيع يعني ذلك :

* وجود فرص استثمارية جيدة لدى الشركة وترغب في الاحتفاظ بالأرباح لأجل التوسع فيها
* رغبة الشركة بالاحتفاظ بالسيولة عالية لديها.

* وجود بعض الضغوط خاصة من الدائنين على عدم التوسع في توزيع الأرباح.
أما ارتفاع التوزيع يعني ذلك :

* وصول الشركة الى مرحلة البلوغ وعدم وجود فرص استثمارية لديها.
* رغبة الإدارة في المحافظة على نمو نسب توزيع الأرباح بالرغم من تراجع الأرباح.

د - عائد التوزيع (DIVTDEND YIELD):¹⁰⁵

تحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية :

$$\text{نسبة عائد التوزيع} = \frac{\text{حصّة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$$

وتعتبر هذه النسبة ،مقرونة مع العائد على السهم، من أهم الوسائل المستخدمة للحكم على فرص الاستثمار.

هـ - نسبة القيمة السوقية /القيمة الدفترية (PRICE/BOOKVALUE):

تمثل هذه النسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ممثلة بمجموع حقوق المساهمين التي تتكون من الاحتياطات والأرباح ورأس المال.

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لتقييم المستثمر لشركة حيث يتوقع أن يدفع المستثمرين سعر أعلى من القيمة الدفترية لأسهم الشركات ذات المردود المرتفع
ويتم احتساب هذه النسبة بناء على المعادلة التالية :

$$\text{نسبة القيمة السوقية/القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

¹⁰⁵ - مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية، نفس المرجع، صص 246-247

سابعاً: نسبة المردودية:¹⁰⁶

أ- نسبة المردودية الاقتصادية: تهدف هذه النسبة الى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف مجمل أصولها وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} \div \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

ب- نسبة المردودية المالية: تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الاموال الخاصة}) \times 100$$

ج- نسبة المردودية التجارية: تهدف هذه النسبة الى العائد الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسة من المبيعات أو رقم الاعمال بعد تغطية وسداد جميع التكاليف والأعباء وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

ثامناً: النسب الاقتصادية Ratios économiques:¹⁰⁷

تمكن هذه النسب من تحديد هيكل رؤوس الاموال المستخدمة، كما تمكن من قياس إنتاجية المؤسسة وقياس تكلفة الأموال الأجنبية "الديون" التي تستخدمها.

• نسبة معامل رأس المال Ration de coefficient de capital :

تمكن هذه النسبة من تحديد نوع القطاع الصناعي الذي تنشط فيه المؤسسة "صناعة خفيفة، متوسطة، ثقيلة "

تحسب بالعلاقة :

$$\text{نسبة معامل رأس المال} = \text{اصول ثابتة} \div \text{رقم الأعمال}$$

$$RCC = AF \div CA$$

يعني :

RCC: نسبة معامل رأس المال

AF: أصول ثابتة

CA: رقم الأعمال

• نسبة كثافة رأس المال Ration d'intensité capitalistique :

تبين هذه النسبة كثافة رأس المال المستخدم في المؤسسة مقارنة مع عنصر العمل.

وتحسب بالعلاقة التالية :

¹⁰⁶ - نبيل بوفليح، دروس و تطبيقات في التحليل المالي، مرجع سابق، ص ص 71-72

¹⁰⁷ - نفس المرجع، ص ص 74-75

نسبة كثافة رأس المال = أصول ثابتة ÷ مصاريف المستخدمين

$$RIC = AF \div FP$$

يعني :

RIC: نسبة كثافة رأس المال

AF: أصول ثابتة

FP: مصاريف مستخدمين

• **نسبة إنتاجية عمال المؤسسة Ration de productivite des salaries:**¹⁰⁸

و تحسب بالعلاقة :

نسبة إنتاجية عمال المؤسسة = القيمة المضافة ÷ عدد المستخدمين

$$VAPS = VA \div \Sigma S$$

VAPS: نسبة مساهمة العمال في القيمة المضافة القيمة المضافة

VA: القيمة المضافة

ΣS: عدد المساهمين

• **نسبة تكلفة المديونية Ration du couts de l'endettement**

تهدف هذه النسبة إلى قياس التكلفة التي تتحملها المؤسسة نتيجة استخدامها للديون وذلك عن طريقة حساب معدل الفائدة المتوسط.

و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة تكلفة المديونية = مصاريف مالية صافية ÷ ديون مالية

$$RCD = CFN \div DF$$

يعني :

RCD: نسبة تكلفة المديونية

CFN: مصاريف مالية صافية

DF: ديون مالية

تاسعا: **نسب الهيكل المالي**¹⁰⁹

أ- **نسبة التمويل الدائم :**

الهدف من هذه النسبة هو تحديد وضعية الهيكل المالي أو وضعية التوازن المالي في المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة ÷ أصول ثابتة

$$RFE = CP \div AF$$

يعني :

¹⁰⁸ - نفس المرجع، ص 75

¹⁰⁹ - نفس المرجع ص ص 64-65

RFP: نسبة التمويل الدائم

CP: أموال دائمة

AF: أصول متداولة

ب- نسبة التمويل الخاص: ¹¹⁰

الهدف من هذه النسبة الى تحديد مدى تمويل الاموال الخاصة لأصول المتداولة والثابتة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية

نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة ÷ أصول ثابتة

$$RFP = CPr \div AF$$

يعني :

RFP: نسبة التمويل الخاص

CPr: أموال خاصة

AF: أصول ثابتة

ج- النسب الهيكلية الخاصة بالأصول: وهي نسبة الأصول المتداولة ونسبة الأصول الثابتة وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الهيكلية الخاصة بالأصول = أصول ثابتة ÷ مجموع الاصول.

نسبة الاصول الثابتة = أصول متداولة ÷ مجموع.

وتهدف هذه النسب الى تحديد مكونات جانب الاصول في الميزانية

د- النسب الهيكلية الخاصة بالخصوم: وهي نسبة الأموال الخاصة ونسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل وتحسب كآتي :

نسبة الهيكلية الخاصة بالخصوم = أموال خاصة ÷ مجموع الخصوم

نسبة الديون طويلة الاجل = د ط أ ÷ مجموع خصوم

نسبة الديون قصيرة = د ق أ ÷ مجموع خصوم

وتهدف هذه النسب إلى تحديد مكونات جانب الخصوم في الميزانية.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي¹¹¹

إن احتساب النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء المختلفة بمفردها سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه ومقارنتها به، وذلك من أجل الحكم على مدى ملائمة النتائج، وأيضاً يمكن القول اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها.

فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة السيولة وهي عبارة عن حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وخروجه في هذه الحالة بنسبة (1:4)، فهذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية، فمثل هكذا قرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، ومن هنا ظهرت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي والتي هي عبارة عن أرقام معينة متفق عليها تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما.

أولاً: خصائص المعايير واستخداماتها:

1- الخصائص: من خصائص المعايير واستخداماتها ما يلي:

- أ- أن يتصف المعيار بالواقعية، يعني إمكانية تطبيقه على أرض الواقع وليس بالمثالية التي لا يمكن تحقيقها ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- ب- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسة اللازمة.
- ج- أن يتميز المعيار بالبساطة وسهولة التركيب وإن لا يتحمل أكثر من معنى.

2- الاستخدامات: تستخدم المعايير لتحقيق الغايات التالية :

- أ- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى لغوي يمكن فهمه من قبل الأشخاص عبر أصحاب الاختصاص
- ب- يستعمل أيضاً أداة للمقارنة مع النسب الفعلية فيؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية إلى ذلك.

¹¹¹ - فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 250

ثانيا: أنواع المعايير المستخدمة :¹¹²

أ- المعايير المطلقة: (ABSOLUTE STANDARDS) :

وهي مجموعة من النسب والمعدلات المتعارف على استعمالها في التحليل المالي، بالرغم من الاختلاف في نوع الشركة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على المعايير على أنها تعد مؤشرات مالية ضعيفة المدلول في التحليل المالي، وذلك لكونها تعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين منظمات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول التعارف عليها (1:2)، والسيولة (1:1)، ولتقسيم دقة الفرضيات أجريت في أمريكا دراسة على شركات الكهرباء، فوجدت أن نسبة التداول لديها أقل بشكل ملحوظ من النسبة المطلقة، وهذا ما يؤكد محدودية هذه المعايير كمقاييس عامة لجميع الحالات والأنشطة.

ب- معيار الصناعة (ANDUSTRY AVERAGE):

و هي من اكثر المعايير استعمالا ويستخرج بإيجاد متوسط حيث يؤخذ من مجموعة كبيرة من الشركات والمنظمات، وهي تنتمي إلى صناعة واحدة وفترة زمنية واحدة، فنسبة التداول لصناعة الأسمدة تعتبر نسب تداول مستخرجة من ميزانية مجموعة من الشركات، ويفيدنا هذا المعيار في مقارنة لنسبة خاصة من الشركة حيث أنها موضع دراسة لمعرفة المركز النسبي للشركة، ومدى تطابقه مع معدل الصناعة فإذا وجدنا تطابق أو فرق بسيط نقول ان هذه الشركة تعمل ضمن معدل السائد، أما إذا كانت نسبة الشركة أعلى من المعدل فتقيم بأنها فوق المعدل، أما إذا كانت أقل فهي دون المعدل، وأيضا هذا المعيار واجه بعض المشكلات منها :

* صعوبة تصنيف وتحديد الصناعات لتنوع أنشطتها.

* صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة.

* تختلف انماط الإنتاج والحجم والظروف التاريخية والمستوى التكنولوجي حيث أنها تؤثر على تركيبة المنظمة المالية فتصبح المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى له.

* تختلف شروط الائتمان التي تحصل عليها الشركة وتقوم بمنحها لعملائها، حيث أن الاستخدام الممنوح يعتبر استخداما للأموال أي يعتبر تمويل، حيث يتأثر بشكل ميزانية المنظمة ونسبها المالية.¹¹³

¹¹² - نفس المرجع، ص 251

¹¹³ - نفس المرجع، ص 252

* تختلف الأساليب المحاسبية بين المنظمات المختلفة إذ يؤدي إلى اختلاف في النتائج المالية والمؤشرات.

* تنوع المنتجات يؤدي إلى اختلاف تركيبة الميزانية حيث تقارن مع المنظمات التي تنتج منتوجا واحدا.

* يؤثر الموقع الجغرافي على استخدام اليد العاملة بكثافة أو رأس مال بكثافة.

* أهداف المنظمة وفلسفتها التمويلية.

* يلعب التضخم دور في تقليل من أهمية مقارنة نسب المنظمة مع متوسط الصناعة، حيث عند استبدال المنظمة الاتها القديمة بالآلات جديدة فسوف تعاني من انخفاض العائد على استثماراتها.

هذا المعيار يقيم على أساس إطار عام للتحليل حيث يلفت النظر إلى الانحرافات بين معدل الصناعة وإنجاز الشركة التي تنتمي إليها حيث تؤدي المحلل إلى التعرف على اسباب من خلال دراسة العوامل والارقام التي تحدث تأثير في المؤشر المنحرف عن المعدل، حيث تتولى غرف الصناعة والاتحادات الصناعية إعداد هذا المعيار، وتكون مقارنة بموجب هذا المعيار ذات جدوى فإنه لا بد من تأكد من مدى توفر الخصائص قبل إجراء المقارنات هاته الخصائص كالآتي :

- أن تكون المنظمات موضوع دراسة تابعة لصناعة واحدة.
- أن تكون المنظمات موضوع دراسة ذات حجم مماثل.
- أن تستخدم هذه المنظمات نفس الأسس والأساليب المحاسبية حيث يتم عرض هذه البيانات باستخدام أسس موحدة.
- أن تنتمي هذه الشركات إلى منطقة جغرافية واحدة.

ج- المعيار الاتجاهي (TRED ANALYSIS) :

حيث تعتبر الاتجاهات التي تتخذها المنظمة كالأداء في الماضي حيث أنها أداة ذات قيمة هامة لتقييم الاداء في الحاضر والمستقبل، وعليه نقول أن فكرة هذا المعيار حيث يستعين بأداء الشركة في الماضي وتعتبر معيار للحكم على ادائها الحالي، فإن وجدت نتيجة المقارنة لإحدى النسب قد انحرفت عن المعدلات التي كانت في الماضي، كأن تكون نسبة المديونية (1:3) في حين كانت في الماضي (1:2)، فهذا الانحراف يدعو إلى التساؤل عن الأسباب، أما إذا كانت النسب الحالية في نفس مستوى النسب السابقة، فلا داعي لأي تساؤل وتلقي المعايير الاتجاهية

الضوء على فاعلية السياسات الجديدة، فإذا قمنا بتعديل سياسة الائتمان، فإنه بمقارنة النسب المالية يمكننا قياس آثار تلك السياسة في السنة التي طبقت فيها، ويتميز هذا المعيار بأنه يبقى معبرا عن واقع الحال طالما كان الماضي معبرا على المستقبل، فالمعايير الاتجاهية تكون أفضل إذا كانت العوامل المؤثرة تتصف بالاستقرار، وأيضا مع ذلك يجب عدم اهمال عوامل التغيير التاريخية في حال استعمال هذا المعيار للحكم الحاضر وتوقع المستقبل، ويستخرج هذا المعدل للمنظمة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة، وتقييم النسبة الخاصة للفترة الحالية باستخدام المعدل المستخرج، والفرضيات التي يتم الانطلاق منها في استعمال هذه المعايير فيقوم على الأساس افتراض أن الحاضر منها هو وليد الماضي، إلا أن هذا المعيار يعاني من الصعوبات التالية: ¹¹⁴

- تحديد الفترات الواجب استخدامها واستخراج المعدل المناسب
- في حال تغيير الظروف البيئية الخارجية والداخلية يصعب انطباق الماضي على المستقبل

د- المعيار المخطط أو المستهدف (Plawned Or Budgeted Std) :

يستعمل هذا المعيار من طرف إدارة المنظمة ويقوم بوضع أهداف لأنشطة معينة ومقارنة ما كان متوقعا من الشركة تحقيقها، مع ما حققته فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الثالث: التحليل المالي المتقدم

يعتمد التحليل المالي المتقدم على استراتيجيات متعددة تهدف الى تعظيم ربحية الملاك المستثمرين والى تعظيم القيمة السوقية للشركة، وذلك بفضل قرارات التمويل المناسبة لنوعية الاستثمار والمتمثلة في الاختيار الأمثل للهيكل التمويلي للشركة.

1- المفاهيم الاساسية لهيكل التمويل:

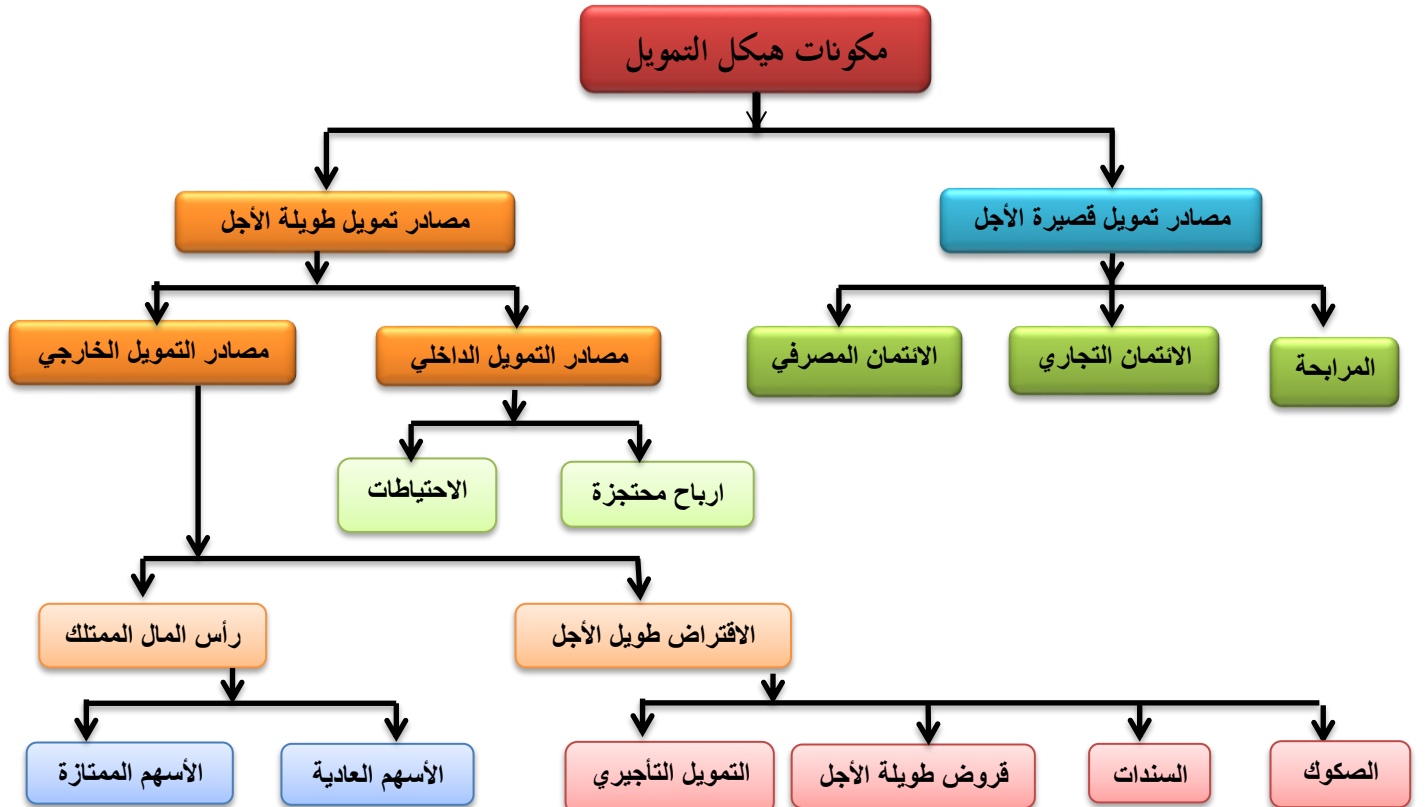
1-1- مفهوم هيكل التمويل ومكوناته: عادة ما نسمع في وسائل الاعلام ان السبب الرئيس

للتعثر او الفشل المالي للمؤسسات هو وجود خلل في الهيكل المالي للشركات.

أ- مفهوم الهيكل التمويلي: يعني الكيفية المتوازنة التي تختار بها الادارة المالية مصادر تمويل الشركة بطريقة تحافظ على التوازن المالي لها وتمكنها من زيادة العوائد والقيمة السوقية للشركة¹¹⁵.

ب- مكونات هيكل التمويل: يتكون الهيكل التمويلي من المصادر الملخصة في الشكل ادناه:

الشكل (24-02): مكونات هيكل التمويل



المصدر: محمد الامين مصباحي، "مطبوعة الادارة المالية المتقدمة" موجهة الى طلبة السنة الثانية ماستر محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، سنة 2023، ص:41.

الميزانية التالية توضح مصادر التمويل.

أصول	ميزانية	خصوم
أصول ثابتة	رأس المال	
أصول متداولة	خصوم غير جارية	
	خصوم جارية	
Σ		Σ

إن تمويل المؤسسة يكون من المصادر

راس المال ← مساهمة اصحاب المشروع

الخصوم (ديون الغير) ← طويلة الاجل مثل قروض طويلة الاجل وموردو التثبيات

← قصيرة الاجل مثل موردين ائتمان تجاري

مصادر التمويل

حقوق ملكية راس المال والاحتياطات الديون خصوم طويلة وخصوم متداولة

وهنا تأتي اهمية نسبة الديون وحقوق الملكية على مجموع الاصول

$$\text{*نسبة الديون على الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100 \%$$

$$\text{*نسب حقوق الملكية على الاصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100 \%$$

هتان النسبتان تمثل هيكل التمويل

ملاحظة: مجموع النسبتين = 100 %

ج- اختيار الهيكل التمويلي المتوازن للشركة: المفاضلة بين العائد والمخاطر

مفهوم هيكل التمويل المتوازن

ان تحديد الهيكل التمويلي المتوازن يتطلب دراسة أثر الهيكل التمويلي على كل من:

- 1-العائد (تكلفة التمويل)
- 2-قدرة الشركة على السداد: (مستوى المخاطر)

- **تكلفة التمويل:** تتمثل تكلفة التمويل للشركة بعد حصولها على الأموال اللازمة لممارسة نشاطها في:

عندما تتحصل الشركة على القروض (الديون) تقوم بدفع مستحقات الفوائد.

عندما يساهم الشركاء (بأموالهم - حقوق الملكية) في الشركة تدفع لهم الأرباح الموزعة.

الجدول رقم (02-02): مقارنة التمويل بالديون والتمويل بحقوق الملكية

التمويل بالديون	التمويل بحقوق الملكية
- فائدة مجردة ثابتة من حيث التوقيت والقيمة. - تدفع بانتظام. - أولوية الدائنين حصولهم على حقوقهم عند التصفية.	- حصول المساهمين على حصتهم من الأرباح مرتبط بقرار توزيع الأرباح من قبل مجلس الإدارة المالية - توزيع الأرباح مرتبط بسياسة الشركة - حقوق المساهمين معرضة للضياع عند تصفية الشركة

كما هو معروف العائد يتناسب مع المخاطرة طردياً فإن عائد (تكلفة) التمويل عن طريق الديون اقل من حقوق الملكية وبالتالي فإن التكلفة عن طريق القروض يعد مصدر ذو تكلفة منخفضة.

$$\text{تكلفة التمويل} = (\text{نسبة الدين} \times \text{تكلفة الدين}) + (\text{نسبة حق الملكية} \times \text{تكلفة حق الملكية})$$

هيكل التمويل المتوازن هو ذلك الهيكل الذي يخفض تكلفة التمويل بالمشروع.

فوائد القروض (الديون) تدفع قبل دفع مستحقات الضريبة، مما يؤدي الى التقليل من المطرح الضريبي الخاضع للضريبة، ومنه يؤدي الى التقليل من التكلفة الفعلية للتمويل، ويؤدي الى زيادة القيمة السوقية للشركة.

ان الاعتماد المفرط على مصادر التمويل منخفض التكلفة لتمويل استثمارات حالية على المدى الطويل قد يرفع من معدلات المخاطر المتعددة التي تتعرض لها الشركة بالشكل الذي قد يؤدي الى ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمارات مستقبلاً ومنه الى انخفاض القيمة السوقية للشركة. وللخروج من هذه المشكلة تعمل الادارة المالية على وضع هياكل تمويلية مستهدفة مستقبلاً (Target Financing Structure) تحدد نوعية المصادر التمويلية المكونة للهيكل ونسبة كل مصدر.

ولتحقق الشركة اهداف الهيكل التمويلي تعمل على مبدأ المفاضلة ما بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة، وبصورة اوضح يجب ان تكون المخاطر الناجمة عن مصدر تمويلي منخفض التكلفة متوازنة مع العوائد المتوقعة تحقيقها منه.

لإجراء عملية المفاضلة ما بين الهياكل التمويلية للشركة يجب علينا ان نقوم بقياس العائد المتوقع الحصول عليه من حملة الاسهم العادية من كل هيكل مقترح والمخاطر المحتملة عنه ومنه القيام بعملية المفاضلة ما بين العائد والمخاطر من أجل اخذ القرار المناسب في عملية اختيار الهيكل التمويلي المتوازن المناسب.

- قياس العائد المتوقع لحملة الأسهم العادية:

العائد المتوقع للسهم العادي هو الحصة التي يحصل عليها من صافي الأرباح بعد طرح مقدار الفوائد والضرائب ودفع حصة حملة الأسهم الممتازة.

توضح ربحية السهم نصيب السهم العادي من الأرباح خلال فترة زمنية وتعتبر ربحية السهم من اهم المؤشرات المستخدمة لقياس العائد الذي يحصل عليه المساهم. ولذلك يحظى هذا المؤشر باهتمام المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

تعد ربحية السهم من مؤشرات الربحية في مجال تقييم نشاط الاستثمار في الأسهم، حيث يسهل مقارنتها خلال السنوات السابقة، فضلاً عن مقارنتها مع ربحية السهم للشركات الأخرى، لذا تمثل ربحية السهم وسيلة ملائمة للمستثمرين وهم بصدد اتخاذ قرارات الاستثمار، مع مراعاة ان مقارنة هذا المؤشر لفترات متتالية يتطلب توفر اساس موحد للمقارنة فاذا كان نظام الشركة يسمح بتحويل بعض الاسهم الممتازة الى اسهم عادية وكانت الشركة تمنح اسهم عادية مقابل جزء من الأرباح الموزعة فهذا يعنى ان الاسهم العادية يتغير حجمها وبالتالي فان ذلك يؤثر على عملية المقارنة ويفضل في هذه الحالة حساب متوسط عدد الاسهم العادية في اول و اخر كل فترة من فترات المقارنة ودلاله. ربحية السهم تتأثر بدرجة كبيره بمقدار الأرباح المحتجزة التي تكونها الشركة وتحدد ربحية السهم علي النحو التالي:

ربحية السهم = (صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب - التوزيعات علي الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم العادية.

-مخاطر ربحية السهم العادي:

تعد عملية اختيار الشركات لهيكل تمويلي مختار سوف يعرضها دائماً الى مخاطر مالية (Financial Risks)، اذ ان ازدياد اعتمادها على المصادر التمويلية الثابتة التكلفة (القروض،

والأسهم الممتازة) ستؤدي الى تغيير مستوى الربح التشغيلي (EBIT) والى مستوى اكبر في ربحية السهم العادي.

تقاس مخاطر ربحية السهم العادي من خلال الرافعة المالية (Financial Leverage) حسب العلاقة الرياضية التالية:

$$FL = \frac{EBIT}{EBIT - FC}$$

حيث:

FL: الرافعة المالية – Financial Leverage

EBIT: الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب – Earnings Before Interests and Taxes

FC: الأعباء الثابتة قبل الضريبة التي تدفع لحملة الأسهم الممتازة او المقرضين.

التغير في ربحية السهم العادي:

يمكننا تحديد التغير في ربحية السهم العادي من خلال الربط ما بين درجة الرافعة المالية ومخاطر ربحية السهم العادي وذلك من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\Delta EPS = (FL). (\Delta EBIT)$$

– عندما يتغير مستوى الربح التشغيلي يؤدي الى تغير ربحية السهم العادي بنسب متباينة.

– وعندما يشمل الهيكل التمويلي للشركة مصادر ذات تكاليف ثابتة (القروض، الاسهم الممتازة) يؤدي الى تغير في مستوى ربحية السهم العادي اكبر من تَغْيَرِ مستوى الربح التشغيلي.

الموازنة ما بين العائد المتوقع ومستوى المخاطر

ان عملية اختيار الهيكل التمويلي المناسب والمتوازن ما بين العوائد المتوقعة الحصول عليها وما بين مستوى المخاطر لا يمكن تحديده على أساس ربحية السهم (العائد) او على اساس المخاطر كلا منفصل على الآخر ، وانما تتم عملية المفاضلة على اساس الموازنة بينهما.

3- تأثير الهيكل التمويلي على القيمة السوقية للشركة

يعتبر أثر الهيكل التمويلي للشركة على القيمة السوقية من اهم الموضوعات التي تركز عليها الادارة المالية المتقدمة، وتجرى حولها الكثير من الدراسات والبحوث والنقاشات بين المفكرين الماليين.

كما رأينا في المحور السابق كيف تتحدد القيمة السوقية للشركة من خلال التدفقات النقدية التي تحققها وسعر خصم هذه التدفقات الذي يكون في أغلب الأحيان مساوياً لتكلفة التمويل. فالإقتراض يؤدي الى وفورات ضريبية ومنه ينعكس بالإيجاب على التدفقات النقدية للشركة، وتكلفة التمويل تتحدد بالتكلفة المتوسطة المرجحة لمصادر التمويل، والإعتماد على الإقتراض في التمويل يؤدي الى خفض تكلفة التمويل ، ومنه فالإقتراض سيؤثر بالإيجاب على القيمة السوقية للشركة.

وما سنريد توضيحه في هذا المحور هو توضيح علاقة الإقتراض بالقيمة السوقية للشركة ميدانياً وذلك من خلال عدم وجود الضرائب، وتكلفة الإفلاس، وتكلفة الوكالة.

أ-تأثير الهيكل التمويلي على القيمة السوقية للشركة من خلال:

-عدم وجود ضرائب او تكلفة الإفلاس او تكلفة الوكالة

سندرس تأثير الهيكل التمويلي على القيمة السوقية للشركة من خلال: عدم وجود ضرائب او تكلفة الإفلاس او تكلفة الوكالة من الطرق التالية: طريقة صافي الدخل، صافي الدخل التشغيلي، والطريقة التقليدية، وطريقة (M-M)، Modigliani And Miller.

-طريقة صافي الدخل: Net Income Approach

يفترض في هذه الطريقة أن معدل تكلفة كل من الإقتراض وحقوق الملكية ثابت لا يتغير بتغير نسبة الإقتراض في الهيكل التمويلي، أي ان كل زيادة في معدل نسبة الإقتراض في الهيكل التمويلي للشركة لن يؤدي الى زيادة معدل العائد الاستثماري المطلوب من المقرضين او الملاك. وبالتالي سيؤدي ذلك الى الحصول على كلفة اقتراض اصغر من كلفة الاسهم العادية، وعليه فإن الزيادة في نسبة الإقتراض في الهيكل التمويلي للشركة ستؤدي الى خفض لتكلفة التمويل ومنه الى الرفع من القيمة السوقية للشركة.

ولحساب القيمة السوقية للشركة ، ومعدل تكلفة التمويل نعتمد على العلاقات التالية:

القيمة السوقية للأسهم العادية = صافي الربح متاح للملاك ÷ معدل العائد المطلوب من الملاك

القيمة السوقية للسندات = فوائد السندات ÷ معدل العائد على الاستثمار في السندات

القيمة السوقية للشركة = القيمة السوقية للأسهم العادية + القيمة السوقية للسندات

معدل تكلفة التمويل = صافي ربح الشركة ÷ القيمة السوقية للشركة

- المقاربة التقليدية-Traditional Approach:

تتأسس المقاربة التقليدية الافتراضين التاليين:

الأول: افتراض وجود هيكل تمويلي مثالي أي تكلفة التمويل في الحدود الأدنى، والقيمة السوقية للشركة في حدها الأعلى.

الثاني: يزداد مستوى معدل العائد المطلوب من الملاك والدائنون (المستثمرون)، بارتفاع مستوى نسبة الاقتراض (الديون) في تركيبة الهيكل التمويلي للشركة، مع الزيادة الطردية لمخاطر العوائد المتوقعة.

تحقيق هدف الوصول الى هيكل تمويلي أمثل ← الى تحقيق هدف الوصول الى نسبة اقتراض مثلى

- **قدرة المشروع على السداد:** ان اللجوء للتمويل عن طريق الديون له جانب ايجابي هو تخفيض تكلفة التمويل الا انه لا يجب ان يكون على حساب قدرة المشروع على السداد (السيولة) اي ان الديون يترتب عليها التزامات عاملة فوائد واقساط ولا يجب ان يتعدى ذلك القدرة الإيرادية للمشروع والا تعثر المشروع وقد يصل به الى الافلاس

القدرة الإيرادية (القدرة على السداد) اكبر تكلفة الديون

اذن هيكل التمويل المتوازن هو الذي يحقق اقل تكلفة ممكنة مع الحفاظ في نفس الوقت على مقدرة المشروع على سداد التزاماته في مواعيدها

مفهوم خلل هيكل التمويل: على ضوء ماسبق نستنتج ان خلل هيكل التمويل في الحالتين:

- اذا لم تخفض تكلفة التمويل

- اذا عرض قدرة المشروع على السداد للتوقف

خلاصة الفصل الثاني:

إن الهدف الأساسي لتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتحليل تقييم الأداء المالي أهمية بالغة، فهو العملية التي من خلالها يمكننا دراسة النشاط والربح المالي لمؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بما ستكون عليه مستقبلا، والتحليل المالي يقوم أساسا على البيانات المحاسبية، وبشكل خاص الميزانية وحسابات النتائج بهدف اشتقاق مجموعة من المعلومات والمؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة والتي تسهم في تحديد قيمة ومميزات المالية والتشغيلية للمؤسسة، وتساعد في اتخاذ القرارات كما تسهم أيضا في الوقوف على نقاط القوة ومواطن الضعف فيها، ويعتمد التحليل المالي على عديد من الأدوات هذه الأخيرة تتمثل في الوسائل والطرق الفنية وكذا الأساليب المتعددة التي يستعين بها المحلل المالي للوصول إلى تقييم مختلف الجوانب لأنشطة المؤسسة، والتي تمكنا من مقارنة واستنتاج ما هو ضروري لتقييم. ويقوم التحليل المالي بشتى أشكاله على منهج المقارنة وتحليل النسب المالية هذا الأخير الذي يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا ذلك أنه يبرز عددا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في شتى الجوانب من حيث الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

الفصل الثالث

أهمية التحليل المالي في تشخيص
الوضعية المالية لشركة سوناطراك

الفصل الثالث: أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك

تمهيد:

حين تناولنا في الجانب النظري التحليل المالي والقوائم المالية التي تقوم بخدمة أغراض تحليل المالي إضافة إلى كيفية عمل آلية التشخيص المالي في حين اتضحت لنا جميع المفاهيم النظرية التي تخص الفصل الأول والثاني إذا سنقوم بإسقاط ما تم اكتسابه في جانب نظري وتطبيقي على أرض الميدان حيث كانت الدراسة على شركة سوناطراك التي تعتبر من أهم المؤسسات الوطنية وعليه اعتمدنا على تطبيق أدوات التحليل المالي (النسب المالية، المؤشرات المالية) في تحليل القوائم المالية الخاصة بالشركة وعليه قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: عرض وتقديم شركة سوناطراك

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك

المبحث الأول: عرض وتقديم شركة سوناطراك

تعتبر شركة سوناطراك من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتقديم شركة:

المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك، نشأتها وأهدافها

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الشركة من خلالها تعريفها والتعرف على مراحل نشأتها بالإضافة إلى أهدافها وهي كالآتي:

أولاً: تعريف شركة سوناطراك

هي شركة حكومية جزائرية أنشئت لتقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتصنف ضمن كبار مؤسسات المقاولات على الصعيد الإفريقي.

ثانياً: نشأة وتطور شركة سوناطراك

1- ظروف النشأة:

تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) نهاية عام 1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثا آنذاك (5 يوليو/ تموز 1962)، وهدفت السلطات من إنشائها لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة.

2- مسار التوسع:

في مسعى لإثبات وجودها، قامت في عام 1964 بمشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 800 كيلومتر، وربط بين منطقتي آرزو (غرب) و"هاود الحمرا"، وفي نفس الفترة، أطلقت الجزائر أول مشاريعها في مجال استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي، فتأسست الشركة الجزائرية للميثان السائل بطاقة إنتاجية أولية بلغت نحو ملياري متر مكعب في السنة، وفي عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمن إقامة تعاونية صناعية بين شركة تمثل الطرف الفرنسي والحكومية الجزائرية، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدرا أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات وفي ضوء هذا الاتفاق، أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أن كان دورها في السابق محصورا في النقل

والتسويق، وبناء على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري.

3- دخول الأوبك:

مع بداية عام 1969، كانت الجزائر قد حققت إنجازات كبيرة في مجال استكشاف المحروقات وعثرت على مخزونات كبيرة من الغاز، خاصة إثر اكتشاف حقل "غاسي العادم" إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود في 1968، وفي نفس الفترة حصلت سوناطراك على رخصة نقل الغاز المنتج في حاسي أرمل إلى سكيكدة عبر خط من الأنابيب تعود ملكيته أصلا لفرنسا، وتوج هذا المسار التصاعدي في الإنتاج والتسيير بدخول الجزائر منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عام 1969، وتماشيا مع الوضع الجديد بوصف الجزائر أصبحت بلدا مصدرا للنفط، قامت سوناطراك بإطلاق أولى عمليات الاستكشاف بوسائلها الذاتية، وجرت هذه العمليات في حقل "البورما".

4- تأميم المحروقات:

تعزيزت مكانة سوناطراك في النسيج الاقتصادي الوطني بتأميم الحكومة الجزائرية لقطاع النفط في فبراير/ شباط 1971، فمع التأميم وجدت نفسها أمام تحدي توسيع أنشطتها بسرعة لتشمل كافة المؤسسات النفطية على التراب الجزائري الشاسع، وتجاوبا مع الحركية التي أوجدها قرارا التأميم، اقتتت أول مركب لتسييل "الميثان"، وشرعت في تشغيل مركب الغاز المسال في سكيكدة ومصفاة النفط بآرزو، وبحلول 1975 كانت قد طورت أنشطتها لتشمل جزءا هاما من المشتقات البتروكيميائية، وهكذا أقامت وحدتين لتحويل المواد البلاستيكية في سطيف (شمال شرق) وشلف، ومع توسع أنشطة الشركة وتنوعها، بات حتميا وضع مخطط توجيهي لرسم معالم المستقبل، فأطلق مخطط تقييم قطاع المحروقات عام 1977، ووضع في صدارة أهدافه رفع معدلات الإنتاج من البترول والغاز مع منح أهمية إضافية للمشتقات البتروكيميائية.

ثالثا: أهداف شركة سوناطراك

لسوناطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، من أهمها:

1- الإبقاء على نمو سوناطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وإفريقيا، ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية.

2- التكفل كشركة وطنية ناجحة ومتطورة لبلد نفطي وغازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات، وخلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

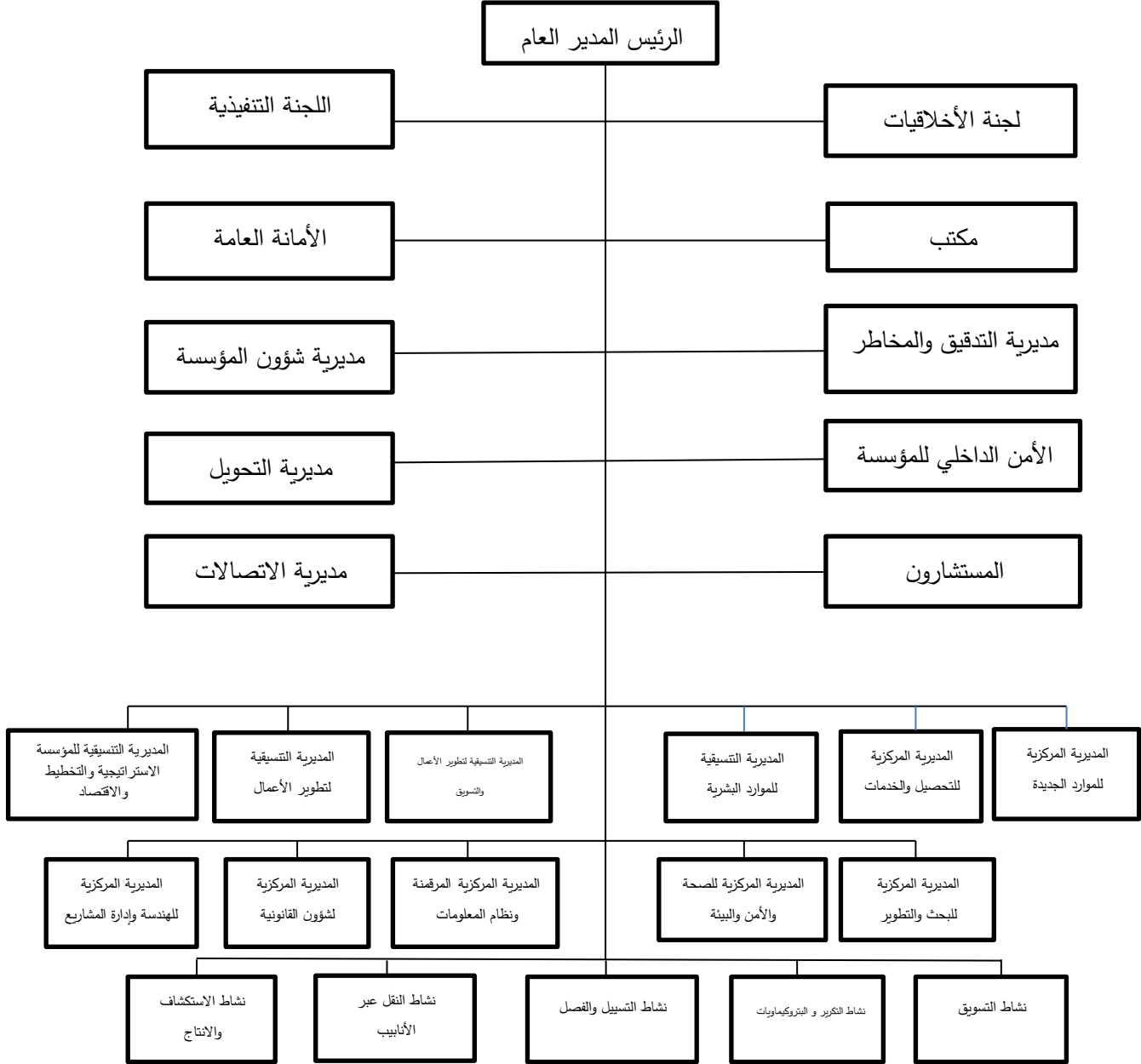
- 3- الاستمرار في جعل أنشطة المنبع (AMONT) أساس تقدم سوناطراك، ومحور أساسي لتوسيع احتياطات الجزائر وتدعيم نشاطها في الخارج.
- 4- تنويع أنشطة المصب (AVAL) ورفع مساهمتها في أرباح الشركة بالجزائر وخارجها.
- 5- الاستمرار في التحكم وتخفيض التكاليف لضمان البقاء: الأولى في الجزائر، الأولى في إفريقيا، وقائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأوروبية، وفي الصدارة العالمية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك

وينقسم هذا المطلب إلى قسمين:

أولاً: عرض الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك

الشكل رقم (25-03): الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع الشركة، <https://sonatrach.com/organisation>

تاريخ الاطلاع على ساعة ثانية عشر زوالا من تاريخ 2023/04 /10

ثانياً: شرح الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك:

الهيكل التنظيمي لسوناطراك هو عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات والعلاقات بالشركة، والتي هي كما يلي:

1- الرئيس المدير العام: هو أعلى سلطة تنفيذية بالشركة، دوره الأساسي الإشراف على التسيير العام.

2- اللجنة التنفيذية: وهي لجنة تضطلع بتسيير الشركة، وترفع التقارير إلى كل من مجلس الإدارة، وإلى الجمعية العامة إذا لزم الأمر.

3- لجنة الأخلاقيات: مكلفة على احترام أحكام قانون الأخلاقيات وتعزيز الامتثال للممارسات الأخلاقية في الشركة.

4- الأمانة العامة: حيث تقوم بتصنيف الملفات الخاصة بالعمل ترجمة الرسائل ومكالمات التي تتلقاها الإدارة العامة.

5- المكتب: له دور التسيير الإداري لشركة، ومتابعة مختلف الشؤون الإدارية.

6- مديرية التدقيق والمخاطر: تقوم بدور المراجعة الداخلية لشركة بمختلف الأنشطة والمستويات.

7- الأمن الداخلي لشركة: له دور متابعة وتسيير الأمن داخل الشركة، سواء الموفر ذاتياً، أو من طرف مؤسسات الأمن الخاصة.

8- مديرية الاتصال: وتهتم بالإعلام في الشركة.

9- المستشارون: لهم دور استشاري يساعد على اتخاذ القرارات، وتسيير فهم التغيرات المختلفة المؤثرة على الشركة.

10- المديرية التنسيقية لشركة الاستراتيجية التخطيط والاقتصاد: تشرف على صياغة واختيار إستراتيجية الشركة بالتنسيق مع مختلف الأنشطة، كما تعمل على تقييم مشاريعه وصياغة سياساته العامة.

11- المديرية التنسيقية لشركة للشؤون المالية: وهي المديرية المسؤولة عن مختلف العمليات المالية لشركة.

12- المديرية التنسيقية لتطوير الأعمال والتسويق: تهتم بمختلف الشؤون المتعلقة بتطوير الأعمال والتسويق.

13- المديرية التنسيقية للموارد البشرية: تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات والاستراتيجيات على مستوى الموارد البشرية بالشركة ومتابعتها.

14- المديرية المركزية للحصول والخدمات: تهتم بمتابعة أنشطة التحصيل ومختلف الخدمات لسوناطراك.

15- المديرية المركزية لشؤون القانونية: لها دور متابعة كل التغيرات القانونية الخارجية التي تؤثر على الشركة، لتقوم بكشفها وتوضيحها لمختلف المستويات والأنشطة، كما تقوم بإضفاء الطابع القانوني على كل الأنشطة والمستويات ومتابعة ذلك.

16- المديرية المركزية لرقمته ونظام المعلومات: تشرف على تسهيل الاتصال داخل الشركة وتبادل المعلومات بين مختلف الأنشطة والمستويات، وكذلك تطوير الأنظمة المعلوماتية والتقنية.

17- المديرية المركزية الصحة والأمن والبيئة: تساهم في صياغة السياسات لحماية صحة وأمن الأفراد داخل الشركة وخارجها، وكذلك حماية البيئة في مختلف الأنشطة والمستويات ومراقبتها.

18- مديرية المركزية للبحث والتطوير: تقوم بطلب تعزيز وتنفيذ البحوث التطبيقية في استحداث التكنولوجيات في الوظائف الأساسية لشركة من قبل الشركة.

19- نشاط الاستكشاف والإنتاج: يشمل جميع الأنشطة التي تؤدي وتساعد على استخراج المحروقات الخام، من البحث والتنقيب إلى صيانة الآبار واستخراج النفط، وقد جمعت سوناطراك كل هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للخدمات النفطية وشبه النفطية SPP، هذه الأخيرة التي تضم حصص سوناطراك بمجموعة من المؤسسات المملوكة لها كليا أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، أهمها:

أ- الشركة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO)، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب- الشركة الوطنية للحفر (ENAFOR)، والتي تمتلكها أيضا سوناطراك كليا.

ج- الشركة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)، والتي ترجع ملكيتها أيضا كليا للشركة.

د- الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (ENGCB)، والتي تمتلكها سوناطراك كليا.

20- نشاط النقل عبر الأنابيب (TRC): تشمل الأنشطة التي تعمل وتساعد على ضمان نقل المنتجات المجمع عبر الأنابيب، وقد جمعت سوناطراك أيضا هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي سوناطراك القابضة للاستثمار والمساهمة (SIP)، والتي تضم بدورها حصص شركة

سوناطراك بمجموعة من الشركات التي يشترك في ملكيتها مع مؤسسات أخرى، ومن أهم مكونات هذه المحفظة:

أ- شركة نقل المحروقات STH، حيث تصل حصة سوناطراك إلى 60%

ب- الشركة الجزائرية لإنجاز المشاريع الصناعية SARPI، حيث تمتلك سوناطراك 50% منها
21- نشاط التكرير والبتروكيمياويات: ويشمل الأنشطة التي تساهم في معالجة الخامات وتحويلها، وقد جمعت سوناطراك كذلك هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي شركة القابضة للتكرير وكيمياء المحروقات RCH والتي تضم حصص الشركة في مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها بالكامل أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، والتي من أهمها:

أ- الشركة الوطنية لتكرير النفط NAFTEC، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب- الشركة الوطنية للبتروكيمياويات ENIP، والتي سوناطراك بنسبة 100%.

22- نشاط التسويق: ويشمل جميع الأنشطة التي تساهم في تسويق منتجات شركة سوناطراك، والتي جمعت في سوناطراك القابضة لتقييم المحروقات SVH، هذه الأخيرة التي تضم حصص الشركة في مؤسسات تنوعت ملكيتها ما بين الملكية الكاملة، وبين الشراكة مع مؤسسات أخرى، وتتمثل أهم مؤسسات هذه المحفظة فيما يلي:

أ- الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات النفطية NAFTAL، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب- شركة النقل البحري HYPROC، والتي تمتلكها كلياً.

ج- شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية COGIZ، والتي ترجع ملكيتها بالكامل لشركة.

د- الشركة الجزائرية للطاقة AEC، والتي تمتلك شركة سوناطراك حصة 50% منها.

هـ- الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة NEAL، والتي ترجع ملكية 45% منها لشركة.

المطلب الثالث: قسم ومصلحة محل الدراسة

سنتعرف في هذا المطلب على قسم والمصلحة التي تمت فيها الدراسة وهي كالاتي:

أولاً: تقديم قسم التنقيب (حيدة):

حيث يكون تقديم التنقيب على النحو الآتي:

1- تعريف التنقيب: التنقيب عبارة عن عملية يتم من خلالها خلق بئر صغير من حيث القطر (أقل من 0.5م) وعمقه يتراوح ما بين 900 و5000م، ويمكن أن يصل إلى 10000م.

2- مختلف أنواع الآبار:

- أ- بئر منقب فيه: هو بئر في مرحلة الاستكشاف (قسم الاستكشاف).
- ب- بئر التوسع: هو بئر في مرحلة الإنتاج، ويحتوي على البترول أو الغاز.
- ج- بئر للتحديد: هو بئر لتحديد أو حقل في حالة الاستغلال، يمكن أن يستغل هذا البئر تبعاً لنمط إنتاج المنجم كبئر ضاخ.
- 3- إنشاء قسم التنقيب:** تم إنشاء قسم التنقيب في أبريل 1987 عن طريق إعادة تنظيم سوناطراك، حيث تلت هيكل التنسيق والتحكم في عمل التنقيب، لفرع الهيدروكربونات الذي كلف بتنسيق مختلف مؤسسات الإنتاج المتدخلة أثناء تنفيذ مخطط المهام.
- 4- مهام قسم التنقيب:** الهدف الأساسي من إنشاء هذا القسم هو الإشراف على عمليات التنقيب عن طريق أهداف تتمثل في:
- أ- إنجاز آبار جديدة مع مدة حياة طويلة.
- ب- التقليل بقدر الإمكان من تكلفة البئر.
- ج- إنجاز الآبار في أقصر مدة ممكنة مع تحقيق أقصى ضروريات الأمن.
- 5- واجبات قسم التنقيب:** لكي يتم إكمال مسؤوليتها، وعلى أساس تحقيق نتائج في الوصول إلى الأهداف المحددة، تم تكليف هذا القسم بالواجبات التالية:
- أ- الإشراف على الأداء والخدمات المقدمة من طرف المتدخلين في تنقيب الآبار، التقنيات المتعلقة ببئر الاستكشاف وبئر التوسع (قسم الإنتاج).
- ب- تموين ورش التنقيب.
- ج- البحث عن التقنيات الجديدة وتطويرها لإنجاز وإكمال أهدافها.
- د- تقدير ممولي الخدمات المتدخلين في تنقيب الآبار.
- ثانياً: تقديم مصلحة المالية والمحاسبة**
- حيث يكون تقديم مصلحة المالية والمحاسبة على النحو الآتي:
- 1- تقديم مديرية المالية والمحاسبة:**
- إن عملية إنتاج الغاز والبترول وتحويلها وكل عمليات الحفر والتنقيب هي عبارة عن مشاريع ونشاطات تحتاج إلى عملية تمويل معاملات والتي يتم معالجتها وتسجيلها هذا الذي يعبر من مهام دائرة المحاسبة العامة.
- إن الهيكل التنظيمي للشركة مقسم إلى عدة مديريات، هذه الأخيرة كذلك مقسمة إلى دوائر المحاسبة العامة والتي هي محل الدراسة مقسمة إلى سبعة مصالح هي كالتالي:

- مصلحة الموردون المحليون.

- مصلحة الموردون الأجانب.

- مصلحة ما بين الوحدات.

- مصلحة الاستثمارات والمخزونات.

- مصلحة التفشي والجمع.

- مصلحة الضرائب.

2- مهام مصالح دائرة المحاسبة العامة:

أ- مصلحة المستخدمين:

- استقبال الوثائق المحاسبية المبرمجة لليوميات (حالات الدفع، اليومية المجمعة، صافي الدفع، حالات الاقتطاع الخاضع وكذلك دفتر الأستاذ....الخ).

- الطلب من مصلحة الخزينة دفع كل الأجور المقدمة (التحويلات، الشيكات، الصندوق).

- تجميع الأجور، التصريح الاجتماعي، الضريبي، التسبيقات والقروض.

- تحليل ومتابعة الحسابات (دفتر الأستاذ).

- استغلال سندات قيود ما بين الوحدات المتحصل عليها من الديريات الأخرى سوناطراك وكذلك المذكرات المدنية والدائنة للمناطق.

ب- مصلحة الموردين الأجانب: تهتم هذه المصلحة خاصة بالديون بالعملة الأجنبية ومع موردين خارجين عندما تقدم المورد خدمات أو بضائع ترسل الفاتورة إلى مصلحة الأمر بالصرف المعينة، هذه الأخيرة تقوم بإكمال هذه الفاتورة بوظائف خاصة بسوناطراك.

ج- مصلحة ما بين الوحدات:

- التسجيل المحاسبي ومتابعة عمليات بين الوحدات.

- متابعة المذكرة المدنية المرسلة والمستقبلية من المناطق.

- تقوم بإعداد فواتير بالنسبة لكل الخدمات المقدمة من قبل قسم الإنتاج إلى الجمعيات بالدينار والعملة الأجنبية.

- تعبئة روابط كل عمليات ما بين الوحدات لكل مناطق قسم الإنتاج.

- مراقبة الملحقات المعدة من طرف كل منطقة مرتبطة بعمليات ما بين الوحدات لكل دورة مطلوبة من طرف دائرة المالية، ومراقبة الملفات المساعدة للمدنيين الآخرين.

- تضمن العلاقة مع الهياكل الأخرى لسوناطراك، وتضمن العلاقة مع الأمري بالصرف للمقر ومديريات المناطق.
- د- مصلحة المدنيين الآخرين:
- مراقبة الحسابات التجارية.
- مراقبة إذا ما كانت المعلومات الضرورية بالفوترة تظهر في مذكرة الطلبية.
- تسجيل الاسم أو السبب الاجتماعي وعنوان المكتب.
- إعداد فواتير النقل (الجوي، البري) خاصة.
- هـ- مصلحة الموردين المحليين:
- تسوية فواتير الموردين وسندات قيد بين الوحدات.
- تسجيل أهم المعلومات المتعلقة بفاتورة الموردين، ومراقبة صحة الفواتير.
- تقوم بعملية خلع الأوراق للفاتورة.
- استلام كل فواتير الشراء أو تقديم الخدمات.
- و- مصلحة الاستثمارات والمخزونات:
- التسجيل المحاسبي لفواتير الاستثمارات.
- معالجة كل ما هو مشتريات مخزنة أو غير مخزنة.
- تهتم بتحليل سجل المراقبة.
- تعالج المدخلات والمخرجات.
- معالجة كل المدخلات وإلغاء الاستثمارات التي بحوزة قسم الإنتاج.
- ز- مصلحة التفتيش والجمع:
- تهتم بفتح الحسابات المحاسبية وملفات الموردين.
- إعداد مخطط لغلق الحسابات في نهاية كل سنة والتي تبعت للمديرية العامة.
- تستقبل مصلحة التفتيش والجمع من مناطق الجنوب العمليات المحاسبية على شكل أشرطة مغناطيسية.
- تسيير المخطط الوطني على مستوى قسم الإنتاج.
- اللجوء إلى مراقبة أشرطة عمليات المحاسبة العامة المرسله من المناطق كل شهر.
- تسيير نظام الإعلام الآلي للحجز والسهر على سيره الحسن.

- تستقبل من دائرة الإعلام الآتي في حالات الكتابة المرفوضة التي ترسل إلى كل منطقة للتصحيح ومراقبة الوثائق المحاسبية.

ح - مصلحة الضرائب:

- متابعة تطور النظام الضريبي في ميدان المحركات.

- تسيير الضريبة العادية للشركة (الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، IRG).

- مراقبة وإعداد وثائق الدفع الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات المأخوذة من المصدر الخاص بالموردون الأجانب.

ثالثا: أهداف مصلحة المالية والمحاسبية

الأهداف الخاصة بهذا الفرع يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أ- مسك محاسبة مركز الفرع بالإضافة إلى المحاسبة التحليلية.

ب- دمج ميزانية الفرع، وضمان مختلف حاجيات المديريات الجهوية للفرع.

ج- النظام الخاص بفواتير المؤسسات الموردة.

د- تمويل العمليات المتصلة بالتنقيب.

هـ- التأكد من المسك اليومي للحسابات وإعطاء الحالة المالية في الآجال المحددة والتأكد من صحتها.

و- حسابات تكاليف الآبار المنقوبة " المحفورة".

المبحث الثاني: عرض قوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك

بعد تقديم الشركة المستقبلية في المبحث السابق، سوف نقوم بعرض مختلف القوائم المالية الخاصة بالشركة لسنوات الآتية 2019 و 2020 و 2021 من أجل تسهيل عملية التحليل في المبحث الثالث، ويكون العرض كالآتي:

المطلب الأول: عرض ميزانية المالية لشركة لسنوات (2019 - 2020 - 2021)

في هذا المطلب سنقوم بعرض ميزانية شركة سوناطراك لسنوات 2019 و 2020 و 2021 وهي على النحو التالي:

جدول رقم (03-03): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنوات:

2021-2020 - 2019

2021	2020	2019	الأصول (مليار دج)
7255	6965	7011	أصول غير جارية
16	19	10	التثبيتات المعنوية
434	440	460	التثبيتات العينية
-	-	-	التثبيتات الممنوح امتيازها
2845	2765	2782	معدات ثابتة ومجمع الإنتاج
2229	2289	2211	التثبيتات الجارية وإنجازها
812	769	689	مساهمات ومستحقات الملحقة
892	661	841	التثبيتات المالية الأخرى
27	21	18	الضرائب المؤجلة على الأصل
5400	5090	4921	أصول جارية
614	600	521	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
-	-	-	- بضاعة
10	5	4	- المواد الأولية
376	409	353	- مشتريات أخرى
228	186	164	- مخزون السلعي
-	-	-	- المخزونات من الأصول الرأسمالية
-	-	-	- مخزون الخارجي
4012	4338	4176	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
15	21	133	- موردون وحسابات الملحقة
620	358	553	- الزبائن وحسابات الملحقة
-	-	-	- المستخدمين والحسابات الملحقة
6	6	1	- الهيئات الاجتماعية والحسابات
1018	1710	1489	المرتبطة بها
2266	2099	1918	- دولة والجماعات العمومية
80	136	73	- المجمع الشركاء
7	8	9	- مدينون الآخرون
-	-	-	- نفقات مؤجلة
774	152	223	الموجودات وما شابهها
712	138	222	- الأوراق المالية الاستثمارية
-	-	-	- البنك, المؤسسات المالية, ومشابهها
62	14	1	- الصندوق
12655	12055	11932	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ملحق رقم (9) و(10) الخاص بالشركة

جدول رقم (04-03): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنوات:

2021- 2020-2019

2021	2020	2019	الخصوم (مليار دج)
7587	6939	6853	رؤوس الأموال الخاصة
1000	1000	1000	رأس المال تم إصداره
5994	5917	5435	علاوات واحتياطيات
591	20	338	نتيجة صافية
2	2	81	ترحيل من جديد
516	486	436	الخصوم غير الجارية
305	275	238	مؤونات الأعباء
210	210	197	ضرائب
1	1	1	قروض والديون المالية
			ديون أخرى غير جارية
4552	4630	4642	الخصوم الجارية
348	388	363	موردون وحسابات ملحقه
16	12	14	زبائن وحسابات ملحقه
22	25	26	مستخدمين وحسابات ملحقه
8	8	9	الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها
466	619	752	دولة والجماعات العمومية
3671	3558	3440	المجمع الشركاء
20	18	18	دائنون آخرون
-	-	-	الإيرادات المؤجلة
1	2	20	خزينة الخصوم
12655	12055	11932	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ملحق رقم (11) و(12) الخاص بالشركة

ولتبسيط الميزانية المالية للشركة نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم (03-05):

ميزانية المالية المختصرة الخاصة بالأصول لسنوات 2021-2020-2019

2021		2020		2019		الأصول (مليار دج)
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
57.3%	7255	57.7%	6965	58.7%	7011	الأصول الثابتة
4.8%	614	4.9%	600	4.3%	521	قيم استغلال
31.7%	4012	35.9%	4338	34.9%	4176	قيم قابلة للتحقيق
6.1%	774	1.2%	152	1.8%	223	قيم جاهزة
42.6%	5400	42.2%	5090	41.2%	4921	الأصول المتداولة
100%	12655	100%	12055	100%	11932	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

حيث نلاحظ انخفاض في الأصول الثابتة في سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض التثبيتات المالية ثم شهدنا ارتفاع في سنة 2021 ويرجع هذا لارتفاع بعض التثبيتات المالية.

أما بالنسبة للأصول المتداولة حيث سجلنا ارتفاع ملحوظ لنسبها لكل من سنة 2020 و2021 وهذا راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة وقيم الاستغلال.

جدول رقم (03-06): الميزانية المالية المختصرة الخاصة بالخصوم لسنوات

2021-2020-2019

2021		2020		2019		الخصوم (مليار دج)
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
64.03%	8103	61.5%	7425	61.08%	7289	الأموال الدائمة
59.9%	7587	57.5%	6939	55.1%	6583	الأموال الخاصة
4.07%	516	4.03%	486	3.6%	436	ديون طويلة الأجل
35.9%	4552	38.4%	4630	38.9%	4642	ديون قصيرة الأجل
100%	12655	100%	12055	100%	11932	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم (04)

حيث نلاحظ ارتفاع في الأموال الدائمة سنة 2020 مقارنة ب 2019 وسنة 2021 مقارنة ب 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة وديون طويلة الأجل بالإضافة إلى تحقيق الشركة ارتفاع في ديون قصيرة الأجل كما نلاحظ الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون في كل من سنة 2019 و2020 و2021 مما يدل على الاستقلالية المالية.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج الخاص بشركة سوناطراك

حيث نقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج الخاص بالشركة لسنوات 2018 2019 2020 2021:

الجدول رقم (03-07): جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك لسنوات

2021 - 2020 - 2019 - 2018

2021	2020	2019	2018	البيان (مليار دج)
5154	2855	4303	4881	رقم الأعمال
46	28	5	33	إنتاج مخزن أو غير مخزن
314	284	444	495	إنتاج مثبت
-	52	141	35	إعانات استغلال
5514	3220	4893	5444	إنتاج السنة المالية
147	202	336	215	المشتريات المستهلكة
1324	989	1338	1543	الخدمات الخارجية
139	132	157	161	الخدمات الخارجية الأخرى
1610	1324	1831	1919	استهلاك السنة المالية
3904	1896	3062	3525	القيمة المضافة
195	188	184	155	أعباء المستخدمين
1945	901	1359	1804	ضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
1764	807	1519	1566	الفائض الإجمالي للاستغلال
168	147	146	171	المنتجات العملياتية الأخرى
41	58	63	68	الأعباء العملياتية الأخرى
790	749	710	651	مخصصات للاهتلاكات، مؤونات وخسائر في القيمة
35	22	67	57	إسترجاعات على خسائر في القيمة والمؤونات
1135	169	958	1075	نتيجة عملياتية
78	139	114	107	منتجات مالية
538	275	530	664	أعباء مالية
-461	-137	-416	-557	نتيجة مالية
675	32	542	518	نتيجة عادية قبل الضرائب
87	-	171	97	ضرائب مطلوبة في النتيجة العادية
-5	10	33	7	ضرائب مؤجلة (تقلبات) على النتيجة العادية
5795	3528	5221	5779	مجموع المنتجات الأنشطة العادية (c)
5203	3506	4883	5365	مجموع الأعباء الأنشطة العادية (d)
592	22	338	414	نتيجة الأنشطة العادية (c-d)
-	-	-	-	عناصر استثنائية (منتجات)
1	2	-	-	عناصر استثنائية (تكاليف)
-	-	-	-	نتيجة استثنائية
591	20	338	414	نتيجة السنة الصافية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (13 و 14) الخاص بالشركة

حيث نلاحظ من جدول الحسابات النتائج أن الشركة حققت نتائج موجبة خلال أربع سنوات الدراسة 2018، 2019، 2020، 2021 وهذا راجع إلى إيجابية النتائج الوسيطة الداخلة في حساب النتيجة الصافية.

المطلب الثالث: القوائم المالية الأخرى الخاصة بالشركة

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض القوائم الأخرى الخاصة بالشركة وهي قائمة تدفقات النقدية جدول الأموال الخاصة وهما كالآتي:

أولاً: قائمة تدفقات النقدية

حيث نقوم بعرض جدول تدفقات النقدية لسنوات 2019، 2020، 2021 على النحو التالي:

الجدول رقم (08-03): جدول تدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنوات

2021 - 2020 - 2019

2021	2020	2019	البيان (مليار دج)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلال
591	20	338	النتيجة الصافية تصحح لي:
730	704	608	إهلاكات ومؤونات
-5	10	33	التغيرات في الضرائب المؤجلة
-	51	141	حصة الإعانات من النتيجة
-23	-81	-65	تغير في المخزون
-202	116	-125	تغير في الزبائن والمستحقات الأخرى
442	-338	-702	التغيرات في الموردين والديون الأخرى
4	1	-	زيادة أو نقص في قيمة التنازل الصافية
1	-79	81	ترحيل من جديد
1538	404	310	صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-1041	-1348	-2485	اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية
347	642	1781	التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية
-341	-112	-659	اقتناء تثبيطات مالية
62	217	147	التنازل عن التثبيطات المالية
-	-	-	إعانات المعدات والاستثمارات
-973	-601	-1216	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
77	482	272	تغير في رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	تغير في قروض والديون المالية
-	-	-	توزيع النتيجة (n-1)
-	-	-150	- قسائم وأرباح
-20	-338	-265	- احتياطات اختيارية
57	144	-143	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
622	-52	-1049	تدفقات أموال الخزينة خلال الفترات (A+B+C)
151	203	1252	خزينة الافتتاح
773	151	203	خزينة الأقفال
622	-52	-1049	تغيير أموال الخزينة خلال الفترة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (15 و 16) الخاص بالشركة

يحتوي جدول تدفقات النقدية على ثلاثة أرصدة وهي عبارة عن أنشطة تتمثل في الأنشطة العملياتية والاستثمارية والتمويلية ومن خلال هذه الأرصدة سنقوم بالتعليق على النتائج التي حققها في الشركة على النحو التالي:

- حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الشركة حققت نتيجة إيجابية سنة 2019، 2020، 2021 في التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A).

- كما نلاحظ من الجدول أن الشركة حققت نتيجة سلبية سنة 2019، 2020، 2021 في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار وهذا راجع انخفاض التحصيلات في التثبيتات العينية والمعنوية والمالية.
- وأخيرا تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل C فقد حققنا نتيجة سلبية سنة 2019 ونتائج إيجابية سنتي 2020، 2021.

ثانياً: جدول الأموال الخاصة

حيث نقوم بعرض جدول الأموال الخاصة بشركة سوناطراك لسنوات 2019، 2020، 2021

جدول رقم (09-03): جدول تغير حركة الأموال لشركة سوناطراك لسنوات

2019 - 2020 - 2021

البيان (مليار دج)	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	1000	33	116	5428	6577
تغير الطريقة المحاسبية				-	-
تصحيح الأخطاء الهامة				81	81
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في النتائج		-1	9		8
الأصول التي تملكها الدولة				-150	-150
الحصص المدفوعة				-	-
صافي نتيجة السنة المالية				338	338
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	1000	32	125	5697	6854
تغير الطريقة المحاسبية				-	-
تصحيح الأخطاء الهامة				2	2
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في النتائج			63		63
الحصص المدفوعة				-	-
الأصول التي تملكها الدولة				-	-
صافي نتيجة السنة المالية				20	20
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	1000	32	188	5719	6939
تغير الطريقة المحاسبية				-	-
تصحيح الأخطاء الهامة				2	2
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في النتائج			55		55
الحصص المدفوعة				-	-
الأصول التي تملكها الدولة				-	-
صافي نتيجة السنة المالية				591	591
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	1000	32	243	6312	7587

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (17 و 18) الخاص بالشركة

حيث نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع في فارق التقييم وفارق إعادة التقييم بالإضافة إلى الاحتياطات والنتيجة في أرصدة سنوات 2019، 2020، 2021 مقارنة مع رصيد 2018 وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بإعادة تقييم أصولها بالإضافة إلى تسجيل انخفاض في علاوة الإصدار من سنة 2018 إلى سنة 2019 وثباتها في سنوات 2019، 2020، 2021 وتسجيل ثبات في رأس مال الشركة.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك

بعدما تم عرض القوائم المالية للشركة في المبحث الثاني الآن سنقوم بتحليل هذه القوائم بأدوات التحليل المالي وهي كالآتي:

المطلب الأول: تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم في هذا المطلب بحساب مؤشرات التوازن المالي وتحليلها على النحو التالي:

أولاً: رأس المال العامل:

الجدول رقم (10-03): جدول رأس المال العامل

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل	278	460	848
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	-428	-26	332
رأس المال عامل إجمالي	مجموع الأصول المتداولة	4921	5090	5400
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون	5078	5116	5068

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم (05 و 06)

1- رأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في سنة 2020 و 2021 محل الدراسة وبالإضافة إلى أنه موجب خلال كل الفترات المدروسة وهذا ما يؤكد أن الشركة تمتلك هامش أمان، وبالتالي فإن الشركة استطاعت تحقيق التوازن المالي طويل الأجل وذلك من خلال قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة وقدرتها على تجديد جزء من ديونها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاق ديون قصيرة الأجل.

2- رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ من الجدول أننا سجلنا في سنة 2019 و 2020 رأس مال العامل الخاص سالب وبالتالي في هاتين السنتين الشركة لا تستطيع تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة فقط، وبالتالي لابد عليها الاستعانة بالديون لتغطية الفارق، أما في سنة 2021 حققنا ارتفاعاً معتبراً في رأس مال العامل الخاص إذ أصبح موجب وذلك بسبب ارتفاع أموالها الخاصة في سنة 2021 وعليه فإن الشركة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل استثمارات

الرأسمالية في 2021 هي مصادر داخلية وهو مؤشر إيجابي لشركة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

3- رأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال سنوات الدراسة بحيث ارتفع في 2020، 2021 وهذا راجع إلى الارتفاع في قيم الاستغلال وتذبذب لنزول وصعود للقيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق.

4- رأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ من خلال جدول أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن الشركة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها وبالتالي بإمكان الشركة حصول على قروض إضافية وبسهولة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (11-03): جدول يبين احتياجات رأس المال العامل

البيان	2021	2020	2019
قيم استغلال	614	600	521
قيم قابل لتحقيق	4012	4338	4176
احتياجات الدورة	4626	4938	4697
ديون قصيرة الأجل	4552	4630	4642
تسبيقات بنكية	1	2	20
موارد الدورة	4551	4628	4622
احتياجات رأس المال العامل	75	310	75

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم (05 و 06)

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول أن احتياجات رأس مال العامل حققت نتيجة موجبة خلال سنوات الدراسة ومنه فإن الشركة لم تستطع تحقيق التوازن المالي قصير الأجل حيث أن مصادر تمويل قصير الأجل هي ديون قصيرة الأجل لم تستطع تمويل كل الاحتياجات المالية طويلة الأجل (قيم استغلال + قيم قابلة للتحقيق) وهذا يعود إلى عدم اتخاذ الشركة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد في أسرع وقت.

ثالثا: الخزينة الصافية

جدول رقم (12-03): جدول الخزينة الصافية

البيان	2019	2020	2021
رأس المال العامل	278	460	848
احتياجات رأس المال العامل	75	310	75
الخزينة الصافية	203	150	773

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (10 و 11)

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول أن الخزينة الصافية في سنوات الدراسة حققت نتيجة موجبة وهي وضعية جيدة لشركة بحيث نلاحظ انخفاض في سنة 2020 ثم ارتفاع القيمة في سنة 2021 وذلك راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة ومنه فإن الشركة حققت توازن المالية الفوري أي أنها تستطيع مواجهة كل التزاماتها المالية الفورية بكل سهولة.

المطلب الثاني: تحليل المالي باستخدام النسب المالية

أولا: نسب التمويل

جدول رقم (13-03): جدول نسب التمويل

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة تمويل الدائم	أموال دائمة أصول ثابتة	1.03	1.06	1.11
نسبة تمويل الخاصة	أموال خاصة أصول ثابتة	0.93	0.99	1.04

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05 و 06)

التعليق على الجدول:

1- نسبة التمويل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 خلال الفترات الخاصة بالدراسة وهذا ما يدل على أن الأصول الثابتة تمول كلياً عن طريق أموالها الدائمة مع تسجيل فائض أمان تمول به الأصول الجارية، حيث سجلنا ارتفاع ملحوظ في سنة 2021 وهو ناتج عن ارتفاع أموال الدائمة ومنه فإن الشركة استطاعت تحقيق التوازن المالي طويل الأجل.

2- نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ من خلال الجدول أن الشركة في سنة 2019 و 2020 حققت نسبة أقل من 1 ومنه لم تستطيع تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة فقط وبالتالي لابد عليها الاستعانة

بالديون طويلة الأجل لتغطية الفارق، أما في 2021 حققنا ارتفاع معتبر في نسبة تمويل الخاص حيث أن نسبة قدرت ب 1.04 وهي أكبر من 1 وذلك بسبب ارتفاع أموالها الخاصة وعليه في سنة 2021 الشركة قادرة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الخاصة فقط دون اعتماد على موارد الخارجية وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأس المالية في 2021 هي مصادر داخلية وهي مؤشر إيجابي عن استقلالية المالية وعدم تدخل الأطراف الخارجية.

ثانيا: نسب المديونية :

جدول رقم (14-03): جدول نسب المديونية

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة مجموع الديون	1.29	1.35	1.49
قدرة على الاستدانة	مجموع الديون مجموع الأصول	0.42	0.42	0.40

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05 و 06)

تعليق على الجدول:

1- نسبة الاستقلالية المالية:

تبين هذه النسبة مدى تبعية الشركة للغير حيث نلاحظ من الجدول أن نتائج محققة كانت كلها أكبر من 1 في سنوات الدراسة وبالتالي فإن الشركة تستطيع تمويل احتياجاتها المالية بأموالها الخاصة دون الاعتماد على الغير وبالتالي فإن الشركة مستقلة ماليا.

2- قدرة على الاستدانة:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أصولها حيث نلاحظ من الجدول أن كل النتائج المحققة أقل من 0.5 وهذا يدل على أن الشركة في النسبة المثلى وبالتالي لن تواجه صعوبات عند الحاجة إلى ديون إضافية لتمويل استثماراتها وهذا ما يدل على أن الشركة لم تستفيد من التكلفة المنخفضة المرتبطة باستخدام الديون في التمويل.

ثالثاً: نسب السيولة:

الجدول رقم (15-03): جدول نسب السيولة

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	1.06	1.09	1.18
السيولة السريعة	$\frac{\text{أصول متداولة - قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	1	1	1
السيولة الجاهزة	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	0.04	0.03	0.17

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05 و 06)

تعليق على الجدول:

1- السيولة العامة:

نلاحظ أن نسبة السيولة حققت نتيجة أكبر من 1 وهي في حالة ارتفاع في سنوات الدراسة وهذا يدل على كفاية الأصول المتداولة على تسديد كل الديون قصيرة الأجل وذلك بدون لجوء إلى تحويل جزء من أصولها الثابتة إلى السيولة حيث حققت فائض معتبر من الأصول المتداولة.

2- السيولة السريعة:

نلاحظ من الجدول أن السيولة السريعة ليست ضمن مجال الأمثل لها حيث حققنا نسبة أكبر من نسبة المجال وهي في حالة ارتفاع خلال سنوات الدراسة ولذلك يجب على الشركة إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها لذلك يمكن القول أن الشركة مبالغ في احتفاظها في حقوقها لدى الغير.

3- السيولة الجاهزة:

نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة الجاهزة أقل من نسبة المثلى لها في سنة 2019 و 2020 وهذا يدل على أن شركة ليس لديها سيولة كافية لمواجهة كل التزاماتها المالية الفورية وقد تعاني من عجز في سيولة المالية، حيث حققنا في سنة 2021 ارتفاع في سيولة الجاهزة بسبب ارتفاع القيمة الجاهزة لكن لم تصل إلى المجال الأمثل لها وهو 0.25 . 0.29 وبالتالي لا تكون لشركة سيولة كافية لمواجهة كل الالتزامات المالية الفورية.

رابعاً: نسب النشاط

جدول رقم (16-03): جدول نسب النشاط

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال (خارج رسم) أصول المتداولة	0.87	0.56	0.95
معدل دوران الأصول الثابت	رقم الأعمال (خارج رسم) أصول الثابتة	0.61	0.40	0.71
معدل دوران الأصول الإجمالية	رقم الأعمال (خارج رسم) مجموع الأصول	0.36	0.23	0.40

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05 و 07)

تعليق على الجدول:

1- معدل دوران الأصول المتداولة:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة الشركة في تسير أصولها المتداولة بحيث نلاحظ من الجدول أن معدل الدوران مرتفع سنة 2019 ثم شهد انخفاضاً في سنة 2020 وهذا يشير إلى تدهور سير الأصول المتداولة، وخلال سنة 2021 ارتفع المعدل قريب من 1 وهذا يدل على زيادة التحكم وحسن تسير الأصول المتداولة، حيث يمكن القول أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 0.87 دينار من المبيعات في 2019 ويولد 0.56 دينار من المبيعات سنة 2020 ويولد 0.95 دينار من المبيعات سنة 2021.

2- معدل دوران الأصول الثابتة:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة الشركة في تسير أصولها الثابتة حيث تقيس قدرت الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات حيث قدر هذا المعدل في 2019 بـ 0.61 دينار من المبيعات حيث انخفض في سنة 2020 ليصل إلى 0.40 وهذا راجع إلى انخفاض الأداء التشغيل لشركة ونقص تحسين والتحكم في الأصول الثابتة حيث ارتفع في 2021 ليصل إلى 0.71 ويرجع هذا إلى ارتفاع الأداء التشغيلي للشركة وزيادة تحسين والتحكم في الأصول الثابتة، حيث يمكن القول أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.61 دينار من المبيعات في 2019 وفي 2020 ويولد 0.40 دينار من المبيعات و 0.71 دينار من المبيعات في 2021.

3- معدل دوران الأصول الإجمالية:

يقدر معدل دوران الأصول الإجمالي لشركة في سنة 2019 بـ 0.36 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في سنة 2019 يولد 0.36 من المبيعات ويولد 0.23 دينار من المبيعات في سنة 2020 وارتفع المعدل سنة 2021 يولد 0.40 دينار من المبيعات، وهذا يدل على ارتفاع في أداء الشركة وعلى كفاءة الشركة في إدارة ممتلكاتها وإن الشركة تعمل بمستوى لبأس به من طاقتها الإنتاجية، وكذلك بإمكانها زيادة حجم المبيعات دون زيادة حجم رأس المال.

خامسا: نسب المردودية

جدول رقم (17-03): جدول نسب المردودية

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
مردودية المالية	نتيجة الصافية الأموال الخاصة	0.05	0.002	0.07
مردودية اقتصادية	نتيجة الصافية مجموع الأصول	0.02	0.001	0.04
ربحية النشاط	نتيجة الإجمالية رقم الأعمال	0.12	0.01	0.13

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05 و 06 و 07)

التعليق على الجدول:

1- المردودية المالية:

نلاحظ أن المردودية المالية تسجل نسب منخفضة خلال سنوات الدراسة عموما نلاحظ أن المردودية المالية للشركة ضعيفة حيث سجلنا 0.05 و 0.002 و 0.07 في سنة 2019-2020 على التوالي ومنه يمكن القول أن كل دينار من الأموال الخاصة يولد 0.05 دينار من نتيجة صافية في 2019 ويولد 0.002 من نتيجة صافية من 2020 ويولد 0.07 دينار من النتيجة الصافية في سنة 2021، وهذا يدل على عدم كفاءة الشركة في جعل رأس مالها الخاص أكثر مردودية.

2- مردودية الاقتصادية:

نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للمردودية الاقتصادية حيث لاحظنا من الجدول أننا سجلنا نسب منخفضة خلال سنوات الدراسة وعلوما نلاحظ أنها ضعيفة حيث 0.02 و 0.001 و 0.04 في سنة 2019-2020-2021 على التوالي ومنه يمكن القول أن كل دينار مستثمر يولد 0.02 من نتيجة صافية 2019 ويولد 0.001 من نتيجة الصافية في سنة 2020 ويولد 0.04 من

نتيجة الصافية سنة 2021، وهذا دليل على عدم الكفاءة استعمال كل الأصول لبلوغ النتيجة الصافية.

3- ربحية النشاط:

تمثل هذه النسبة العائد من العملية التشغيلية حيث لاحظنا من الجدول أن هذه النسبة خلال سنوات الدراسة عبارة عن نسب ضعيفة لم تتجاوز 0.01 حيث انخفضت في سنة 2020 وارتفعت في 2021 حيث أن نسبة تقريبا لم تتغير في سنة 2021 مقارنة بسنة 2019 وهذا ثبات راجع إلى إبقاء السياسة القديمة من المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية من الشركة.

المطلب الثالث: تحليل باستخدام معدلات الأرصدة الوسيطة

تحسب هذه الأرصدة في جدول حسابات النتائج حيث يكون حساب معدلات نمو الأرصدة الوسيطة لتسيير بالعلاقة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة الرصيد في السنة الحالية} - \text{الرصيد قيمة في السنة السابقة}}{\text{قيمة الرصيد في سنة السابقة}}$$

جدول رقم (18-03): جدول معدلات نمو الأرصدة الوسيطة لتسيير لسنوات

2021 - 2020 - 2019

البيان	2019	2020	2021
معدل نمو القيمة المضافة	-13.13 %	-38.07 %	105.90 %
معدل نمو الفائض الإجمالي للاستغلال	-3.001 %	-46.87 %	118.58 %
معدل نمو نتيجة العمليات	-10.88 %	-82.35 %	571.59 %
معدل نمو نتيجة المالية	-25.31 %	-67.06 %	236.49 %
معدل نمو نتيجة الصافية	-18.35 %	-94.08 %	2855 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07)

تعليق على الجدول:

1- القيمة المضافة:

نلاحظ من خلال جدول نمو القيمة المضافة أننا حققنا معدلات سالبة لقيمة مضافة خلال سنتي 2019 و 2020 وهذا راجع إلى انخفاض إنتاج السنة المالية وارتفعت سنة 2021 وذلك راجع إلى ارتفاع إنتاج سنة مالية مقارنة باستهلاكات السنة المالية.

2- فائض الإجمالي للاستغلال:

نلاحظ من الجدول أننا حققنا معدلات نمو سالبة لفائض الإجمالي للاستغلال في سنتي 2019 و2020 وهذا راجع لانخفاض في جدول حسابات النتائج حيث تم تحقيق 1519 في سنة 2019 مقارنة بسنة 2020 التي حققنا فيها 807 وهذا راجع إلى انخفاض القيمة المضافة ثم حققنا نسبة موجبة في سنة 2021 ويرجع هذا لارتفاع في جدول حسابات النتائج حيث تم تحقيق 1764 في سنة 2021 وهذا راجع لارتفاع القيمة المضافة.

3- النتيجة التشغيلية:

نلاحظ من خلال الجدول معدل نمو النتيجة التشغيلية أننا حققنا معدلات سالبة في سنتي 2019 و2020 وهذا راجع لانخفاض في جدول حسابات النتائج انخفاضاً معتبراً من 958 إلى 169 على التوالي وبدوره هذا راجع إلى انخفاض فائض الإجمالي للاستغلال والقيمة المضافة وشهدت سنة 2021 ارتفاعاً في جدول حسابات النتائج 1135 وهذا بدوره راجع إلى ارتفاع فائض الاستغلال والقيمة المضافة.

4- النتيجة المالية:

نلاحظ من خلال الجدول نمو النتيجة المالية أننا حققنا معدلات سالبة في سنتي 2019 و2020 رغم أن النتائج المحققة في جدول حسابات النتائج سالبة وذلك لارتفاع الأعباء المالية على حساب المشتريات المالية وحققنا معدل موجب سنة 2021.

5- النتيجة الصافية:

نلاحظ من خلال الجدول نمو النتيجة صافية إننا حققنا معدلات سالبة وهذا راجع لانخفاضها في جدول حسابات نتائج وبالتالي راجع إلى انخفاض قيمة مضافة وفائض الإجمالي للاستغلال ونتيجة التشغيلية المذكورين سابقاً وبالتالي تؤدي هذه النواتج إلى نتيجة مالية صافية سالبة في سنتي 2019 و2020 أما بالنسبة لسنة 2021 حققنا معدل موجب معتبر وهذا راجع لارتفاعها في جدول حسابات النتائج وبالتالي راجع لارتفاع قيمة المضافة وفائض الاستغلال ونتيجة التشغيلية المذكورين أعلى وبالتالي تؤدي هذه النواتج إلى نتيجة صافية موجبة ومعتبرة.

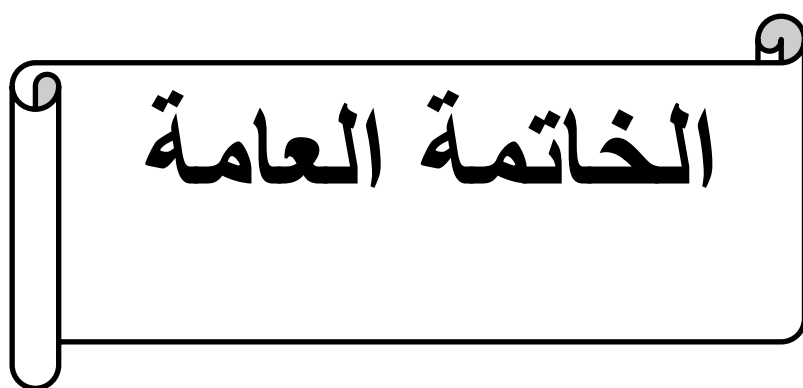
خلاصة الفصل الثالث :

لقد تم في الفصل الثالث دراسة حالة تطبيقية على شركة سوناطراك الجزائرية المتخصصة في المحروقات وذلك بتناولنا لمدخل تعريفي بالشركة وإظهار الهيكل التنظيمي ومختلف تقسيماته الإدارية المسيرة للشركة.

ثم تم عرض الميزانيات المالية للشركة للسنوات محل الدراسة والمحددة بـ 2019، 2020، 2021 ، كما تم عرض حسابات النتائج ، وجدول التدفقات النقدية، وجدول حركة الأموال . وبإستعمال التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي اتضح لنا ان رأس المال العامل الدائم موجب خلال الفترة الزمنية لسنوات الدراسة وهذا ما يؤكد لنا قدرة الشركة على امتلاك هامش آمان وبإستطاعتها تحقيق التوازن المالي المطلوب على المدى الطويل وبالتالي قدرتها على تغطية اصولها الثابتة بأموالها الدائمة من جهة، وتجديد جزء من الديون القصيرة المدى. اما بالنسبة الى رأس المال العامل الخاص فكان في 2019 و 2020 سالب مما يشير الى عدم قدرة الشركة على تغطية اصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة (اللجوء الى الاقتراض لتغطية النقص) ورجعت القدرة في 2021 .

اما من حيث الاستقلالية المالية جيدة لأن قيمة رأس المال الأجنبي منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة وبإمكانها الحصول على قروض بكل سهولة.

وكل المؤشرات الأخرى المتعلقة بالهيكل التمويلي للشركة او التشغيلي تعد ايجابية. مما يؤدي بنا الى ملاحظة عدم استغلال القدرة المالية الايجابية لشركة سوناطراك المؤدية الى رفع القيمة السوقية للشركة بقوة في بوصة الجزائر للأوراق المالية، وعدم استفادتها من التمويلات الخارجية عن طريق اصدار اسهم او سندات وطرحها للإكتتاب العام او الخاص لرفع رأس مال الشركة الذي يعد افضل من الإقتراض الكلاسيكي من البنوك التجارية وبالتالي توسيع نشاطها وزيادة ارباحها حسب حالة السوق العالمية للنفط ومتطلباتها، وهذا يتطلب تغيير من قوانين الاستثمار الخاصة بالشركة من جهة ، وتفعيل بورصة الجزائر من جهة أخرى بعد خلق مناخ استثماري جيد يساعد على جذب المستثمرين المحليين او الدوليين.



الخاتمة:

يعتبر التحليل المالي أمر ضروري بالنسبة للمؤسسة حيث يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وذلك عن طريق تقييم وضعيتها المالية، وهو وسيلة للتقييم والمراقبة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الأخطاء والانحرافات.

و أيضا تعد الاداة التي يستطيع المحلل من خلالها توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يجب أن يتم بالكفاءة والفعالية حتى تستمر بالبقاء.

فقد زادت أهمية التحليل المالي وهذا مع التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، حيث أن الدولة لا تدعم المؤسسة الغير مستقرة فتسحب من السوق مما ينجم عنه أضرار عديدة خاصة إذا كانت هذه المؤسسة ضرورية لهيكله الاقتصاد الوطني، ولهذا يجب على المؤسسات أن تكون مستعدة للمناقشة، وذلك باهتمامها على استخدام الطرق العلمية للتحليل المالي والاستغلال الأمثل للأموال من طرف المحلل المالي.

ويمكن القول بان التحليل المالي يلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات في المؤسسة، وهذا من خلال المساعدة على اكتشاف نقاط القوة وتدعيمها، واكتشاف نقاط الضعف وتصحيحها وتقاديرها في المستقبل، ويؤدي هذا بدوره في استمرارية المؤسسة والمحافظة على بقائها وزيادة أرباحها.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

وذلك من ما تطرقنا له من مفهوم التحليل المالي وأساسياته وأيضا تطرقنا إلى القوائم المالية التي تخدمه وهذا ما أثبت صحة أن التحليل المالي يعتمد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التعرف على الاختلافات واستخراج نقاط القوة والضعف.

الفرضية الثانية:

تحقيق المؤسسة لأهدافها مرتبط بالتسيير الجيد لها وهذا اعتمادا على التحليل المالي كأداة لتحقيق ذلك، حيث تطرقنا إلى أن من خلال الاستخدام الجيد والأمثل للتحليل المالي تستطيع المؤسسة الوصول إلى أهدافها المرجوة وأن تتفادى الأخطاء.

الفرضية الثالثة:

أظهرت الدراسة أن استخدام مؤشرات التحليل المالي من أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي، حيث أنها تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف، وتسهل أيضا معرفة كفاءة وفعالية الإدارة في تسيير الاستخدامات، وأيضا تحديد الحجم الأمثل للهيكل المالي وأيضا معرفة مدى توازن المؤسسة ماليا وهذا ما يساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها.

الفرضية الرابعة:

وذلك من خلال ما توصلنا إليه في التعرف على أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك وهذا من خلال تعرفنا على الشركة وعرض وتحليل قوائمها.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

النتائج النظرية:

- التحليل المالي عملية هامة لنجاح استراتيجية المؤسسة.
- يعتبر التحليل المالي لوضعية المؤسسة وسيلة مهمة في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد أيضا على تحليل النتائج ورسم الخطط المستقبلية وتحديد الأهداف المراد الوصول إليها مستقبلا، وذلك على ضوء النتائج المتحصل عليها إثر عملية التحليل.
- تعتبر النسب المالية الأداة الأساسية للحكم على ربحية المؤسسة، وكفاءتها وسيولتها وقدرتها على المساهمة في تحقيق هدف المؤسسة الرئيسي وهو تعظيم قيمتها في السوق.
- يساعد التحليل المالي على دراسة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وقدرتها على الاقتراض.

النتائج التطبيقية:

- شركة سوناطراك استطاعت تحقيق توازن مالي طويل الأجل أي أنها تستطيع تمويل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، كما استطاعت تحقيق توازن مالي قصير الأجل.
- من خلال حساب نسب المديونية يتبين أن الشركة مستقلة ماليا وغير مثقلة بالديون، وهذه الوضعية تسمح للشركة بتسديد التزاماتها ويدل أيضا على قدرتها على تمويل استثمارات من خلال أموالها وأيضا قدرتها على الاقتراض.
- بالنسبة للسيولة العامة للشركة هي جيدة وبالتالي يمكن تسديد كل الديون قصيرة الأجل من غير اللجوء إلى تحويل جزء من أصولها الثابتة إلى سيولة.

- حققت الشركة نسب جيدة بالنسبة لنسب النشاط وهذا راجع إلى كفاءة الشركة في تسيير ممتلكاتها، وأيضاً أن الشركة عمل بمعدل جيد من طاقتها الانتاجية، ومنه امكانية زيادة مبيعاتها.

- حققت الشركة نسبة ضعيفة في المردودية المالية وهذا راجع إلى عدم جعل رأس مالها أكثر مردودية. وحققت أيضاً نسبة ضعيفة في مردودية الاقتصاد وهذا بسبب عدم كفاءة استعمال الأصول للوصول إلى نتيجة صافية.

- حقق الشركة معدلات نمو موجبة في جدول حسابات النتائج.

- ويمكن القول أنه رغم وجود بعض نقائص إلا أن الشركة تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بمختلف الوظائف دون صعوبات.

التوصيات:

- يجب على الشركة إجراء المتابعة الدائمة والمستمرة للتحليل المالي.

- وأيضاً يجب على الشركة التحسين من مردوديتها المالية.

- يجب عليها أيضاً زيادة استثماراتها وذلك لتحقيقها لهامش أمان معتبر ومنه تحقيق توازنات مالية طويلة الأجل.

- يجب أيضاً على الشركة أن تلجأ إلى الطرق العلمية ونسق مع الجامعات وذوي الخبرة لكسب ومعرفة أهم الطرق التي تساعد في اكتشاف نقاط ضعفها والسعي إلى تحسينها.

- يجب أيضاً على الشركة الابتعاد عن السياسة القديمة في إدارة التكاليف ورقم الأعمال.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة الكتب:

- 1- ثائر شاكر محمد الهيتي وسامي ذياب الغريزي، "التخطيط الاستراتيجية في إدارة المشاريع التنموية"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2014.
- 2- جمال الدين محمد المرسي ومصطفى محمود أبوبكر وطارق رشدي جبة، "التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية منهج تطبيقي"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، سنة 2007.
- 3 - سلامة موسى، "الاشتراكية"، مؤسسة الهداوي، القاهرة، مصر، 2011 .
- 4 - سمير محمد عبد العزيز ، "اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي"، مركز الاسكندرية للكتاب ، القاهرة ، مصر .
- 5 - عبد الستار الصياح وسعود العامري، "الإدارة المالية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2007.
- 6 - عبد الغفور حنفي، "أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 7- عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.
- 8- عون خير الله عون، "مبادئ الاقتصاد"، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، مصر، 2015.
- 9- فايز سليم حداد ، "الادارة المالية" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان، الأردن ، 2009 .
- 10- فوزي محيريق بن جيلاني، "مدخل لاقتصاد المؤسسة"، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020.
- 11 - فيصل محمود الشواورة، "مبادئ الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 12 - محمد عبد الله شاهين محمد ، "محافظ الأوراق المالية" ، حميثرا للنشر والترجمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2017 .
- 13 - مفلح محمد عقل ، "مقدمة في الإدارة المالية" ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2009.

14 - مفلح محمد عقل، "مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2010.

15 - نبيل بوفليح، "دروس وتطبيقات في التحليل المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2019 .

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- عمر بن جيمة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق حدة البطالة بمنطقة بشار"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011 .

2- فاطمة ديلمي، "نجاعة تنفيذ استراتيجية المؤسسة"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد حلب، بالبلية، الجزائر، 2007.

3 - فهد راشد مسعود الهاجري، "أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت"، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، 2016.

4- زروقي عبد الكريم وزروقي هشام، "أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2022/2021 .

5 - علي كياس، "دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة"، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2016.

6- نضيرة حمر العين، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جيجل، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.

7- هادف ياسمين، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، دالي إبراهيم، الجزائر، 2017.

ثالثا: المجالات

1- بشير بن عيشي، "تحديد الهيكل الأمثل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية، دار الهدى للطباعة، العدد 3، 2002.

رابعاً: مطبوعات

- 1 - سيد عبد النبي محمد، "إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز"، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2019 .
- 2- محمد السيد الطوخي، "الإدارة الاستراتيجية بين الفلسفة والتنفيذ"، جامعة العلوم الشرطية بالشارقة، الامارات العربية المتحدة.
- 3 - معتصم أيمن محمود الحلو، "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية"، كلية التجارة، جامعة غزة، فلسطين، 2016.
- 4- محمد الامين مصباحي، "مطبوعة الادارة المالية المتقدمة" موجهة الى طلبة السنة الثانية ماستر محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، سنة 2023.

خامساً: محاضرات

- 1- سفيان كوديد، "محاضرات في اقتصاد المؤسسة"، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2019.
- 2 - فوزي محيريق، "محاضرات في اقتصاد المؤسسة"، جامعة حمه لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، الجزائر، 2015.
- 3 - وهيبه بوترية، "محاضرات في استراتيجية المؤسسة"، جامعة الجزائر 03، 2022.

سادساً: المراجع الأجنبية

1-Béatrice Grandguillot , Francis Grandguillot, "L'essentiel de l'Analyse financière", 14e édition, Gualino éditeur, Issy-les-Moulineaux, France, 2016

سابعاً: المواقع الإلكترونية

- 9 - صديقي أحمد وآخرون، "بحث حول تأثير الهيكل التمويلي على القرارات المالية في المؤسسة"، على الموقع asjp.cerist.dz/en/downarticle/515/1/1/7460

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية جانب الأصول

28 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19					28
28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م					
ميزانية					
السنة المالية الملقطة في					
N - 1	N	N	N	ملاحظة	الأصل
صافي	صافي	إهلاك رصيد	إجمالي		
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي
					كتيبات معنوية
					كتيبات عينية
					أراض
					مبان
					كتيبات عينية أخرى
					كتيبات معنوح امتيازها
					كتيبات يجري إنجازها
					كتيبات مالية
					سندات موهومة موهع معللة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى كتبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					حسابات مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مؤقتة
					الزبائن
					الدينون الآخرون
					الضرائب و عاشلجها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مؤقتة
					للوجودات و عاشلجها
					الأصول للوظيفة و الأصول للمالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

الملحق رقم (02): الميزانية جانب الخصوم

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م			
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19			
29			
ميزانية			
السنة المالية المفضلة في			
N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الفاصلة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعلن به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق للعللة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة للجمع (1))
			رؤوس أموال خلسة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			هرايب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات تسليمة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقه
			هرايب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

الملحق رقم (03): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

30			الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من إلى				
N - 1	N	ملاحظة		
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات للصناعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج للتعبئة إعانات الاستغلال	
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	
			2 - استهلاك السنة المالية	
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و الدفعوعات المشابهة	
			4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العمليانية الأخرى الأعباء العمليانية الأخرى الخصومات للاهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	
			5 - النتيجة العمليانية المنتجات المالية الأعباء المالية	
			6 - النتيجة المالية	
			7 - النتيجة المالية قبل الضرائب (5 + 6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج المالية الضرائب الواجبة (تغيرات) حول النتائج المالية مجموع منتجات الأنشطة المالية مجموع أعباء الأنشطة المالية	
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة المالية العناصر غير المالية - المنتجات (يطلب بيئتها) العناصر غير المالية - الأعباء (يطلب بيئتها)	
			9 - النتيجة غير المالية	
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات للوهوومة موهج للعائلة في النتيجة الصافية	
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة للمجموع (1)	
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية للمجموعة	

الملحق (04): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

31	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى..... مثلا		
N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملية النتيجة العملية تقديم تفصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين للفصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة المالية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج المالية الضرائب المؤجلة على النتائج المالية (التغيرات) النتيجة المالية للأنشطة المالية الأعباء غير المالية النتائج غير مالية النتيجة المالية للسنة المالية حصة الشركات للهووعة موهع للعلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع للدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة للجمع (1)
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية للدمج		

الملحق رقم (05): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

35

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات للقبوكة من عند الزبائن البلأغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الغولند و الصاريغ المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتأج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير المالية تدفقات أموال الخزينة للرتبطة بالعناصر غير المالية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء كتبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن كتبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء كتبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن كتبيبات مالية الغولند التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط للقبوكة من النتأج المستأمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات للتأقية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المسكلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأكيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحسوبة

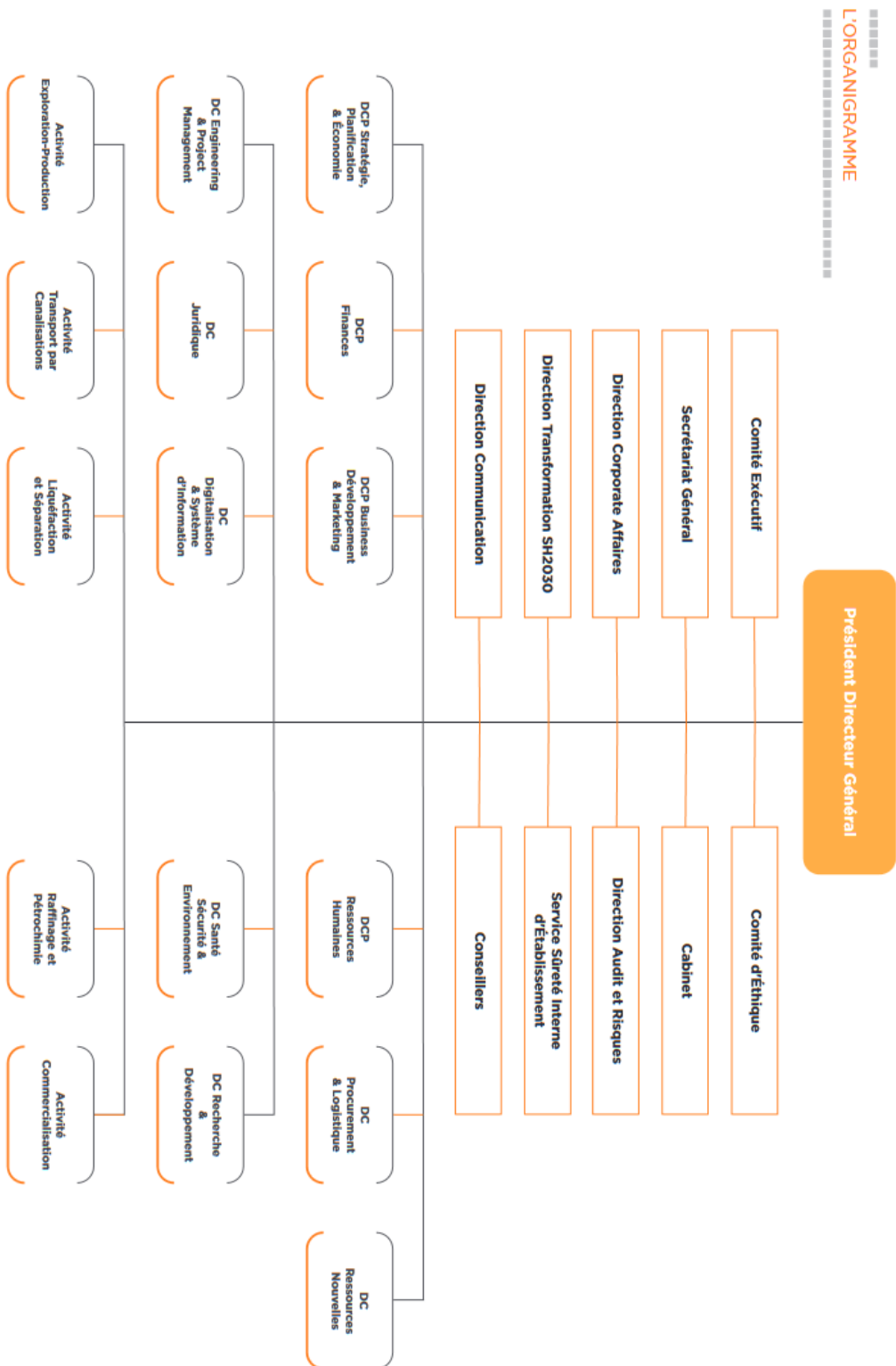
الملحق رقم (06): قائمة الدفعات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)

36			الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى				
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة		
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية	
			صافي نتيجة السنة المالية	
			تصحيفات من أجل :	
			- الاهتلاكات و الأرصدة	
			تغير الضرائب للوجبة	
			تغير للزوائد	
			- تغير الديون و الحسابات الدائنة الأخرى	
			تغير للوردين و الديون الأخرى	
			تقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (1)	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار	
			مستحقات عن اقتناء تكتيبات	
			تخصيلات التنازل عن تكتيبات	
			تغير تغيرات محيط الإدماج (1)	
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	
			الحصص للدعوة للمساهمين	
			زيادة رأس المال النقدي (للتقودات)	
			إصدار قروض	
			تسديد قروض	
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	
			أموال الخزينة عند الافتتاح	
			أموال الخزينة عند الاقفال	
			تغير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)	
			تغير أموال الخزينة	
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية للدمجة.				

الملحق رقم (07): قائمة تغير حركة الأموال

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 37						
جدول تغير الأموال الخاصة						
	ملاحظة	رأس المال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة للملبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التقييمات الأرباح أو الخسائر غير للدرجة في الحسابات في حساب التنازل الحصص للنفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة للملبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التقييمات الأرباح أو الخسائر غير للدرجة في الحسابات في حساب التنازل الحصص للنفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (08): الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك



الملحق رقم (09): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنة
2020-2019

SONATRACH / Rapport Annuel 2020

2. Présentation des états financiers

A- Bilan au 31 décembre 2020

Actif	Unité : Milliard de DA	
	2020	2019
ACTIFS NON COURANTS - NETS	6 965	7 011
• Immobilisations incorporelles	19	10
• Immobilisations corporelles	440	460
• Immobilisations en concession	-	-
• Equipements fixes et complexes de production	2 765	2 782
• Immobilisations en cours	2 289	2 211
• Participations et créances rattachées	769	689
• Autres immobilisations financières	661	841
• Impôts différés actifs	21	18
ACTIFS COURANTS- NETS	5 090	4 921
STOCKS ET EN COURS	600	521
• Stocks de marchandises	-	-
• Matières premières et fournitures	5	4
• Autres approvisionnements	409	353
• Stocks de produits	186	164
• Stocks provenant d'immobilisations	-	-
• Stocks à l'extérieur	-	-
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	4 338	4 176
• Fournisseurs et comptes rattachés	21	133
• Clients et comptes rattachés	358	553
• Personnel et comptes rattachés	-	-
• Organismes sociaux et comptes rattachés	6	1
• Etat et collectivités publiques	1 710	1 489
• Groupe et associés	2 099	1 918
• Débiteurs divers	136	73
• Charges constatées d'avance	8	9
DISPONIBILITES ET ASSIMILEES	152	223
• Valeurs mobilières de placement	-	-
• Banques Etablissements Financiers et assimilés	138	222
• Caisses	-	-
• Régies d'avances et accreditifs	14	1
TOTAL ACTIF	12 055	11 932

الملحق رقم (10): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنتي 2020-2021

1. Présentation des états financiers

A- Bilan au 31 décembre 2021

Actif	Unité : Milliard de DA	
	2021	2020
ACTIFS NON COURANTS - NETS	7 255	6 965
• Immobilisations incorporelles	16	19
• Immobilisations corporelles	434	440
• Immobilisations en concession	-	-
• Equipements fixes et complexes de production	2 845	2 765
• Immobilisations en cours	2 229	2 289
• Participations et créances rattachées	812	769
• Autres immobilisations financières	892	661
• Impôts différés actifs	27	21
ACTIFS COURANTS-NETS	5 400	5 090
STOCKS ET EN COURS	614	600
• Stocks de marchandises	-	-
• Matières premières et fournitures	10	5
• Autres approvisionnements	376	409
• Stocks de produits	228	186
• Stocks provenant d'immobilisations	-	-
• Stocks à l'extérieur	-	-
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	4 012	4 338
• Fournisseurs et comptes rattachés	15	21
• Clients et comptes rattachés	620	358
• Personnel et comptes rattachés	-	-
• Organismes sociaux et comptes rattachés	6	6
• Etat et collectivités publiques	1 018	1 710
• Groupe et associés	2 266	2 099
• Débiteurs divers	80	136
• Charges constatées d'avance	7	8
DISPONIBILITES ET ASSIMILEES	774	152
• Valeurs mobilières de placement	-	-
• Banques Etablissements Financiers et assimilés	712	138
• Caisses	-	-
• Régies d'avances et accreditifs	62	14
TOTAL ACTIF	12 655	12 055

الملحق رقم (11): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنتي 2019-2020

Passif	Unité : Milliard de DA	
	2020	2019
CAPITAUX PROPRES	6 939	6 853
• Capital émis	1 000	1 000
• Primes et réserves	5 917	5 435
• Résultat net	20	338
• Report à nouveau	2	81
PASSIFS NON COURANTS	486	436
• Provisions pour charges	275	238
• Impôts (différés et provisions)	210	197
• Emprunts et dettes financières	1	1
• Autres dettes non courantes		
PASSIFS COURANTS	4 630	4 642
• Fournisseurs et comptes rattachés	388	363
• Clients et comptes rattachés	12	14
• Personnel et comptes rattachés	25	26
• Organismes sociaux et comptes rattachés	8	9
• Etat et collectivités publiques	619	752
• Groupe et associés	3 558	3 440
• Créiteurs divers	18	18
• Produits constatés d'avance	-	-
• Trésorerie passive	2	20
TOTAL PASSIF	12 055	11 932

الملحق رقم (12): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنتي 2020-2021

Passif	Unité : Milliard de DA	
	2021	2020
CAPITAUX PROPRES	7 587	6 939
• Capital émis	1 000	1 000
• Primes et réserves	5 994	5 917
• Résultat net	591	20
• Report à nouveau	2	2
PASSIFS NON COURANTS	516	486
• Provisions pour charges	305	275
• Impôts (différés et provisions)	210	210
• Emprunts et dettes financières	1	1
• Autres dettes non courantes		
PASSIFS COURANTS	4 552	4 630
• Fournisseurs et comptes rattachés	348	388
• Clients et comptes rattachés	16	12
• Personnel et comptes rattachés	22	25
• Organismes sociaux et comptes rattachés	8	8
• Etat et collectivités publiques	466	619
• Groupe et associés	3 671	3 558
• Créiteurs divers	20	18
• Produits constatés d'avance	-	-
• Trésorerie passive	1	2
TOTAL PASSIF	12 655	12 055

الملحق رقم (13): جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2019-2020

B. Tableau des Comptes de Résultats au 31 décembre 2020

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS		Unité : Milliard de DA
DESIGNATION	2020	2019
Ventes et produits annexes	2 855	4 303
Production stockée ou déstockée	28	5
Production immobilisée	284	444
Subventions d'exploitation	52	141
1. PRODUCTION DE L'EXERCICE	3 220	4 893
Achats consommés	202	336
Services extérieurs	989	1 338
Autres services extérieurs	132	157
2. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 324	1 831
3. VALEUR AJOUTEE	1 896	3 062
Charges de personnel	188	184
Impôts, taxes et versements assimilés	901	1 359
4. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	807	1 519
Autres produits opérationnels	147	146
Autres charges opérationnelles	58	63
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	749	710
Reprises sur pertes de valeur et provisions	22	67
5. RESULTAT OPERATIONNEL	169	958
Produits financiers	139	114
Charges financières	275	530
6. RESULTAT FINANCIER	-137	-416
7. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	32	542
Impôts exigibles sur résultat ordinaire		171
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	10	33
- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	3 528	5 221
- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	3 506	4 883
8. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	22	338
Eléments extraordinaires (produits)		
Eléments extraordinaires (charges)	2	
9. RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
10. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	20	338

الملحق رقم (14): جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2020-2021

B. Tableau des Comptes de Résultats au 31 décembre 2021

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS		Unité : Milliard de DA
DESIGNATION	2021	2020
Ventes et produits annexes	5 154	2 855
Production stockée ou déstockée	46	28
Production immobilisée	314	284
Subventions d'exploitation		52
1. PRODUCTION DE L'EXERCICE	5 514	3 220
Achats consommés	147	202
Services extérieurs	1 324	989
Autres services extérieurs	139	132
2. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 610	1 324
3. VALEUR AJOUTEE	3 904	1 896
Charges de personnel	195	188
Impôts, taxes et versements assimilés	1 945	901
4. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 764	807
Autres produits opérationnels	168	147
Autres charges opérationnelles	41	58
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	790	749
Reprises sur pertes de valeur et provisions	35	22
5. RESULTAT OPERATIONNEL	1 135	169
Produits financiers	78	139
Charges financières	538	275
6. RESULTAT FINANCIER	-461	-137
7. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	675	32
Impôts exigibles sur résultat ordinaire	87	
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	-5	10
- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	5 795	3 528
- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	5 203	3 506
8. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	592	22
Eléments extraordinaires (produits)		
Eléments extraordinaires (charges)	1	2
9. RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
10. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	591	20

الملحق رقم (15): جدول التدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2019-2020

C. Tableau de Flux de Trésorerie au 31 décembre 2020

Rubriques	Unité : Milliard de DA	
	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	20	338
Ajustement pour :		
• Amortissements et provisions	704	608
• Variations des impôts différés	10	33
• Quote-part des subventions virées au résultat	51	141
• Variations des stocks	-81	-65
• Variation des clients et autres créances	116	-125
• Variation des fournisseurs et autres dettes	-338	-702
• Plus ou moins-values de cession, nettes d'impôts	1	-
• Report à nouveau & comptes de liaisons	-79	81
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	404	310
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
• Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-1 348	-2 485
• Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	642	1 781
• Acquisitions d'immobilisations financières	-112	-659
• Cessions d'immobilisations financières	217	147
• Subventions d'équipement et d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-601	-1 216
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
• Variation des capitaux propres	482	272
• Variation des emprunts et dettes financières		
• Affectation du résultat (n-1)		
• Coupons et dividendes		-150
• Réserves facultatives	-338	-265
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	144	-143
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	-52	-1 049
Trésorerie d'ouverture	203	1 252
Trésorerie de clôture	151	203
Variation de la trésorerie de la période	-52	-1 049

الملحق رقم (16): جدول التدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2020-2021

C. Tableau de Flux de Trésorerie au 31 décembre 2021

Rubriques	Unité : Milliard de DA	
	2021	2020
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	591	20
Ajustement pour :		
• Amortissements et provisions	730	704
• Variations des impôts différés	-5	10
• Quote-part des subventions virées au résultat		51
• Variations des stocks	-23	-81
• Variation des clients et autres créances	-202	116
• Variation des fournisseurs et autres dettes	442	-338
• Plus ou moins-values de cession, nettes d'impôts	4	1
• Report à nouveau & comptes de liaisons	1	-79
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 538	404
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
• Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-1 041	-1 348
• Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	347	642
• Acquisitions d'immobilisations financières	-341	-112
• Cessions d'immobilisations financières	62	217
• Subventions d'équipement et d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-973	-601
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
• Variation des capitaux propres	77	482
• Variation des emprunts et dettes financières		
• Affectation du résultat (n-1)		
• Coupons et dividendes		
• Réserves facultatives	-20	-338
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	57	144
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	622	-52
Trésorerie d'ouverture	151	203
Trésorerie de clôture	773	151
Variation de la trésorerie de la période	622	-52

الملحق رقم (17): جدول تغير حركة الأموال لشركة سوناطراك لسنتي 2019-2020



SONATRACH / Rapport Annual 2020

D. Tableau de Variation des Capitaux Propres au 31 décembre 2020

Désignation	Capital social	Prime de fusion	Ecart d'évaluation	Unité : Milliard de DA	
				Réserves et résultats	Total des capitaux propres
Solde au 31 décembre 2018	1 000	33	116	5 428	6 577
• Changement de méthodes comptables				-	-
• Corrections d'erreurs significatives				81	81
• Profits/pertes non comptabilisés dans CDR		-1	9		8
• Dividendes payés				-150	-150
• Biens dévolus par l'Etat				-	-
• Résultat net de l'exercice				338	338
Solde au 31 décembre 2019	1 000	32	125	5 697	6 854
• Changement de méthodes comptables				-	-
• Corrections d'erreurs significatives				2	2
• Profits/pertes non comptabilisés dans CDR			63		63
• Dividendes payés				-	-
• Biens dévolus par l'Etat				-	-
• Résultat net de l'exercice				20	20
Solde au 31 décembre 2020	1 000	32	188	5 719	6 939

الملحق رقم (18): جدول تغير حركة الأموال لشركة سوناطراك لسنتي 2020-2021

D. Tableau de Variation des Capitaux Propres au 31 décembre 2021

					Unité : Milliard de DA
Désignation	Capital social	Prime de fusion	Ecart d'évaluation	Réserves et résultats	Total des capitaux propres
Solde au 31 décembre 2019	1 000	32	125	5 697	6 854
• Changement de méthodes comptables				-	-
• Corrections d'erreurs significatives				2	2
• Profits/pertes non comptabilisés dans CDR			63		63
• Dividendes payés				-	-
• Biens dévolus par l'Etat				-	-
• Résultat net de l'exercice				20	20
Solde au 31 décembre 2020	1 000	32	188	5 719	6 939
• Changement de méthodes comptables				-	-
• Corrections d'erreurs significatives				2	2
• Profits/pertes non comptabilisés dans CDR			55		55
• Dividendes payés				-	-
• Biens dévolus par l'Etat				-	-
• Résultat net de l'exercice				591	591
Solde au 31 décembre 2021	1 000	32	243	6 312	7 587